

## الموفي في النحو الكوفي

للسيد صدر الدين الكنفراوي الاستاذ في الخفي

علق عليه الأستاذ محمد بهجة البيطار

وبعد فهذه رسالة موضوعها النحو عند الكوفيين خاصة ، توقف الباحث على مذهبهم في مجمل أبوابه ، وهي مجموعة في هذه العجالة على الطافة حجمها . ولا يخفى ان المذهب الكوفي النحوي ينسب عليه وجوه من القراءات والروايات المتحملة عن الفصحاء والبلغاء كيجي بن وثاب المتوفى ( ١٠٣ هـ ) وعاصم بن أبي السجود ( ١٢٧ ) وسليمان الأعمش ( ١٤٨ ) وحمزة ( ١٥٦ ) والكسائي ( ١٨٩ ) من اشتهر بالقراءة من أئمة الكوفة . وأما من اشتهر بالرواية منهم فقد خرج الامام احمد في مسنده لاكثر من مائة وخمسين محدثاً كوفياً ( ٢٣٩ - ٣٩١ ) ج ٤ من المسند . ثم إن مؤلف هذه الرسالة المسماة بالموفي في النحو الكوفي - وهو السيد صدر الدين الكنفراوي الآتية ترجمته ، قد أوجز إيجازاً اضطرنا الى وضع تعليقات على رسالته توضح غوامضها ، وتشرح مقاصدها ، وشواهدا بالحكم الوجيز . ولما كان لمذاهب أئمة النحو أصول وقواعد يرجع اليها ويعول عليها ، رأينا أن تقدم لهذه العجالة بشذرات مقتطفة مما نشره صديقنا العالم الأديب الأستاذ طه الراوي في أصول العربية عند الكوفيين والبصريين <sup>(١)</sup> ، وأنا أوجز القول في تراجم من يرد ذكرهم من الأئمة مع تاريخ وفياتهم ، والله هو الموفق .

محمد بهجة البيطار

\* \* \*

(١) نظرة في النحو ج ٩ و ١٠ م ١٤ من مجلة الجمع العلمي العربي .

كلمة الأستاذ الجليل طه الراوي<sup>(١)</sup>

تمهيد تاريخي :

عندما اتسعت لأجدادنا رقعة الفتوح ، واتسعت لهم الدولة ضربوا في الأرض وانبسطوا في الآفاق ، وخالطوا صفراء الأمم وحمرائها ، واحتكت لغتهم بلغتهم ، ولم تكند تستقر بهم الحواضر حتى آسوا فارط اللحن يتمشى في حواشي لغتهم ، ويدب على ألسنة أحداثهم ، فراعهم ذلك ، وعن عليهم أن تطأ العجمة على لغتهم . ولغة دولتهم ، بل لغة ملتهم ، التي هي سر نهضتهم ، ومصدر عزتهم ، فخفت الحمية القومية ، والغيرة الدينية ، رجالاً منهم لنصرتها والذب عنها . . .

وكان مجلي الخلبة في هذا المضمار ، أبو الأسود الدؤالي الكتاني أحد أعلام التابعين<sup>(٢)</sup> بإرشاد من الامام علي رضي الله عنه ، وكان من أرباب البصائر الحية ، فاستعرض طائفة من كلام العرب ، وتوصل الى استخراج طائفة من المسائل ، واستنبط بعض القواعد ، سماها ( النحو ) ودونها في صحيفة له ، عرفت عند النحاة بالعليقة ، وهي أول كتاب دون في علم اللسان العربي .

وهذا تعلم ان النحو أسبق علوم اللغة وضعاً وتدويناً ، والسبب في هذا أن بوادر اللحن وأعراض الفساد هجمت على الإعراب ونظام التركيب ، قبل هجومها على مفردات الكلم وموضوعاتها ، ولذلك احتاجوا الى وضع قوانين تعصم اللسان والقلم عن الخطأ في نظام التركيب وأصول الإعراب ، قبل احتياجهم الى ضبط مفردات الكلم ، وتحديد موضوعاتها .

## ( البصريون والكوفيون )

وابو الأسود ، وان كان كوفي المولد ، إلا انه بصري النشأة ، وفي البصرة وضع حجر الزاوية في أساس نحوه ، وكان تلامذته من اهلها ، ولذلك بقي النحو

(١) نشر صديقنا الأستاذ السمي الشيخ محمد بهجة الأثري له رحمه الله ترجمة حافلة في مجلة

الجمع العلمي ( ج ١ م ٢٤ ) .

(٢) ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل الكتاني ، رسم له الامام علي شيئاً من أصول النحو ،

فكتب فيه أبو الأسود ، وأخذ عنه جماعة ، سكن البصرة وولي امارتها وتوفي فيها سنة ٦٩ هـ .

ريبياً للبصريين ينتقل في حجور أئمتهم ، الى أن كان عصر الخليل بن احمد الفراهيدي<sup>(١)</sup> ، فجمع متفرقه ، وفصل قواعده ، وهذب مسائله ، وأكمل أبوابه ، وتقدم الى سيبويه<sup>(٢)</sup> ، وكان من أنبه تلاميذه ، وأسماهم همه ، أن يجمع ذلك في كتاب ، ففعل ، وأبدع ، ما شاءت له قوة درايته وسعة روايته .

وانتقل بعض البصريين من النخاعة الى الكوفة ، واتخذها دار إقامة له ، وأخذ ينشر النحو بين ظهرانها ، وكان في الطليعة من هؤلاء عبد الرحمن التميمي المتوفى سنة ١٦٤ . ثم أبو جعفر الرؤاسي<sup>(٣)</sup> ، وعنه معاذ بن مسلم الهراء<sup>(٤)</sup> مبدع علم التصريف . وأشهر من تخرج هؤلاء وأنبههم علي بن حمزة الكسائي<sup>(٥)</sup> ، وكان ممن يحضر في حلقة الخليل ، ثم ضرب في البوادي سنين كثيرة ، بأخذ عن الصحيح من أهلها ، ولم يزل يدأب في الجمع والتحرير ، حتى انتهت اليه إمامة العربية في الكوفة ، ولم يتقيد بمذاهب من سبقه في التأصيل والتفريع ، ورسم للكوفيين الحدود التي احتدوا أمثلتها وخالفوا فيها البصريين ، فهو عند الكوفيين بمكانة الخليل عند

(١) امام اللغة والعروض والنحو ( المتوفى سنة ١٧٠ هـ ) وهو الذي استنبط علم العروض ، واستخرج منها خمسة عشر مجرأ ، وهو أستاذ سيبويه ، وعامة الحكاية في كتابه عنه . وكما قال سيبويه : وسألته ، أو قال ، من غير أن يذكر قائله : فهو الخليل ذكره السيرافي .

(٢) امام النحو عمرو بن عثمان المعروف بسيبويه الحارثي ، ولد في إحدى قرى شيراز ، وقدم البصرة ، فزعم الخليل بن احمد وصف كتابه المسمى ( كتاب سيبويه ) في النحو ، لم يصنع قبله ولا بعده مثله ، ورحل الى بغداد فناظر الكسائي ، وأجازه الرشيد بشرة آلاف درهم ، وعاد الى الأهواز فتوفي فيها سنة ١٨٠ هـ « الأعلام » .

(٣) محمد بن أبي سارة الكوفي ، أول من وضع كتاباً في النحو من أهل الكوفة ، وهو أستاذ الكسائي والفراء ، وكما قال سيبويه في كتابه ( قال الكوفي ) عن الرؤاسي ، ولقب بذلك لكبر رأسه ( توفي سنة ١٩٠ هـ ) « الأعلام »

(٤) الكوفي النحوي ، شيخ الكسائي ، توفي عن نحو مائة سنة ، وهو الذي سارت فيه هذه الكلمة :

ان معاذ بن مسلم رجل ليس لمقات عمره أم

وفي بقية الوعاة : وقد عاش مائة وخمسين سنة ، وكان يبيع الثياب الهروية ، فلذلك قيل له : الهراء (٥) أبو الحسن ( ١٨٩ ) امام الكوفيين في النحو واللغة ، وأحد القراء السبعة المشهورين ، ولد بالكوفة ، واستوطن بغداد ، وقرأ على حمزة ، ثم اختار لنفسه قراءة ، ومات بالري هو ومحمد ابن الحسن في يوم واحد ، وكانا خرجا مع الرشيد ، فقال : دفنت الفقه والنحو في يوم واحد ،

البصريين ، وعلى يده امتاز نحو الكوفة عن نحو البصرة ، واحتدم الجدل ،  
وتطأير ثمر المناقشة بين الفريقين .

\* \* \*

وبالجملة فان مذهب البصرية أضبط قياساً ، وأتقن دراية ، ومذهب الكوفية  
اكثر تشعباً ، وأوسع رواية ، وأنت ترى أن البصريين في تشددم وتحكيم  
قوانينهم ضيقوا على العربية واسعاً في كثير من المواطن التي تتطلب السعة ، حتى  
لقد ضاق النحو الذي قدره بمقاييسهم عن ان يسع نفسه ، وهو في زمان شبابه ،  
ونعومة إهابه ، فوقعوا في تلحين خاصتهم ، وكبار أئمتهم ، فقالوا لحن سيئوبه في  
كتابه ، ولحن فلان وفلان ، وهم من أئمة هذا الشأن ، بله الفقهاء والمفسرين  
والمحدثين والفلاسفة المتكلمين (١) .

ولا ينكر أن بعض المتأخرين من النحويين كابن مالك (٢) وابن هشام  
الأنصاري (٣) ومن تبعهما انتهبوا لهذا الأمر ، وحاولوا أن يفصموا شيئاً من تلك  
القيود التي لا تجتمع والرواية في مكان ، فكان النجاح حليفهم في مواطن كثيرة ،  
وبقي على غيرهم أن يتم ما بدأوا به ، ولكنه لم يأت بعد ابن هشام من النحويين  
من نهج منهجه في التجديد والإصلاح ، فبقي الأمر محتاجاً الى معالجة ، فهل يوفق  
أبناء هذا الجيل للقيام بهذه المهمة ، والفوز بهذه الخدمة ، نترك الجواب على  
هذا السؤال لأعلام الأدب وأمراء البيان .

طه الراوي

\* \* \*

(١) أشار الكاتب (رحمه الله) الى أمثلة من ذلك في غضون هذا المقال .

(٢) ابو عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله بن مالك ( نسب لجده لشهرته به ) الطائي ،  
الجبالي ، كان اماماً في العربية ، ولد في جيان (بالأندلس) وانتقل الى دمشق وتوفي فيها عام (٧٧٢)  
ومن مشايخه ابن يعيش شارح المفصل ، ومن أخذ عنه الامام النووي ، ويقال انه عناه بقوله  
في المتن : « ورجل من الكرام عندنا » .

(٣) جمال الدين أبو محمد ، عبد الله بن يوسف بن احمد بن عبد الله بن هشام من أئمة العربية  
مولده ووفاته بمصر (٧٠٨ - ٧٦١) ، قال ابن خلدون : وما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر  
بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام انحى من سيئوبه .

## ترجمة المؤلف

هو ابوظلمة ، عبد القادر ، صدر الدين بن عبد الله ، بن عبد القادر ، بن عبد الله ، ابن حسن ، الكنفراوي الأصل ، الاستانبولي ، الحنفي ، السلفي . وُلد في الآستانة حوالي سنة ثمان ومبعمين ومائتين والف هجرية . وتأدب وتخرج بوالده وبشايخه الذين أجازوه ؛ وهم : الشيخ محمد الجوخدار ، والشيخ عبد القادر الاسطواني ، والشيخ محمد الزهادي ، والشيخ بكري العطار ، والشيخ عثمان الخطيب الحنبلي ، والشيخ توفيق السيوطي ، والشيخ محمد سعيد الباني ، والشيخ محمد عزرة الأيوبي الاستانولي .

تولى القضاء الشرعي في دوما وحصص وفي الآستانة ، كما تولى القضاء القانوني في كثير من الأمصار : فقد كان رئيساً لمحكمة البداية في « قره حصار » من أعمال ولاية إزمير ، وفي بيروت ، وجدة ، دمشق ، وبغداد ، وطرابزون ، ومناسير ، وقوصوة .

وكان عضواً في مجلس المعارف بالآستانة ، وأستاذ حكمة التشريع في جامعة الآستانة .

ولم تصرفه أعمال الحكومة والتدريس عن التأليف : فقد ألف باللغتين العربية والتركية عدة مؤلفات في موضوعات مختلفة ، منها :

١ - تاريخ دول الإسلام : كتاب كبير يدخل في عدة مجلدات ؛ بدأه

بالسيرة النبوية ، وأتى فيه على تاريخ جميع الدول والإمارات الإسلامية في الشرق والغرب إلى قبيل وفاة المؤلف سنة ١٣٤٩ هـ . ومزبة هذا التاريخ أفرادُه كل دولة في باب خاص على طريقة ابن خلدون مع الإحاطة الدالة على اطلاع واسع ، وتبعه دقيق ؛ والكتاب لا يزال في المسودة بخط المؤلف .

٢ - طبقات المصنفين في العلوم الاسلامية قرناً بعد قرن الى عصر المؤلف :  
 قصره على أسماء المصنفين ، وموالدهم ، ووفياتهم ، وذكر مصنفاتهم ، وما تشتهد  
 الحاجة اليه من احوال بعضهم .

٣ - طبقات الحنفية : سلك فيه سبيل طبقات المصنفين .

٤ - مختصر تهذيب الكمال في الحفاظ ، وما قيل في الجرح والتعديل : رتبته  
 في جداول ، فذكر الصحابة ومن يلهمهم إلى سنة مئة ، ثم الذين من بعدهم .  
 ٥ - مفاتيح كنوز الإسلام : في أسانيد المؤلف في كتب الحديث ،  
 والتفسير ، والفقه ، والأخبار ، والرجال ، على سبيل البسط .

٦ - كشف العمة عن افتراق الأمة : ذكر فيه فتنة المرتدين ومسيلحة ،  
 وفتنة السبائية ، ومقالات الرافضة ، والوعيدية ، والمبتدعة ، من المرجئة ، والقدرية ،  
 والمعتزلة ، والجهمية ، والرد عليها .

٧ - أنساب الأوائل والأنبياء عليهم السلام وأنساب العرب والصحابة والخلفاء

والطالبيين وبعض الملوك .

٨ - رسالة في النحو .

٩ - الموفي في النحو الكوفي . ( وهو هذا )

١٠ - رسالة في العروض .

وله في اللغة التركيبية ، وُألف في أصول الفقه سماه : « الدررمة الى علم الشريعة » .

\* \* \*

كانت وفاته في الآستانة بشهر رمضان سنة ٥١٣٤٩ . وقد قارب السبعين

س عمره . رحمه الله .

\*  
\*  
\*

## وهذا نص الرسالة :

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يا اللهم<sup>(١)</sup> على هدايتك الى الصواب ، والصلاة والسلام على أنبيائك ورسلك ولا سبنا محمد سيد الأحاب ، وعلى آله التابعين له وجميع الأصحاب . (أما بعد) فهذا كتاب « نحو » وضعته على مذهب الأئمة الكوفيين ومصطلحاتهم ، إذ وجدتها أهملت ، وهي تحتاج إلى النظر والبصر من أهل التأويل ، والفقهاء ، والعلماء . ويبنى عليها وجوه من القراءات<sup>(٢)</sup> والروايات<sup>(٣)</sup> المتحملة عن الفصحاء والبلغاء . فجمعتها في غضون كتاب من كتب كثيرة اطّعت عليها وزبنتها على ترتيب كتب المتأخرين ، وسميته : « الموفي في النحو الكوفي » ؛ والله المسؤول أن ينفع به ويجعله خالصاً لوجهه ، وهو المستعان وعليه التكلان .

(١) قولهم : « يا اللهم » مذهب الكوفيين أن الميم المشددة في اللهم بقية جملة محذوفة ( قالوا ) أصلها : يا الله أمناً بخير ، وليست عوضاً عن حرف النداء ، ولذلك أجازوا الجمع بينهما في الاختيار ، وأما البصريون فلا يميزون الجمع بينهما إلا في ضرورة الشعر كقوله :

أني إذا ما حدث ألمًا أقول يا اللهم يا اللهم

ولما كانت هذه الرسالة موضوعة على مذهب الكوفيين ناسب أن يشير المؤلف الى ما ألفت لأجله ، ففيه براعة الاستهلال .

(٢) ذكر الإمام ابن الجزري الدمشقي في طليعة كتاب النشر اسماء من اشتهر بالقراءة في الأمصار ، وعد من أئمة الكوفة : يحيى بن وثاب ، وعاصم بن ابي النجود ، وسليمان الأشعث ، وحزرة ، والكسائي ، فهؤلاء من كان يقتدى بهم ، ويرحل اليهم ، ويؤخذ عنهم ؛ ولتصديهم للقراءة نسبت اليهم .

(٣) اشتهر من أئمة الرواية الكوفيين خالق كثير ، وقد خرج الامام احمد ابن حنبل في مسنده لأكثر من مائة وخمسين محدثاً منهم رضي الله عنهم (٢٣٩ - ٣٩١) ج ٤ من المسند .

النحو : علم بأصول يعرف بها أحوال أو آخر الكلم في التركيب . والتركيب : إما بنسبة إسنادية ، فجملة ؛ أو غير إسنادية ، فتقييدي ؛ أو بلا نسبة ، فزججي ؛ والجملة : إما أن تتركب من اسمين كزيد قائم ، أو من فعل واسم كقام زيد ، أو من اسم وحرف ملاحظاً فيه معنى الفعل كيازيد<sup>(١)</sup> .

والامم معرب وقد يبنى لشبه الحرف ، وإعرابه رفع وفتح وجر : فالمتى بالألف والياء<sup>(٢)</sup> كجاء الزيدان ، وضربت كليهما ؛ فكلا وكلتا مثنيان<sup>(٣)</sup> . وجمع المذكر السالم بالواو رفماً ، والياء نصباً وجرأ<sup>(٤)</sup> نحو : جاءني الأحمدون ، وضربت الطالحين ، وحمل عليه عشرون وبابه<sup>(٥)</sup> ، وارضون والسنون وبابه<sup>(٥)</sup> . وقد يعرب جمع المذكر

(١) التقدير : ادعو زيداً ، أو أنادي زيداً فزيد في موضع نصب لأنه مفعول .  
 (٢) ذهب الكوفيون الى أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الضمة والفتحة والكسرة في أنها اعراب بمنزلة الحركات ، لأنها الحروف التي اعراب الامم بها كما يقال : حركات الاعراب ، اي الحركات التي اعراب الامم بها . وقال البصريون إنها حروف اعراب وليست باعراب ، لأن هذه الحروف انما زيدت للدلالة على التثنية والجمع فصارت من تمام صيغة الكلمة التي وضعت لذلك المعنى . (٣) ذهب الكوفيون الى ان « كلا وكلتا » مثنيان لفظاً ومعنى ، واصلاهما « كل » فكسرت الكاف ، وخففت اللام ، وزيدت الألف للتثنية ، والتاء للتأنيث ، والالف فيها كالالف في « الزيدان » ولزم حذف نون التثنية منها للزومها للإضافة ، وقد شرح الأنباري مذهبهم في ( الانصاف ) والبغدادي في ( الخزانة ) ، ورجحنا مذهب البصريين في كون « كلا وكلتا » مفردين لفظاً ، مثنيين معنى ، ( الانصاف : ص ١٨٢ - ١٨٦ ؛ الخزانة ج ١ ص ١٢٦ - ١٢٩ ) . (٤) الى التسعين . (٥) المراد ببابه : كل كلمة ثلاثية حذفت لامها وعوضت منها هاء التأنيث ، ولم تكسر ، نحو عضة وعضين ، وعنه وعشرين ، قال تعالى : « كم ابتم في الارض عدد سنين » وقال : -



السالم بالحركات ، نحو : مضت السنين ، وهو قياس عند الفراء ومن تبعه ومنه قوله :  
 رب حي عَرْنَدَس ذي طلال لا يزالون ضاربين القباب<sup>(١)</sup>  
 وقوله : « وقد جازت حد الأربعين<sup>(٢)</sup> . »  
 ونون جمع المذكر السالم مفتوح ، ونون المثني مكسور ، وبعضهم فتح ، قاله  
 الشيخان<sup>(٣)</sup> ، نحو :

على أحوذبين استقلت عشية فما هي الالحة وتثيب<sup>(٤)</sup>  
 وجمع المؤنث السالم بالضم والجر ، وجوزوا نصبه بالفنحة<sup>(٥)</sup> ، إلا هشاماً<sup>(٦)</sup> ،

— « الذين جعلوا القرآن عزين » أي مفرقاً لأنهم فرقوا أقاويلهم فيه فأمنوا  
 بما أحبوا منه وكفروا بالباقي فاحبط كفرهم إيمانهم . وقال : « عن اليدين وعن  
 الشمال عزين » أي جماعات في تفرقة واحدها عنزه . (١) حي : قبيلة .  
 عَرْنَدَس : قوي شديد . الطلال : الحالة الحسنه وفي قوله : لا يزالون : مراعاة  
 لمعنى الحي بعد مراعاة لفظه . القباب : جمع قبة ، وهي التي تتخذ من الأديم والخشب  
 واللبد ونحوها . ( والمعنى ) : كثير من الأقوياء الذين يستطيعون التناول في  
 البنيان ، لا يزالون يسكنون الخيام ، ( والشاهد ) في ضاربين ، حيث أثبت النون ،  
 ولم يحذفها للاضافة ، فعلم أنه معرب بالحركات . (٢) صدره : « وماذا تبغني  
 الشعراء مني » ، والشاهد في ( الاربعين ) بكسر النون على أنها كسرة اعراب  
 (٣) إماما الكوفة بالنحو واللغة : أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي أحد القراء  
 السبعة المتوفى سنة ١٨٩ هـ . وأبو زكريا يحيى بن زياد المعروف بالفراء المتوفى سنة ٣٠٧  
 (٤) هو حميد بن ثور الصحابي الهلالي من أبيات يصف بها قطاة . (أحوذبين)  
 تثنية أحوذبي ، وهو الخفيف في المشي ، والمراد بها هنا القطاة ، والمعنى : طارت  
 هذه القطاة عشية على جناحين خفيفين ، فما مسافة رؤيتها والنظر إليها وقت الطيران  
 الا مقدار لحة ، ثم تغيب ثانياً ، والشاهد في أحوذبين حيث فتحت نون المثني  
 وذلك لغة . (٥) حذف لامه أم لم تحذف . (٦) ابن معاوية ، ابو عبد الله —

فلا يجوز إلا فيما حذف لامه<sup>(١)</sup> ، كقولهم : سمعت لغاتهم . وإذا كان جمع النسوة السالم علماً يجوز فيه ثلاثة أوجه إعرابه كسائر جمع المؤنث ، وإعرابه كإعراب غير المجرى<sup>(٢)</sup> ، وإذا وقف عليه فبالهاء نحو : جاءت من أذرعاة ؛ وإعرابه كسائر جمع المؤنث بلا تنوين ، كقولك :

تنورتها من أذرعات وأهلها يثرب أدنى دارها نظر عالي<sup>(٣)</sup>

وأما المفرد والجمع المكسر فيعرب<sup>(٤)</sup> بالحركات الثلاث إلا إذا كان غير مجرى فيفتح في الكسر إلا ذو وغم وأب وأخ وحم ، فبالحرف<sup>(٥)</sup> إذا أضيف إلى

- الكوفي ، ( ٢٠٩ ) نحوي ضرير من أهل الكوفة من كتبه «الحدود» و«المختصر» و«القياس» وكأها في النحو «الأعلام» .

(١) لما شبهته المفرد حيث لم يجر على سنن الجوع في رد الأشياء إلى أصولها ، وجبراً لحذف لامه ، فإن ردت اللام في الجمع نصب بالكسرة اتفاقاً ، كسنوات وشفوات . (٢) الكلمة في الأصل (غير المنصرف) ولكنها مرشح عليها ومعوض عنها بلفظ (غير المجرى) وقد تكرر في الأصل هذا التغيير مراعاة للاصطلاح الكوفي والمراد به : (غير المنصرف) . (٣) قاله امرؤ القيس ، والمعنى : نظرت إلى نار هذه المحبوبة بقلبي وأنا بالشام ، وهي بالمدينة ، مع أن الأقرب من دارها يحتاج إلى نظر عظيم لشدة بعدها عن بلدي (والشاهد) في أذرعات ، روي بالجر بالكسرة مع التنوين مراعاة لحال الجمعية ، وبالجر بالفتحة مراعاة للحالة الراهنة وهي العلمية ، وبالجر بدون تنوين مراعاة للحالتين . (٤) في الأصل : يعرب . (٥) ذهب الكوفيون إلى أن الأسماء الستة المعتلة وهي : أبوك ، وأخوك ، وحموك ، وهنوك ، وفوك ، وذو مال ، معربة من مكانين ؛ وذهب البصريون إلى أنها معربة من مكان واحد ، والواو والألف والياء هي حروف الإعراب . أما الكوفيون فاحتجوا بأن الحركات الثلاث تكون إعراباً لهذه الأسماء في حال الأفراد ، نحو قولك : هذا أب أخ . . . فإذا أضفتها بقيت الضمة والفتحة —

غير الياء <sup>(١)</sup> (.....) <sup>(٢)</sup> .

ويجوز قصر غير الأولين <sup>(٣)</sup> واعرابها بالحركات ، ومثلها « هن » <sup>(٤)</sup> خلافاً للفرء في إعرابها لأنه ناقص .

غير الجرى ما فيه علتان <sup>(٥)</sup> من العلل المذكورة ، وهي الف التأنيث <sup>(٦)</sup>

— والكسرة إعراباً لها ، ( قالوا ) وكذلك الواو والألف والياء بمد هذه الحركات تجري مجراها في كونها اعراباً بدليل أنها تنغير مثلها في حال الرفع والنصب والجر فنقول : هذا أبوك ورأيت أباك ومررت بأبيك ، فالضمة والواو علامة للرفع ، والفتحة والألف علامة للنصب ، والكسرة والياء علامة للجر ، فدل ذلك على أنها معربة من مكانين .

وتتمة البحث في كتاب الإنصاف ، ( ص ٦ - ١٣ ) وفيه تفصيل المذاهب واللغات ، وذكر الحجج والاستدلالات . واختصار مؤلف هذه الرسالة ( رحمه الله ) محل المقصود . (١) فإن كانت الإضافة للياء أعربت بالحركات المقدرة نحو : وأخي هارون . (٢) كلمة مبهمة لم نوفق إلى حلها . (٣) أي غير ( ذو وم ) فان اعراب الأول منها بالأحرف متعين ، والثاني بغير الميم متعين أيضاً . (٤) أي محذوف اللام ، وهو الواو ، فيعرب بالحركات . قال الأشموني : وائلة الإتمام في ( هن ) أنكر الفراء جوازه ، وهو محجوج بحكاية العرب . ومن حفظ حجة على من لم يحفظ . (٥) أي فرعتان من العلل التسع ، إحداهما ترجع إلى اللفظ ، والثانية إلى المعنى ، وهما تؤثران باجتماعها ، واستجماع شرائطها فيه أثراً سيجيء ذكره ، أو علة واحدة منها تقوم مقامها ، بأن تؤثر وحدها تأثيرهما ، هذه العلل مجموعة في هذين البيتين :

عدلٌ ووصفٌ وتأنيثٌ ومعرفةٌ وعجمةٌ ثم جمعٌ ثم تركيبٌ  
والنون زائدة من قبلها الفٌ ووزن فعلٍ ، وهذا القول تقريبٌ

(٦) أي مقصورة كانت أو ممدودة ، ويمنع صرف مصحوبها كيفما وقع ،

أي سواء وقع نكرة ذكرى وصحراء ، أم معرفة كرضوي ( اسم جبل بالمدنية ) —

قائمة مقام علتين (١) .

والجمع قائم مقام علتين ؛ شرطه ان يكون على وزن فواعل او مفاعيل (٢)  
وله في الأصل كخضاجر (٣) ، او في التقدير كسراويل (٤) .

— وز كريات ، أم مفرداً كما تقدم ، أم جمعاً كجرحي وأصدقاء ، أم اسماً كما تقدم ،  
أم صفةً كجلبى وحمراء ، قال ابن مالك رحمه الله :

فألف التأنيث مطلقاً مَنعَ حرف الذي حواه كيفما وَقعَ

(١) إنما استقلت بالمنع لأن في المؤنث بها فرعية لفظية من جهة التأنيث ،  
ومعنوبة من جهة لزومها . (٢) وضابطه : كل جمع فتح أوله وكان ثالثه  
الفاء ، — ليست عوضاً — وبعدها حرفان ، او ثلاثة ، اوسطها ساكن ولم يُبتو  
بذلك الساكن وبما بعده الانفصال ، وبعدها ايضاً كسر اصلي ، ولو تقديراً كدواب  
وعذاري ، فإذا كان الجمع بهذه الصفة استقل بالمنع لأن فيه فرعية اللفظ ،  
بمخروجه عن صيغ الآحاد العربية لفظاً وحكماً ؛ وفرعية المعنى بدلالته على الجمعية .  
وإذا اتفنى أحد الشروط المتقدمة صرف ، كهمذافر ( الجمل الشديد ) لمضموم

الاول ، وصلصال لما الفه غير ثالثة ، وبيان وشأم لأن الألف عوض عن إحدى  
ياهي النسب ، فان اصلها يني وشامي ، حذفوا إحدى الياءين تخفيفاً وعوضاً عنها  
الألف ، ثم أعلل إعلال قاض ، وتدارك لما ليس بعد الفه كسر ، وتدان وتوان  
لما الكسر فيه غير اصلي ، إذ اصله الضم وكسر لمناسبة الياء ، وطواعية وكراهية  
لمتحرك وسط الثلاثة بعد الألف ، وظفاري ورياحي للساكن المنوي انفصاله  
لأن الياء فيهما عارضة للنسب ، بخلاف قاري وبخاني وكراسي ، فان الياء في  
المفرد . والى الجمع المذكور اشار الناظم بقوله :

وكل جمع مشبه مفاعلا او المفاعيل لمنع كافلا

(٣) اي ان صيغة مفاعل ومفاعيل لا تكون في العربية الا لجمع كخضاجر ،  
او منقول عنه كسراويل ، فقيل انه اعجمي حمل على موازنه من العربي ، وقيل انه  
منقول ، اي ان سراويل كان جمع سرؤالة ، فنقل من الجمعية الى تسمية المفرد —

(المزيدتان) <sup>(١)</sup> تشترط العلمية في الاسم ، وانتفاء فعلانة في الصفة <sup>(٢)</sup> وقيل وجود فعلى <sup>(٣)</sup> ولم يشترط الفراء الزيادة ومنع سنان .  
و «الوصف» الأصلي لا يعتبر مع العلمية نحو أحمر <sup>(٤)</sup> و «وزن الفعل» شرطه

— الجنسي به ، فنفع من الصرف لشبهه بالجمع في الصيغة المتبصرة وإن كان مفرداً (راجع شروح الألفية وحواشيها عند قوله :

ولسراويل بهذا الجمع شبه اقتضى عموم المنع)

(١) المزيدتان : هما الألف والنون ، وعلامة زيادتهما سقوطهما في بعض التصاريف ، كما في نسيان وكفران إذا رداً إلى نسي وكفر . (٢) أي ينعم الاسم من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون ، بشرط أن لا يكون المؤنث في ذلك محتوماً بناء التأنيث نحو عطشان وغضبان ، لأنك تقول : امرأة عطشى وغضبي ، ولا تقول عطشانة ولا غضبانية ، فإن كان المؤنث على فعلانة صرف ، فتقول : رأيت رجلاً عطشاناً وامرأة سيفانة . (٣) مثاله : لحيان - أكبر اللحية -

لا مؤنث له ، فمن لم يشترط لمنع صرف (فعلان) إلا انتفاء (فعلانة) منعه من الصرف كما تقدم ، ومن اشترط وجود (فعلى) تحقيقاً ، صرفه ، والصحيح عند المؤلف الأول ، لأنه (رحمه الله) أورد الثاني بصيغة التضعيف «قيل» وقال الأشموني والصحيح منع صرفه وعلق عليه الصبان بقوله : هذا يخالف قول أبي حيان : إن الصحيح فيه صرفه لأننا جهلنا النقل فيه عن العرب ، والأصل في الاسم الصرف ، فوجب العمل به . قال الصبان : «فهذه المسألة مما تعارض فيها الأصل والغالب فتنبه» أي لأننا لو فرضنا له مؤنثاً لكان فعلى أولى به من فعلانة ، لأن باب فعلان فعلى ، أوسع من باب فعلانة ، والتقدير في حكم الوجود . (راجع الأشموني والصبان ج ٣ ص ١٥١) . (٤) أحمر ممنوع من الصرف للوصف الأصلي ووزن الفعل ، لأن هذا الوزن أصل في الفعل وهو به أولى ، لأن أوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم ، وما كانت زيادته لمعنى أصل لغيره .

أن يخصه (١) ، أو في اوله زيادة الفعل غير قابل للتاء نحو احمد (٢)

و «العدل» ومنه وزن مثنى وثلاث (٣) .

و «العجمة» شرطها أن تكون علماً في الأصل زائداً على ثلاثة أحرف أو متحرك الوسط (٤) .

و «التأنيث» لفظي ومعنوي بشرط العلمية ، وشرط تخم تأثيره في المعنوي العجمة (٥) ، أو زيادته على ثلاثة أحرف خلافاً لابن الأنباري (٦) أو متحرك الوسط ، أو أن يكون اسم بلدة عند الفراء ، أو ان يكون مؤنثاً في الأصل

(١) نحو أحمير وأبيض من المصفر ، فإنه لا ينصرف ، مع أنه ليس على وزن أفعل ، لكنه على وزن متأصل في الفعل كأبيطر مضارع يطر - اذا عاج الدواب - ، ولهذا قيل إن الأولى تعليق المنع على وزن الفعل الذي هو به أولى لا على وزن أفعل . (٢) أحمد كأحمر في كون الزيادة في أوله تدل على معنى في الفعل دون الاسم . (٣) على وزن مفعول وفُعَال ، وهو الى الأربعة بالاتفاق نحو قوله تعالى : «أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع» وفي الباقي على الأصح ، وهي معدولة من الفاظ العدد الأصول مكررة ، فأصل جاء القوم أحاد جاوا واحداً واحداً ، وكذا الباقي ، فعدل عن هذا المكرر الى أحاد اختصاراً وتخفيفاً (راجع تنمة البحث في منار السالك الى أوضح المسالك ج ٢ ص ٢٦٢) . (٤) المراد بالأعجمي ما عدا العربي ، قال ابن مالك رحمه الله :

والعجمي الوضع والتعريف مع زيدٍ على الثلاث صرفه امتنع

(٥) العجمة لا تستقل بالمنع في مثل ماء وجور من الثلاثي (اسما بلدتين) ولكن انضمامها الى العلمية والتأنيث يحتم المنع بهما ، فهي مقوبة للتأنيث لا غير . (٦) هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري ، من أعلم أهل زمانه بالأدب

واللغة ، ومن أكثر الناس حفظاً للشعر والأخبار ، توفي سنة ٣٢٨ هـ .

سُمي به مذكر عنده ، وتعلب (١) .

و «المعرفة» بشرط العلمية ، والتركيب بلا نسبة (٢) بشرط العلمية ، او اذا نكرة (٣) ما فيه طلمية مؤثرة اجري له اذا سمي بالوصف الاصيل . او اذا نكرة (٤) الوصف الاصيل المسمى به فالعتمد انه يجري ايضاً الا اذا كان اعتبار الوصفية من وجه كأحمر إذا سُمي به رجل احمر (٥) . قاله الفراء وابن الأنباري . ويقاس عليه سكران إذا سمي به رجل مدمن ، وقد يُجرى غير الجرى للضرورة (٥) ، او للتناسب (٦) ، إلا أهم التفضيل الذي بعده «مِن» (٧) والجري

(١) ابو العباس احمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني ، إمام الكوفيين في النحو واللغة ، كان راوية للشعر ، مشهوراً بالحفظ وصدق اللمحة ، ثقة حجة ، ولد ومات في بغداد ( ٣٠٠ - ٣٩١ هـ ) . (٢) المراد بالتركيب بلا نسبة هو تركيب المزج بأن يجعل الاسمان اسماً واحداً ، لا بإضافة ولا بإسناد ، بل ينزل عجزه من الصدر منزلة تاء التأنيث . (٣) كذا بخط المؤلف ولعله : وإذا نُكِر ما فيه علمية الخ ... وإذا نُكِر الوصف الخ ... (٤) قال الأشموني : « (٠٠) والثالث إن سُمي بأحمر ، رجلٌ احمر ، لم ينصرف بعد التنكير ، وان سُمي به اسود او نحوه انصرف ، وهو مذهب الفراء وابن الأنباري » وانظر هذا البحث في الأشموني والصبان عند قول ابن مالك رحمه الله :

(٠٠٠) واصرفن ما نُكِرَا من كل ما التعريف فيه أثرا

ص ١٧٨ ج ٣ (٥) كقول امرئ القيس : «وبوم دخلت الخدر ، خدر عنبزة» وعنبزة ابنة عمه وهنا الشاهد ، لأنه صرف للضرورة ، مع أنه يمنع من الصرف للعلمية والتأنيث . (٦) كقراءة نافع والكسائي : «سلاصلاً وقواريراً» . (٧) قالوا لأن حذف تنوينه لأنجل (مِن) فلا يجمع بينهما ، ومذهب البصريين جوازه لأن المانع له إنما هو الوزن والوصف كأحمر لا (مِن) ، بدليل صرف : (خير منه وشر منه) لزوال الوزن .

قد لا يجري اضطراراً<sup>(١)</sup> واختياراً هو اختيار ثعلب . والمنقوص نحو جوارٍ  
لبس تنوينه للإجراء وقد يجري المنقوص مجرى الصحيح نحو قاضٍ إذا سمي  
به مؤنث .

محمد بن جرير الطبري

( يتبع )

\*\*\*\*\*

(١) قال الأشموني : واجاز ذلك الكوفيون والأخفش والفارسي ، وأباه  
سائر البصريين والصحيح الجواز ، واختاره الناظم لثبوت سماعه ، ( وذاكر  
شواهد له ) والى ما تقدم أشار ابن مالك بقوله :  
ولا اضطرار أو تناسب صرف ذو المنع ، والمصروف قد لا ينصرف



الموفي في النحو الكوفي  
السيد صدر الدين الكنفر ابي ارستانجولي الخنفي  
علق عليه الأستاذ محمد بهجة البيطار

- ٢ -

المرفوعات

«الفاعل» ما أسند اليه الفعل او شبهه <sup>(١)</sup> نحو : كان زيدٌ عالماً ، وقائمٌ زيد .  
وحقه ان يلي الفعل وقد يتقدم عليه <sup>(٢)</sup> إلا إذا كان نكرةً إلا اذا أفاد <sup>(٣)</sup> ، نحو :  
ما للجمال مشيها وثيها أجنلاً يحملان أم حديد <sup>(٤)</sup>  
ويكون <sup>(٥)</sup> جملةً نحو : بدا لي ، يقوم زيد . ولا يحذف إلا من المصدر ،  
إلا عند الكسائي <sup>(٦)</sup> ، نحو :

(١) كاسمي الفاعل والمفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، والمصدر .  
(٢) قال الصبان : فلا يضر عندهم تميز المبتدأ من الفاعل في نحو : زيد قام ،  
وتظهر ثمرة الخلاف في التثنية والجمع فنحو : الزيدان قام ، والزيدون قام ،  
جائز عند الكوفيين ممتنع عند البصريين . (٣) اي لا يجوز ان يتقدم الفاعل  
- اذا كان نكرة - على فعله إلا إذا أفاد ، إذن فيكون في تقدمه حكم  
الابتداء بها ، قال ابن مالك رحمه الله :

ولا يجوز الابتداء بالنكرة ما لم تفد ، كمنذ زيد نمره

(٤) هو قول الزبلاء الملكة العربية الشهيرة ، التي ملكت الشام والجزيرة ،  
وأخبارها كثيرة ، (٣٥٨ ق ٥) . (٥) اي الفاعل . (٦) اجاز الكسائي  
حذف الفاعل من المصدر وغيره تمسكاً بنحو قوله : فإن كان لا يرضيك الخ البيت .

فإن كان لا يرضيك حتى تردني الى قَطْرِي<sup>(١)</sup> لا إخالك راضياً  
ولو عدت قرينة ، او اتصل او كان المفعول محصوراً بـ «إنما» لا بـ «إلا»  
وجب تقديمُ الفاعل<sup>(٢)</sup> ، ولو اتصل مفعوله وجر منفصل ، وجب تقديم المفعول<sup>(٣)</sup>  
وكذلك إذا اتصل مكنيُّ المفعول الى الناعل ، نحو : ضرب عمرأ غلامه ،  
وقال الطَّوَال كقوله :

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبيرٍ      وُحسن فعلٍ كما يُجزي سنار<sup>(٤)</sup>

(١) قطري هو ابن الفجاءة الخارجي ، والبيت لسواد بن المضرب ، وكان  
هرب من الحجاج خوفاً على نفسه ، والمعنى : إذا كانت حالتني التي تراها - وهي  
الفرار من ذلك الخارجي المقوت - لا ترضيك ، ولا ترضي حتى تُرجعني اليه ،  
فإني أظنك لا ترضي ، لأنني عنمتُ على عدم تحقيق ما يرضيك . والشاهد :  
حذفُ مرفوع كان وُرضيك لدلالة الحال عليهما . (٢) إذا عدت القرينة  
التي تميز الفاعل من المفعول ، وجب تقديم الفاعل بسبب خفاء الاعراب وعدم  
القرينة ، إذ لا يعلمُ الفاعل من المفعول - والحالة هذه - إلا بالرتبة كما في نصر  
مومى عيسى ، وأكرم ابني أخي . وإن وقع الفاعل ضميراً متصلاً وجب تقديمه  
أيضاً ، إذ لو أخرزم ان لا يكون متصلاً ، والفرض أنه متصل ، نحو : أكرمك  
وأكرمت زيدا . وكذا الحال اذا حصرَ المفعول بالمتما ، فيجب تقديم الفاعل على  
المفعول ، لأنه لو أخر انقلب المعنى ، نحو : إنما نصر زيدُ عمرأ . (٣) لأنه  
لو قدم الفاعل وجب انفصال الضمير مع إمكان اتصاله ، كعلمني الأستاذ .  
(٤) فيه عودُ الضمير على متأخرٍ لفظاً ورتبةً ، قال ابن هشام في أدشح  
المسالك : ولا يجيزه أكثر النحويين لا في شعر ولا في نثر ، وأجازه فيها الأحنس  
وابنُ جنبي والطوال وابن مالك ، والصحيح جوازه في الشعر فقط .  
(وسنارُ أممٌ لرجل رومي بنى قصرأ عظيماً بظهر الكوفة ، للنعمان بن امرئ  
القبس ملك الحيرة ، فلما فرغ من بنائه ألقاه من أعلاه ، لتلا يبي لغيره مثله ،  
فصربت به العربُ المثل في سوء المجازاة .

ويجب كذلك إذا كان الفاعل محصوراً بـ «إنما» بخلاف «إلا» - هذا عند الكسائي ، وذهب الفراء وابن الأنباري إلى وجوب تقديم المفعول إذا كان الفاعل محصوراً بـ «إلا» -

والعامل في الفاعل هو الفعل المسند أو شبهه ، وقد يحذف فعله لقريظة ، وهو كثير بعد «لو» و«لولا» وقد يحذفان معاً .

نائب الفاعل (١) :

ما أسند إليه المجهول أو شبهه (٢) ويجوز إنباء المفعول به (٣) .  
والمصدر غير العلة (٤) والمحل المنصرف (٥) اتفاقاً ، والحال الضروري إذا كان جملة عند الشيخين (٦) ، لا مفرداً خلافاً للفراء (٦) ، ولا التعمين خلافاً

(١) جرى المصنف في هذه الترجمة (نائب الفاعل) على مصطلح ابن مالك رحمه الله ، وهي أولى وأخصر من قول كثير (المفعول الذي لم يسم فاعله) لأنه لا يشمل غير المفعول مما يتوب كالظرف مثلاً ، إذ المفعول به هو المراد عند الاطلاق ، ولأنه يشمل المفعول الثاني في أعطي زيد ديناراً وليس مراداً (انظر الحضري والصبان) . (٢) قد يحذف الفاعل للجمل به ، أو افترض لنظري صحيح كتصحيح النظم ، أو معنوي كأن لا يعلّق بذكره غرض ، وكالاتيماز ، والعلم به ، والابهام ، والتعظيم ، والتحقير ، والخوف منه ، أو عليه ، فصار بذلك شبه المجهول - (٣) نحو : «وغيض الماء ، وقضى الأمر» . (٤) لم يشترط في المصدر النائب عن الفاعل أن يكون مختصاً بوصف أو إضافة أو عذر كما يتضح من مثاله «نفتح نفخة» . (٥) المتصرف ما يشارك النصب على الظرفية والجر بن . (٦) أجاز الكسائي والفراء قيام الجملة التي هي خبر لكان وجعل مقام الفاعل ، نحو : (كين يقام) و(جعل يفعل) . واعتبعد جواز الرضي في شرح الكافية لوجهين (أحدهما) أن هذين الفعلين من عوامل المبتدأ والخبر ، وما حذف في هذا الباب من الفاعل -

للكسائي (١) نحو: ضربَ عمرٌو، ونَفَخَ نفخةٌ، وصيمَ رمضان، وكينَ يُقام،  
وكين، وطيبتَ نفسٌ.

ولا يتعين المفعول به إذا وُجد، فيجوز إنابة غيره، نحو: ليُجزى قوماً  
بما كانوا يكسبون (٢). ولا ينوب الثاني من باب طلعت، ولا ثانياً: أعلمت

— فليس بمنوي، ولا يُحذف المبتدأ إلا مع كونه منوباً، فلا ينوب على هذا  
خبر كان المفرد أيضاً عن الفاعل، نحو: كين قائمٌ، وقد أجازَه الفراء دون  
الكسائي (والثاني) أن الجملة لا تقوم مقام الفاعل إلا محكية أو مؤولة بالمصدر  
المضمون، ولا معنى لكين القيام (ص ٧٤ ج ١ شرح الرضي على الكافية).

(١) في شرح الرضي للكافية: وأجاز الكسائي نيابة التمييز لكونه في الأصل  
فاعلاً فقال في طابَ زيدٌ نفساً طيبت نفسٌ زيدٍ. (٢) أي إنه إذا وجد  
مع الفعل مفعول به، ومصدر وظرف وجرٌّ ومجرور جاز عند الكوفيين نيابة غير  
المفعول، سواء تقدم النائب عن المفعول به أو تأخر، لقراءة أبي جعفر:  
«ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون» فيجزى: مبني للمفعول، و«بما» نائب فاعل  
مع تقدم المفعول به وهو «قوماً» عليه. وقوله:

وإنما يُرَضِي المتنبُّ ربَّه ما دام معنياً بذكرِ قلبه

والشاهد نيابة الجار والمجرور مع وجود المفعول مؤخراً، وكتقول رؤبة:

لم يُعْنِ بالعلواء إلا سيدي ولا شفي ذا الغي إلا ذو هدي

والمعنى: لا يهتمُّ بالمكram إلا شريف النفس، ولا يبعد الضالَّ عن ضلاله،  
وسبيء خصاله، إلا من هداه الله، والشاهد: نيابة الجار والمجرور مع وجود  
المفعول به، وقد اجاب البصريون بأن البيتين ضرورة. قال في شرح الجامع:  
والحقُّ أنه إن كان الغير أهمَّ في الكلام كان أولى بالنيابة من المفعول به،  
مثلاً إذا كان المقصود الأصلي وقوع الضرب أمام الأمير أقيم ظرف المكان  
مقام الفاعل مع وجود المفعول به كما أفاده السيد (ص ٤٢ ج ٢ حاشية الصبان).

مطلقاً (١) ، ولا ثاني أعطيت اذا كانت نكرة والأول معرفة (٢) .

### فصل في الاستناد :

إذا كان المسند اليه ظاهراً ذات حر متصلاً ، مفرداً او مثني يجب تأنيث المسند مفرداً (٣) ، واذا كان مذكراً ، مفرداً او مثني ، فالتذكير ، وإلا فوجهان (٤)

(١) اي إن ما كان خبراً في الأصل ، لا ينوب فيه المفعول الثاني ولا الثالث ، سواء ألبس أم لا ، وسواء أكان جملة ام لا ، وسواء أكان نكرة والأول معرفة ام لا . (٢) وجهه ان النائب عن الفاعل مسند اليه كالفاعل ، والمعرفة احق بالاستناد اليها من النكرة . (٣) نحو قوله تعالى : « إذ قالت امرأة عمران » فهنا أتت المسند « قالت » لأن المسند اليه « امرأة عمران » ظاهر ، متصل بفعله ، حقيقي التأنيث ، وهو المراد بقوله ( ذات حر ) وأصل حر ( حرح ) بدليل تصغيره على ( حرج ) وجمعه على ( أحراح ) فحذفت لامه وهي الحاء اعتباطاً ، فبقي كيدٍ وديم وهو بكسر الحاء ( ف . ه . المراءة ) ، ولكن المراد هنا مطلق ( الف . ه . ) . وباعجاباً للمؤلف كيف اختار هذا اللفظ ( ذات حر ) الذي اضطرَّ اليه ابن مالك في الفيته ، فقد يُفتقر في الشعر ما لا يُفتقر في غيره ، وقد كان في وسعه ان يقول ( المؤنث الحقيقي ) ، ولعل مذهب الكوفيين اضطره الى ( ذات حر ) . (٤) التأنيث نحو : « كذبت قبلهم قومُ نوح » و « قالت الأعراب آمنا » وادرقت الشجر ، والتذكير نحو : اوردق الشجر ، « وكذب به قومك » وقال نسوة « وقام الرجال ، وجاء الهنود » إلا أن سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح اوجبت التذكير في نحو : قام الزيدون ، والتأنيث في نحو : قامت الهندات ، خلافاً للكوفيين فيها ، فقد اجازوا في الفعل معها التذكير والتأنيث ، واحتجوا بنحو : « إلا الذي آمنت به بنو اسرائيل » « إذ جاءك المؤمنات » وقوله : نبكى بناتي شجوهن وزوجني والناظرون إلي ثم تصدعوا —

ومكثي المذكر<sup>(١)</sup> المفرد فعل ، والمؤنث فعلت ، والمثنى المذكر فعلا ، والمؤنث فعلتا ، والجمع فعلوا وفعلت وفعلن .

## فصل في التنازع<sup>(٢)</sup>

إذا تنازع العاملان<sup>(٣)</sup> ، في فاعل بعدهما ، نحو : جاء وقعد الزيدان ، قال الكسائي : هو فاعل الثاني ، وفاعل الأول محذوف<sup>(٤)</sup> . وقال الفراء : هو فاعلها<sup>(٥)</sup> ، وقال الجمهور : هو فاعل الأول ، وفاعل الثاني تكتيه وجوباً ، وقد عني الفراء ايضاً فتقول : جاء وقعدا الزيدان ، وإذا تنازعا في مفعول فكذلك . إلا ان غيرهما جوزوا إعمال الثاني يحذف

— والمعنى : ان بنات ذلك الشاعر وزوجته والمحبين اجتمعوا وبكوا حزناً وهماً ، ثم تفرقوا بعد ذلك . والشاهد تجريد (بكي) من علامة التأنيث ، مع ان الفاعل جمع مؤنث سالم ، فهو حجة للكوفيين ( ٢١١ ج ١ المنار على التوضيح ) .  
(١) اي ضميره كما هو ظاهر . (٢) التنازع لغة التجاذب ، واصطلاحاً : توجه عاملين الى مفعول واحد ، كل منهما طالب له من جهة المعنى ، نحو قول المؤلف رحمه الله : جاء وقعد الزيدان ، فكل واحد من جاء وقعد يطلب « الزيدان » بالفاعلية . (٣) إذا تنازع العاملان جاز إعمال ايها شئت ، باتفاق من البصريين والكوفيين ، فقد سمع من العرب إعمال كل منهما ، فالخلاف الآتي في المختار منها لا في اصل الصحة . (٤) بناء على مذهبه في جواز حذف الفاعل في باب التنازع عند إعمال الثاني فراراً من الإضمار قبل الذكر .  
(٥) توجيهها للعاملين الى الاسم الظاهر ، وبناء على منع الإضمار في الأول عند إعمال الثاني .

مفعول الأول <sup>(١)</sup> نحو : ضربت وأكرمت زبداء ، أو بكتابتها مؤخراً ، نحو ضربت وأكرمت زبداء إياه ، وبذكرة إذا كان ضرورياً <sup>(٢)</sup> نحو : علمتني قائماً ، وعلمت زبداء قائماً .

ويجوز حذفه أيضاً ، تقول : علمتك وعلمتني قائماً <sup>(٣)</sup> ، وقس عليه إذا تنازعا في شيء ، يطلبه أحدهما فاعلاً ، والثاني مفعولاً ، إلا أنه لا سبيل إلى إعمالها هنا . فيجب إعمال الأول عند الفراء <sup>(٤)</sup> . وأما مبنى الاختلاف فانهم منعوا الكتابة قبل التصريح لفظاً ورتبة <sup>(٥)</sup> ولم يجوز غير الكسائي حذف الفاعل <sup>(٦)</sup>

(١) وافق البصريون هنا الكسائي في حذف المفعول لأنه فضلة يحذف في السعة ، ولا<sup>١</sup>نه يلزم على ذكره التكنية قبل التصريح (الاضمار قبل الذكر) . وعود الكتابة على متأخر لفظاً ومعنى وحكماً ، ولا ضرورة إليه فترتكب مخالفة القياس .  
(٢) يعني ان لم تستغن عن المفعول أظهرته ، ليؤمن حذف ما لا يجوز حذفه .  
(٣) إنما جاز حذفه عند الكوفيين لأنه مدلول عليه بثاني مفعولي الفعل الآخر ، قال الأشموني : وأما الحذف فمنعه البصريون ، وأجازوه الكوفيون لأنه مدلول عليه بالفسر ، وهو أقوى المذاهب ، لسلامته من الاضمار قبل الذكر ومن الفصل .  
(٤) الفراء يقول : ان استوى العاملان في طب المرفوع ، فالعمل لهما ولا اضمار ، لأنها كالعامل الواحد ، فأخواك في نحو : قام وقعد أخواك ، فاعل اقام وقعد ، فهو فاعل لفعلين عنده ، وان اختلفا ، وكان أولها يطلب مرفوعاً أضمرته مؤخراً ، فراراً من حذف الفاعل ، ومن الاضمار قبل الذكر فتقول : أكرمني وأكرمت زبداء هو . (٥) أي لأنه قبيح . (٦) أي اذا دل عليه دليل ، فاذا قلت : اجتهد فسرفني يسار ، جعلت يساراً فاعلاً لسرف ، كان فاعل (اجتهد) على زأي الكسائي محذوقاً لدلالة ما بعده عليه ، وعلى رأى سيديويه والجمهور ضميراً مستتراً يعود إليه ؛ لأن عود الضمير على المتأخر أهون من حذف الفاعل وهو عمدة ، ولكل وجهة ، ولكلا المذهبين شواهد تراجع في فروع الألفية وحواشيها عند قول ابن مالك : وأعمل المهمل في ضمير ما تنازعا والتزم ما التزما

ولم يجوز إعمال الثاني الفراء (١) .

### المتبدأ والخبر

المتبدأ ذو الخبر : ما أسند إليه مؤخر ، او مقدم ، لا يعمل فيه ، عارياً عن النواسخ ، وهو هو ، نحو : زيد قائم ، وانسان عمرو ، وقائم أنت (٢) . وعامله الخبر عند الشيخين (٣) . العائد من الخبر عند الجمهور . ولا يجوز الابتداء بالنكرة ، ما لم تفتد (٤) ، ويجب تقديمه اذا كانا متساويين نحو : هذا زيد ، وأفضل منك

(١) أي لأنه اذا أعمل الثاني أدى ذلك الى الاضمار قبل الذكر (الكتابة قبل التصريح) وهو ممنوع عندهم كما تقدم . (٢) هذه الأمثلة مرتبة على تعريف المتبدأ وعائدة إليه ، ففي المثال الأول اسند اليه مؤخر وهو «قائم» ، وفي الثاني مقدم وهو «انسان» وفي الثالث لفظ «أنت» يرتفع بالضمير العائد اليه من الخبر «قائم» لا بالخبر ، وهو معنى قوله : «لا يعمل فيه» وقوله : عارياً عن النواسخ ، أي نواسخ المتبدأ ، وهي كان ، وإن ، وظن ، وأخواتها ، وما ، ولا ، وقوله «وهو هو» أي ان الخبر هو المتبدأ في المعنى ، او هو وصف المتبدأ ، والوصف في المعنى هو الموصوف ، ألا ترى انك اذا قلت «زيد عالم» كان «عالم» في المعنى وصفاً لزيد ، وهو «زيد» متصفاً بالعلم ؟ (٣) هما إماما الكوفة الكسائي والفراء ، وقد تقدم ذكرهما ، وكأن عامله الخبر عندهما ، فعامل الخبر هو المتبدأ ، أي فها بترافعا ، وهو مذهب الكوفيين كما ترى في انصاف الأنباري وغيره . (٤) أي لأنها مجهولة ، والحكم على المجهول لا يفيد غالباً ويسوغ ان حصلت به فائدة ، كأن يخبر عنها بمختص مقدم ظرف او مجرور ، نحو : «ولدينا مزيد» ، «وعلى ابصارهم غشاة» فالذي سوغ الابتداء بشاوة وبزيد في الآية قبله الإخبار عنها بظرف ومجرور مختصين باضافتهما لما يصلح للابتداء ، وقد قال ابن مالك رحمه الله : ولا يجوز الابتداء بالنكرة ما لم تفتد كعند زيد نكرة

ولم يشترط سيبويه والمتقدمون لجواز الابتداء بالنكرة الا حصول الفائدة ، —



افضل مني <sup>(١)</sup> او كان المبتدأ مما له الصدر نحو: من ابوك؟ <sup>(٢)</sup> او كان خبره  
 مما لو قدم لعمل فيه نحو: زبد قام <sup>(٣)</sup> ، بخلاف: قاما الزبدان <sup>(٤)</sup> ، او كان  
 خبره محصوراً نحو: ما زيد الا قائم <sup>(٥)</sup> ، وقد يحذف <sup>(٦)</sup> ويجب في نعت مقطوع:  
 نحو الحمد لله الحميد ، ومصدر ناب عن فعله ، نحو: سمع وطاعة <sup>(٧)</sup> وكل خبر

-- ورأى المتأخرين أنه ليس كل أحد يهتدي الى مواضع الفائدة فتنبهوا ، فمن  
 مقل مقل ، ومن مكثر مررد ما لا يصح ، او معدد لأمر متداخلة . قال الأشموني:  
 والذي يظهر انحصار مقصود ما ذكره في الذي سيذكر ، وذلك خمسة عشر  
 أمراً ، وعددها . (١) اي يجب تقديم المبتدأ اذا استوى مع الخبر تعريفاً وتنكيراً  
 كما ترى في المثالين ، فلو قدمت «زيداً» في الأول لكان مبتدأ ، وأنت تربده  
 خبراً ، وكذا في المثال الثاني . (٢) فان «مَنْ» الاستفهامية لها الصدارة ،  
 ومثلها «مَنْ» الشرطية و«ما» التعجبية ، و«كم» الخبرية ، وهي مبتدآت نحو  
 «من يعدل بفلح» و«ما أحسن الفضيلة؟» و«كم شغف ببحر الخير رأيت»  
 اي كثيراً . (٣) فلا يجوز تقديم الفعل على أنه خبر . (٤) أي فإنه جائز ،  
 لأن ( قاما ) ليس عاملاً في ( الزبدان ) بل هو عامل في الضمير البارز .  
 (٥) فقائم وهو الخبر محصوراً باللام . وقد اقتصر المؤلف على هذه الوجوه من  
 وجوب تقديم المبتدأ ، ونحن قد راعينا هذا الايجاز فلم نرد عليه .

وقال الإمام الأنباري (المتوفى سنة ٥٧٧) ذهب الكوفيون الى انه لا يجوز  
 تقديم خبر المبتدأ عليه ، مفرداً كان او جملة . اي خلافاً للبصريين ، واورد جميع كل  
 من القولين على عادته ، ورجح قول البصريين ، ونحن لم نخرج عن غرض المؤلف  
 من رسالته هذه ، وهو حصرها في المذهب الكوفي من دون تطويل ولا ترجيح .  
 (٦) اي المبتدأ اذا عرف : قال ابن مالك : وفي جواب كيف زيد قل ذيف  
 فزيد استغني عنه اذ عرف . (٧) اصله مصدر منصوب بفعل محذوف وجوباً ،  
 من المصادر التي جيء بها بدلاً من افعالها لكنهم قصدوا به الثبوت والدوام فرفعوه  
 وجعل خبراً عن مبتدأ محذوف وجوباً خلاً للرفع على النصب ، اي امرى سمع وطاعة .

لا بد فيه من عائد الى المبتدأ (١) وقد يتعدد (٢) ويكون جملة ، ويدخله الفاء (٣) .  
ويحذف ، ويجب في نحو : ضربي زيداً قائماً اي ما هو سد مسده الحال (٤) ، ومثله :  
لمعرك لأفنان (٥) ، وقد يترك مستغنى عنه ، إذا ظهر المراد ، نحو : كل رجل

(١) ذهب الكوفيون الى أن خبر المبتدأ يتضمن ضميراً يرجع الى المبتدأ ،  
وان كان اسماً غير صفة (اي جامداً) لأنه في معنى ما هو صفة ، نحو : زيد  
اخوك ، وعمرو غلامك ، فهو في معنى زيد قريب وعمرو خادمك ، فلما كان خبر  
المبتدأ ههنا في معنى ما يتحمل الضمير وجب ان يكون فيه ضمير يعود الى المبتدأ ،  
واجمعوا - بصريين وكوفيين - على انه يتضمن الضمير اذا كان صفة نحو :  
زيد فاضل ، وعمرو حسن . (٢) قال ابن مالك في آخر بحث المبتدأ :

وأخبروا باثنين او بأكثرنا عن واحد كهم سراً شعراً .

وفي التنزيل : «هو الغفور الودود ذو العرش المجيد» . (٣) نحو : الذي  
يجهتد فله جائزة ، فالمبتدأ هنا : امم موصول ، مشبه بامم الشرط في عمومه ، واستقبال  
الذم الذي بعده ، وكونه سبباً لما بعده ، فهو في قوة ان تقول : «من يجهتد  
فله جائزة» . ولهذا اذخات الفاء في الخبر كما تدخل في جواب الشرط .  
(٤) في شرح الرضي على الكافية (ج ١ ص ٩٤) : وذهب الكوفيون الى ان  
نحو : قائماً ، حال من معمول المصدر لفظاً ومعنى ، والعامل فيه المصدر الذي هو  
مبتدأ ، وخبر المبتدأ مقدر بعد الحال وجوباً ، اي : ضربي زيداً قائماً - حاصل ،  
ولا يصح وقوع هذه الحال خبراً ، لأن الخبر وصف للمبتدأ في المعنى كما مر ،  
ولا بوصف الضرب بالقيام . وللتجيم الرضي بيان وتعليل لنسب مذهبهم في هذه  
المسألة (ص ٩٥) وليس من شأننا تسجيل المناقشات في هذه التعليقات .  
(٥) اي لمعرك قسمي ، فان المبتدأ صريح في القسم ، وجواب القسم ساد  
مسد القسم المحذوف .

وضيعته<sup>(١)</sup> ، ولا يقدم على المبتدأ إذا كان مصدرأ بـ «إن» أو «أن» أو «كأن»  
 أو «لكن» أو «ليت» أو «لعل» النواصب<sup>(٢)</sup> وكثير حذفه بعد «لا» التبرئة ،  
 ويجب في أفة تميم<sup>(٣)</sup> وقد يدخله الباء بعد «ما» و«لا» و«هل»<sup>(٤)</sup> فينصب

- (١) اي مع ضيعته ، والضيعة في اللغة العقار ، وهو ههنا كناية عن الصنعة  
 قال الكوفيون : وضيعته ، خبر المبتدأ ، لأن الواو بمعنى مع ، فكأنك قلت :  
 كل رجل مع ضيعته ، فاذا صرحت بمع ، لم تحتج الى تقدير الخبر ، فكذا مع  
 الواو التي بمعنى ، فلا يكون هذا المثال إذا ، مما نحن فيه ، اي مما حذف خبره .
- (٢) اي لأن هذه الحروف فروع على الفعل في العمل ، فأريد ان يكون  
 عملها فرعياً أيضاً ، والعمل الفرعي للفعل أن يتقدم المنصوب على المرفوع ، والأصلي  
 ان يتقدم المرفوع على المنصوب ، فلما اعمت العمل الفرعيتها ، لم تتصرف في معموليها  
 بتقديم ثانيها على الأول كما تصرف في معمولي الفعل ، لنقصانها عن درجة الفعل .
- (٣) أي كثير حذف المسند الذي هو خبر «لا» التي لنفي الجنس ، أو (لا) التبرئة  
 (تسئ : لام التبرئة - لتبرئة المتكلم وتزيمه الجنس عن الخبر - والنافية للجنس)  
 بعد دخولها ، وفي شرح الكافية : ويحذف كثيراً ، وتو تميم لا يثبتونه ، ثم قال  
 بعد بحث في الموضوع : فعل هذا القول يجب اثباته (اي خبر لا) مع عدم القرينة  
 عند بني تميم وغيرهم ، ومع وجودها بكثير الحذف عند اهل الخجاز ، ويجب عند  
 بني تميم ، وفي الشرح أيضاً : ووجه مشابهة لا التبرئة (لا إن) أن (لا) للمبالغة في النفي  
 - اي لكونها لنفي الجنس - كما أن (إن) للمبالغة في الإثبات ، وقيل حملت  
 عليها حمل النقيض على النقيض (ج ١ ص ١٠٠) طبعة الدار العلمية سنة ١٣٧٥
- (٤) نحو : ما زيد بمحاضر ، ولا رجل بأفضل منك ، وقيل بلا التبرئة أيضاً نحو :  
 لا خير بخير بعده النار ، والأولى أنها بمعنى (في) وهل زيد بقائم .

ينزعه بعد ما كثيراً وبعد غيره شاذاً<sup>(١)</sup> وقد يدخل اللام في الخبر بعد إن غالباً ،  
إذا كان مضارعاً اتفاقاً<sup>(٢)</sup> أو ماضياً ، خلافاً للشيخ وهشام<sup>(٣)</sup> وورد بعد لكن<sup>(٤)</sup> .  
المبتدأ الموافق ذو الفاعل : هو شبه فعل<sup>(٥)</sup> استند إلى فاعله الظاهر ، ترافعا<sup>(٦)</sup> ،  
وحكمها حكم الفعل مع فاعله<sup>(٧)</sup> ويدخل عليه إن وأخواتها ، تقول : إن قائماً

(١) ذهب الكوفيون إلى أن ( ما ) في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر ،  
وهو منصوب بحذف حرف الخفض ، فإذا حذف حرف الخفض من قولك ما زيد  
بقائم ، وجب أن ينصب لفظ « قائم » بنزع الخفاض ، فنقول : « ما زيد قائماً »  
(٢) منه قوله تعالى : « وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة » « إني ليحزني  
أن تذهبوا به » . (٣) أما الشيخ فالكسائي وأما هشام فهو أبو عبد الله بن معاوية  
الضريير ، النحوي الكوفي المتوفى سنة ٢٠٩ هـ وفي المغني لابن هشام : « الثالث :  
الماضي المنصرف المجرد من ( قد ) أجازته الكسائي وهشام على إضمار قد ، ومنه  
الجمهور ، وقالوا : إنما هذه لام القسم ، ففي تقدم فعل القلب فتحت همزة إن :  
كعمدت إن زيداً لقام ، والصواب عندهما الكسر ( ج ١ ص ١٧٥ ) فن حقي  
المؤلف أن يقول ٠٠٠ أو ماضياً وفاقاً للشيخ وهشام . (٤) في المغني ( ٢٠٨ / ١ ) :  
ولا تدخل اللام في خبرها خلافاً للكوفيين ، احتجوا بقوله : ولكنني من حبها  
لمعيد « ولا يعرف له نعمة ولا قائل ولا نظير ، ثم هو محمول على زيادة اللام »  
(٥) المراد بشبه الفعل : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم  
التفضيل ، والمسبوب . (٦) قال ابن هشام في أوضح المسالك : وارتفاع الخبر  
بالمبتدأ ، لا بالابتداء ، ولا بها ، وعن الكوفيين أنها ترافعا . (٧) قال الرضي  
في شرح الكافية : الكوفيون جوزوا رفع الصفة للظاهر على أنه فاعل لها من غير  
اعتماد على الاستفهام أو النفي نحو : قائم الزيدان ، كما يجيزون نحو : في الدار  
زيدان بحمل الظرف بلا اعتماد .

زيد ، وإن قائماً الزيدان <sup>(١)</sup> .

### المنصوبات

المتبداً المخالف : فهو محل <sup>(٢)</sup> ، او جار مع المجرور ، اسند الى فاعل عامله

الخلاف ، نحو : عندك زيد ، وحكمه حكم الفعل مع فاعله <sup>(٣)</sup> .

الخبر المخالف : فهو محل ، او جار مع المجرور ايضاً ، اسند الى المتبداً ، نحو :

زيد عندك ، وعامله الخلاف ايضاً <sup>(٤)</sup> .

(١) وقال الرضي ايضاً : ويميز عند الأخفش والفراء : إن قائماً الزيدان ،

وسوغ الكوفيون هذا الاستعمال في (ظن) ايضاً ، نحو : ظننت قائماً الزيدان .

وردّ الرضي هذا القول ببيان وتعليل ، ونحن ليس من غرضنا أن ننقض المذهب

الكوفي بغيره ، فنثبت ما قاله الرضي ، ولا ان ترجح قولاً على قول ، وإنما

القصديضاح ما تضمنته هذه الرسالة من المذهب الكوفي فحسب . (٢) المحل :

هو الظرف . (٣) اي في كونه : عاملاً في الاسم الذي بعده ، فيوجبون

ارتفاع زيد ، في نحو «عندك زيد» على الفاعلية للظرف (اي المحل) لتضمنه

معنى الفعل ، كما قالوا في نحو : قائم زيد ، وإنما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم

ان الخبر لا يتقدم على المتبداً ، مفرداً كان او جملة ، وبقيّة البحث تأتي في التعلية

التالية . (٤) في شرح الرضي على الكافية (ج ١ ص ٨٣) : وانتصاب الظرف

خبراً للمتبداً عند الكوفيين على الخلاف ، يعنون أن الخبر لما كان هو المتبداً في

نحو زيد قائم ، او كأنه هو في نحو : وازواجه أمهاتهم ، ارتفع ارتفاعه .

ولما كان مخالفاً له - بحيث لا يطلق اسم الخبر على المتبداً ، فلا يقال في نحو زيد

عندك : إن زيدا عنده (اي لأن الخبر هنا ، ليس هو المتبداً في المعنى كما هو ظاهر -

خالفه في الاعراب ، فيكون العامل عندهم معنويًا ، وهو معنى المخالفة التي انصف

بها الخبر ، ولا يحتاج عندهم الى تقدير شيء ، يتعلق به الخبر . واما البصريون فقالوا :

لا بد للظرف من محذوف يتعلق به لفظي ، إذ مخالفة الشيء للشيء لا توجب نصبه .

التت المخالف<sup>(١)</sup> : فهو محل ، او جار مع المجرور يبين وصف نكرة ، نحو :  
 رجل من الكرام عندنا ، ولا يتقدم على المنعوت .  
المصدر<sup>(٢)</sup> : اسم ما فعله الفاعل ، أكد به الفعل ، أو بين عدده ، او نوعه ،  
 او علته<sup>(٣)</sup> : ضربته ضرباً ، او ضربتين ، او ضربات<sup>(٤)</sup> ، او تأديباً ، ويرد معرفاً  
 باللام ، نحو : ضربته الضرب<sup>(٥)</sup> ، وقوله :  
 لا أقعد الجبن عن الهيجاء ولو تواتت زمر الأعداء<sup>(٦)</sup>

(١) راجع ما أثرناه عن شرح الرضي في بحث «الخبير المخالف» . (٢) هو  
 المصدر الفضلة المؤكد لعامله او المبين لنوعه او عدده ، وهو مفعول الفاعل حقيقة ،  
 وفي الاثموني : والمفعول المطلق لا يكون إلا مصدرأ ، نظراً الى أن ما يقوم مقامه  
 مما يدل عليه خلف عنه في ذلك ، وأنه الأصل . (٣) لأن المصدر يشعر بالعلية ،  
 كما في قوله : ضربته تأديباً ، وفي الرضي : أن ما يسميه النحاة مفعولاً له ،  
 هو المفعول المطلق لبيان النوع ، عند الزجاج كما في : ضربته تأديباً ، فان مآله  
 مماثل لضربه ضرباً . راجع تعليقه ( ١٢٥/١ ) . (٤) المصدر المؤكد لا يثنى  
 ولا يجمع باتفاق ، فلا يقال : ضربين ولا ضربوباً ، لأنه مقصود به الجنس من  
 حيث هو كماء وعسل ، ولأنه بمنزلة تكرار الفعل ، والفعل لا يثنى ولا يجمع ،  
 والمختوم بتاء الوحدة كضربة ، بعكسه باتفاق فيقال : ضربتين وضربات ،  
 لأنه كتمرة وكلمة . (٥) في شرح الكافية للرضي : او معرفاً بلام العهد كما  
 اذا أشرت الى ضرب ممود شديد او خفيف او غير ذلك ، فتقول : ضربته الضرب .  
 (٦) الشاهد في ورود المصدر معرفاً باللام ، بقوله : لا أقعد «الجبن» عن الهيجاء ،  
 والجبن هو الفزع وضعف القلب ، والهيجاء هي الحرب ، والشاعر يقول : مها  
 تنابت وتكاثرت زمر الأعداء ، فانا لا أكف ولا أجبين عند اللقاء . قلت :  
 وهذا هو خلق العروبة في جاهليتها وفي اسلامها ، فهل سلبت هذه الأمة أفضل  
 من اياها ؟ وهل استخذت أمام عدوها في أرض المعاد ، والعرب لا تستخذي ! . . . —

ولا يتقدم التوكيد على الفعل ، وقد يؤكد به مضمون جملة ، وعامله الفعل المدلول عليه بالجملة : له عليّ الف درهم اعترافاً<sup>(١)</sup> . ويجب إفراد التوكيد والعلة<sup>(٢)</sup> وقد يتوب عنه غيره ، كضربته سوطاً ، وعمل صالحاً ، وهنيئاً مريناً<sup>(٣)</sup> . وعامل المفاعيل ، الفعل او شبهه عند الجمهور ، فاعل عند هشام ، الفعل مع

— أم هي مجيبة بقول الآخر :

وما إن طَبْنَا جِبْنَ وَلَكِنْ مَنَابِنَا وَدَوْلَةَ آخِرِينَا

والطب ههنا بمعنى العلة والسبب ، والدولة بالفتح الغلبة في الحرب ، وبالضم تكون في المال ، ودالت الأيام تدول ، كدارت تدور ، وزناً ومعنى ، ولعل الأيام اذا دارت كرة اخرى ، تستعيد هذه الأمة سيرتها الأولى فيكون لها الفوز المبين ، وتحافظ على هذا التراث العظيم ان شاء الله . (١) يعني يكون المصدر مضموناً لجملة ، لا تحتمل تلك الجملة من جميع المصادر إلا ذلك المصدر ، ولهذا قيل ان المصدر الظاهر يؤكد نفسه ، «فاعترافاً» في «له عليّ الف درهم اعترافاً» يؤكد الاعتراف الذي تضمنته الجملة المذكورة ، كما أن المصدر يؤكد نفسه في نحو ضربت ضرباً ، إلا أن المؤكد ههنا ، مضمون المفرد ، أي الفعل من دون الفاعل ، لأن العمل وحده يدل على الضرب والزمان ، وأما في مسألتنا ، (فالاعتراف) مضمون الجملة الاسمية بكاملها ، لا مضمون أحد جزئيهما ، أي فالمصدر بمنزلة اعادة الجملة . (انظر شرح الرضي ج ١ ص ١١١) . (٢) تقدم بيانه في أول بحث المصدر . (٣) عد الأشموني ما يتوب عن المصدر المبين للنوع ، فبلغ ثلاثة عشر شيئاً ، منها : آله وصفته ، كما هنا ، وقد تكون الصفة النائية عن المصدر دعاءً مكرراً كقول كثير عزة :

هنيئاً مريناً غير داء محامر لعزة من أعراضنا ما استغلت

الفاعل عند الفراء<sup>(١)</sup> وقد يحذف الفعل العامل<sup>(٢)</sup> ، ويجب في نحو : حمداً له<sup>(٣)</sup> وسبحانه وولييك وفي مثبت بعد نفي ، أو معناه ، داخل على ما لا يكون خبراً ، إلا مجازاً ، ك : ما أنت إلا سيراً ، وإنما أنت سيراً ، أو مكرر بعده ، كما أنت سيراً سيراً<sup>(٤)</sup> .

(١) عبارة المحقق الرضي : وأما ناصب المفعول : فالفعل عند البصريين ، أو شبهه ، بناء على أنه به يتقوم المعنى المقتضي للرفع ، أي الناعلية ، والمعنى المقتضي للنصب ، أي المفعولية ، وقال الفراء : هو الفعل والفاعل ، وقال : هشام بن معاوية من الكوفيين : هو الفاعل ، وقد ذكرنا في حدّ العامل : أن هذين القولين أولى بناء على أن الـاصب علامة الفضلة لا علامة المفعولية ( ١١٦/١ ) .

وقال في الإيضاح مقررًا حجة الكوفيين : ولما كان الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد ، وكان المفعول لا يقع إلا بعدهما ، دلّ على أنه منصوب بها ، وصار هذا كما قلتم في الابتداء والمبتدأ ، إنهما يعملان في الخبر ، لأنه لا يقع إلا بعدهما ( ٥٦/١ و ٥٨ ) . (٢) كقولك لمن قدم من سفر : قدومًا مباركًا ، فقدومًا مصدر محذوف العامل لدليل حالي وهو المشاهدة ، والأصل : قدمت قدومًا . (٣) أي من المصادر المسحومة التي كثر استعمالها ، ودلت القران على عاملها ، كقولهم عند تذكر نعمة وشدة : حمدًا وشكرًا لا كفرًا ، وسبحان الله ، وولييك ، والتقدير : أحمد الله حمدًا . . . الخ . (٤) هذا مصدر يجب حذف فعله باجتماع شيئين : (أحدهما) ان يكون ناصبه خبراً عن شيء ، لوجبات هذا المصدر خبراً عنه لم يكن إلا مجازاً ، لكونه صاحب ذلك المصدر . والثاني ان يكون المصدر مكرراً ، أو بعد «الـ» أو معناها ، نحو : ما أنت إلا سيراً ، وإنما أنت سيراً ، وما أنت سيراً سيراً . . . وإنما يجب حذف الفعل لأن المقصود من مثل هذا الحصر أو التكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ، فلما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم ، لم يستعمل العامل أصلاً ، لكونه إما فعلاً —



ومما أكد مضمون جملة نحو: أنت قائم حقاً، أو فصل أثره نحو: «فشدوا الوثاق»، فأما مناً بعد، وإما فداء<sup>(١)</sup> أو شبه به علاجاً بعد جملة تضمنت صاحبه، واسماً بمعناه كله<sup>(٢)</sup>: صوت صوتك .

— وهو موضوع على التجدد، أو اسم فاعل وهو مع العمل كالفاعل بشابته، فصار العامل لازم الحذف، فإن أرادوا زيادة المبالغة في الدوام جعلوا المصدر نفسه خيراً عنه، قال:

عجب لتلك قضيتي وإقامتي فيكم على تلك القضية أعجب

قال سيبويه: سمعنا بعض من يوثق به، وقد قيل له: كيف أصبحت؟ قال: حمد لله وثناء عليه، ومنه: سلام عليك . (١) يعني بمضمون الجملة مصدرها مضافاً إلى الفاعل أو المفعول، فمضمون «فشدوا الوثاق» شد الوثاق، ويعني باثر ذلك المضمون: فائدته ومقصوده، وغرضه المطلوب منه، كالأثر الذي يكون بعد المؤثر، ويعني بتفصيل ذلك الأثر، بيان أنواعه المحتملة، فقوله: «فشدوا الوثاق» جملة تتضمن شد الوثاق، والمطلوب من شد الوثاق هو ما جاء في قوله: «فأما مناً بعد وإما فداء»، فنمنا وفداء، ذكرنا تفصيلاً لعاقبة الأمر بشد الوثاق، والتقدير: فأما أن تمنا مناً، وإما أن تفادوا فداءً، ويشير بالنظم إلى هذا بقوله:

وما لتفصيل «فأما مناً» عامله يحذف حيث عننا

أي حيث عرض، (وانظر شرح الرضي أيضاً ج ١ ص ١٠٨ و ١٠٩) .  
(٢) المثال التام الذي أوردوه لهذه المسألة: مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار، وصراخ صراخ الشكلى، يعني أن قوله: صوت حمار، مصدر، فائدته التشبيه، إذ المعنى، مثل صوت الحمار . فالمصدر هنا فعل علاجي، أي يحتاج في احداثه إلى علاج بتحريك عضو - [بجلاف: له ذكاه ذكاه الحكاه فهو معنوي لا علاجي] - واقع بعد جملة وهي (له صوت) وهذه الجملة مشتملة على اسم بمعنى -

## المفعول به

المفعول به : ما وقع عليه الفعل المتعدي ، أو تعلق به ، وهو جازٍ مع المجرور ، نحو ضربت زيدا ، ومررت بعمر ، وهو صريح وغير صريح . وقد يتقدم على عامله ، وقد يحذف منوباً ومنسياً ، نحو يعطي وينع<sup>(١)</sup> ويحذف عامله نحو : كلمته فاه الى في<sup>(٢)</sup> ، (أي جاعلاً) ويجب في نحو : أهلاً وسهلاً ، وفيما حذر بتقدير : اتق ، نحو اياك وزيداً ، أو من زيداً والأسد الأسد<sup>(٣)</sup> أو اختص بتقدير : (أخص) نحو : نحن العرب « لفعله ، أو نعت قطع بتقدير : (امدح) نحو : الحمد لله الحميد ، أو اغمرى به مكرراً نحو أخاك أخاك<sup>(٤)</sup> .

وقد يعمل الفعل في مكني ، أو مضاف اليه ومرجعه ، ولا يشتغل باحدهما عن الآخر ، نحو زيداً ضربته<sup>(٥)</sup> وعمراً حبست غلامه<sup>(٥)</sup> .

## المفعول فيه

المفعول فيه : - وهو المسمى حالاً وصفة - ما فيه الفعل من زمان أو مكان

- هذا المصدر المنصوب ، وهو المبتدأ المرفوع ، وهي مشتكلة أيضاً على صاحب ذلك الاسم ، أي الذي قام به ذلك الحدث ، وهو الضمير الجرور باللام في مسألتنا « له صوت » . (١) المنوي كقوله تعالى : « يؤتي الحكمة من يشاء » أي يشاؤه . وغير المنوي ، أما لتضمن الفعل معنى اللازم كقوله : « فليحذر الذين يخالفون عن أمره » أي يعدلون ، وإما للبالغة بترك التقييد نحو : يعطي وينع ، وكقوله : « والله يقبض ويبسط » . (٢) إنما وجب الحذف لثبته السامع بسرعة ، ويتعد عن اهلاك . (٣) أو معطوفاً نحو : المروءة والنجدة . (٤) وذلك لأن المكثي في المثاليين - الذي هو الماء العائد - هو الأول في المعنى (أي زيداً وعمراً) فينبغي ان يكون منصوباً به (أي بالفعل المذكور)

مبهم<sup>(١)</sup>، وينوب عنه ما دل عليه . نحو : جاء زيد وحده ، أي زمان انفراده ؛  
وحكمه حكم المفعول به<sup>(٢)</sup> ، ومنه : جئت وزيداً ، الواو : اسم بمعنى مع ،

(١) وشرط نصبه تقدير (في) وظروف الزمان كلها تقبل ذلك . وظرف  
المكان ان كان مبهماً قَبِلَ ، واللام فلا . وفسر «المبهم» أي غير المحصور من  
المكان - بالجهات الست ، والمقادير كالميل والفرسخ والبريد ، وحمل عليه : عند  
ولدَى وبين وإزاء ، وما هو بمعناها . «وغير المبهم» من المكان - وهو المختص  
(والمراد بالمختص هنا ماله صورة ، وحدود محصورة) نحو الدار ، والمسجد ، والبلد ،  
فإنها أعلام باعتبار عين تلك الأماكن . ومثل : بلد ، سوق ، ودار ، فإنها  
أسماء لتلك المواضع ، بسبب أشياء داخلية فيها ، كالدور في البلد ، والدكاكين  
في السوق ، والبيت في الدار .

«والمبهم من الزمان» هو الذي لا حد له يحصره كحين وزمان . (والموقت منه)  
ماله نهاية تحصره كيوم وليلة وشهر ، ويوم الجمعة ، وشهر رمضان .  
واعلم أنه انما نصب الفعل جميع أنواع الزمان ، لأن بعض الأزمنة - اعني  
الأزمنة الثلاثة : مدلوله - فطرد النصب في مدلوله وفي غيره ، وأما المكان ،  
فلما لم يكن لفظ الفعل دالاً على شيء منه ، بل دلالة عليه عقلية ، لا لفظية ،  
- لأن كل فعل لا بد له من مكان ، - نصب من المكان ما شابه الزمان الذي  
هو مدلول الفعل - أي الأزمنة الثلاثة - وهو غير المختص ، ومنه المقادير على رأي  
الجمهور ، ووجه المشابهة : التغير والتبدل في نوعي المكان ، كما في الامثلة الثلاثة .  
(انظر بحث المفعول فيه ، للرضي على الكافية ، وشرح الألفية) .

(٢) في الكافية وشرحها : «وينتصب - أي المفعول فيه - بعامل مضر ، وعلى  
شريطة التفسير» اعلم أن انتصابه بعامل مضر ، اما أن يكون بعامل جازز الاظهار  
- أو بمقتنه كما في المفعول به ، اذ هو هو ا ه . وقد تقدم بحث المفعول به مع  
عامله فراحمه .

مفعول فيه ، انتقل اعرابه الى ما بعده كالضارب ، وقيل هو منصوب بالخلاف (١) .

### الحال (٢)

الحال : ما يبين هيئة الفاعل ، أو المفعول ، أو المجرور (٢) نحو :

ماللجمال مشيها وثيدا أجندلاً يحملن أم حديدا؟ (٤)

ولا يكون إلا صفة (٥) ، أو بمناء (٦) . ولا يكون مصدرًا ، وفي نحو :

(١) أي مخالفة ما بعد الواو لما قبله ، فالناصب على هذا معنوي ، وأشار هنا الى ضمته . (٢) يذكّر ويؤنث ، والأفصح في إعطه التذكير ، بأن يجرّد من التاء ، وفي ضميره ووصفه التأنيث . (٣) أي ما يبين هيئة الصاحب وصفته وقت وقوع الفعل نحو: رجع الجند ظافراً ، وأدب ولدك صغيراً ، ومررت بهند راكبة . (٤) تقدم ذكر هذا البيت شاهداً في بحث (المرفوعات) على كون «مشيها» فاعلاً مقدماً (لوثيدا) الواقع حالاً ، ووجه تمسكهم بالبيت أن «مشيها» ورد مرفوعاً ، ولا يجوز أن يكون مبتدأً ، لأنه لا خبر له ، فتعين أن يكون فاعلاً . وأورده هنا دليلاً على كون «وثيدا» حالاً من «الجمال» المجرور ، ويلزم على هذا الوجه جواز تقديم الفاعل على عامله ، والتباس العاقل بالمبتدأ . وينسب هذا الشاهد الى الزّباء بنت عمرو بن المضر وقد تقدم ذكرها في بحث الفاعل فراجع . (٥) المراد بالصفة ما دلّ على معنى وذات متضفة ، كاسم الفاعل ، والمفعول ، والصفة المشبهة ، وأمثلة المبالغة ، وأفعال التفضيل . (٦) أي بمعنى الوصف ، ولا شك أن الأغلب في الحال والوصف : الاشتقاق ، لكنهم يجعلون الشيء المشتهر في معنى من المعاني كالصفة المقيدة لذلك المعنى نحو قولهم ، لكل فرعون مومي (بصر فعماً) أي لكل جبار قهار ، (ومنها) «الحال» في قول بعض أصحاب أمير المؤمنين علي عليه السلام ، في بعض أيام صفين :

فما بالنا أمس أسدَ العرين وما بالنا اليوم شاءَ النجف

فيؤول المنصوب (أسدَ وشاءَ) بما يصح أن يكون هيئة لما تقدم ، أي ما بالنا

أمس شجعاناً ، واليوم ضعافاً ؟

جاء في زيد ركضاً ، يقدر : يركض <sup>(١)</sup> . ولا جامداً <sup>(٢)</sup> ، ولا يكون معرفة <sup>(٣)</sup> إلا إذا كان صاحبه فاعل النواقص <sup>(٤)</sup> ، أو تضمنت معنى الشرط ، نحو :

(١) أي لأن «الركض» مصدر بزيد ذات ، والمصدر يبين الذات ، فركضاً منصوب على المصدرية ، والعامل فيه محذوف تقديره : يركض ، والجملة في محل نصب حال من المكنى في جاء . (٢) شرط جمهور النحاة اشتقاق الحال ، وإن كان جامداً تكافؤاً رده بالتأويل إلى المشتق ، (قالوا) لأنها في المعنى صفة ، والصفة مشتقة أوفي معنى المشتق ، فقالوا في نحو «هذاُ بَسْرًا ، أطيّب منه رُطْبًا» : هذاُ مُبَسَّرًا ، أطيّب منه مرطبا ، أي كائنا بسرا ، وكائنا رُطْبًا . و «هذه ناقةُ اللهِ لكم آيةٌ» أي دالةٌ . وفي الكافية : وكل ما دلّ على هيئة صح أن يقع حالا ، وهذا الحدّ يعم الجامد والمشتق ، وواقفه فيه المحقق الرضي ، ممللاً بأن الحال هو المبين للهيئة ، وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال ، فلا يتكلف تأويله بالمشتق . قلت : والظاهر ما قالوه ، ولكنني في هذه الرسالة ناقل للذهب الكوفي ومبين له ، غير قائل فيه شيئاً لما بيناه من قبل .

(٣) لأن القالب تعريف صاحبها ، فلم عرفت مع كونها مشتقة لتوهم أنها لعت عند نصب صاحبها ، وحمل غيره عليه . (٤) ذهب الكوفيون إلى أن خبر «كان» والمفعول الثاني «الظنفت» نصب على الحال ، وذهب البصريون إلى أن نصبها نصب المفعول ، لا على الحال .

ومما احتج به الكوفيون لمذهبهم أن «كان» فعل غير واقع ، أي غير متعدّ ، وإذا لم يكن متعدياً وجب أن يكون منصوباً ، نصب الحال ، لا نصب المفعول ، فإنا ما وجدنا فعلاً ينصب مفعولاً هو الفاعل في المعنى إلا الحال ، فكان جملة عليه أولى ، ولأنه يحسن أن يقال فيه «كان زيد في حالة كذا» وكذلك يحسن أيضاً في «ظنفت زيدا قائماً» : ظنفت زيدا في حالة كذا ، فدل على أنه نصب على الحال . (قالوا) : ولا يجوز أن يقال : إنه لو كان نصباً على الحال لما جاز أن يقع معرفة في نحو : كان زيد أخاك ، وظنفت عمراً غلامك ، والحال لا تكون معرفة ، —

عبد الله المحسن أفضل منه المسيء<sup>(١)</sup> .

ولا يتقدم على عامله محلاً ، إلا إذا كان صاحبه مستتراً ، وقبله مرجعه مكثياً ، نحو : أنت قائماً عندي<sup>(٢)</sup> ولا يتقدم على صاحبها المجرور ، إلا إذا كان صاحبها مكثياً ، أو كان الحال فعلاً ، نحو : « مررت ضاحكة بهند » و « مررت - تضحك - بها »<sup>(٣)</sup> .

— لأننا نقول : إنما جاز ذلك لأن أخاك ، وغلامك ، وما أشبه ذلك قام مقام الحال ، كقولك : ضربت زيداً سوطاً ، فإن « سوطاً » ينتصب على المصدر وان كان آلةً لقيامه مقام المصدر الذي هو ضربه ، فكذلك ههنا . على أنه قد جاءت الحال معرفة في قولهم « أرسلها العراك » أي معاركة ، « والعراك » حال من الماء في ( أرسلها ) والضمير للإبل أو الأتن . و « طلبته جهديك وطانئك » و « رجع عوداً على بدئه » أي عائداً . إلى غير ذلك ، فدل على صحة ما ذهبنا إليه اهـ ( انظر الانصاف ٤٨٩/٢ ) . (١) فالمحسن والمسيء حالان ، وصح تعريفها لتأويلها بالشرط ، إذ التقدير : عبد الله إذا أحسن ، أفضل منه إذا أساء ؛ فإن لم تتضمن الحال معنى الشرط لم يصح تعريفها ، فلا نقول : جاء عبد الله المحسن ، إذ لا يصح : جاء عبد الله ان أحسن . (٢) ذلك لأن ذا الحال إذا كان مظهرًا وقدمت الحال عليه ، أدى إلى الأضمار قبل الذكر ، لأن في الحال ضميراً يعود على ذي الحال المتأخر ، وأما إذا كان ضميراً ، فالضميران يشتركان في عودهما على مفسرهما . ففي لفظ « قائماً » وهو الحال مكثياً مستتراً ، وفي المحل الذي هو « عندي » مكثياً مثله وهو صاحب الحال ، وكلا المستترين عائد بلا شك على مفسرهما ، متقدم عليهما . وهو « أنت » المتبدأ ؛ وإنما جاز ذلك ، لأنه لم يلزم عليه الأضمار قبل الذكر . (٣) عبارة الأشموني : « فصل الكوفيون فقالوا : ان كان المجرور ضميراً ، نحو مررت ضاحكة بها ، أو كانت الحال فعلاً ، نحو : تضحك - مررت - بهند » جاز ، والأدب امتنع اهـ فقد أورد صاحبها مكثياً في المثال الأول ، وقدمها في الثاني على عاملها ، وصاحبها ، وأما « الموفي » فلم يورد الحال مكثياً في المثال الأول ، وقدم عاملها في الثاني عليها وعلى صاحبها ، فانظر وتأمل .

ويكون جملة بعائد<sup>(١)</sup> أو، واو<sup>(٢)</sup>، ويجب «قد» في الماضي بالواو<sup>(٣)</sup>.

- (١) في سورة يوسف: «وجاءوا أباهم عشاءً بيكون» جملة الحال هنا هي الفعل المضارع المثبت، وقد ارتبطت بصاحب الحال بالضمير، وخت من الواو.
- (٢) مثاله من التنزيل: «لم تؤذوني وقد تعلمون أني رسول الله اليكم؟» جملة الحال هي الفعل المضارع المثبت واقتربت يواو الحال.
- (٣) إذا كان الرابط بين جملة الحال وصاحبه هو الواو وحده، وجبت «قد» مع الماضي المثبت المتصرف نحو: جاء زيد، وقد طلعت الشمس ومن شواهد قول امرئ القيس:

تقول - وقد مال الغيظ بنا معا عقرت بعيري يا أسراً القيس فانزل  
فان جملة «وقد مال الغيظ بنا معا» حال من الضمير المستتر في تقول:  
والرابط بينها الواو وحدها. وإذا كان الرابط هو الضمير وحده، أو الضمير والواو  
معاً، جاز الوجهان، الاقتران «بقد» واخلوها منها لفظاً وتقديراً، ففي التنزيل:  
«أو جاء وكم حصرت صدورهم» فان جملة «حصرت صدورهم» حال من  
واو الجماعة في «جاء وكم» والرابط بينها الضمير المحرور محلاً بالإضافة في «صدورهم».  
وقال النابغة الذبياني:

وقفت يربع الدار قد غير البلى معارفها، والسارياتُ الموائلُ  
فان جملة: «قد غير البلى معارفها» حال من «ربيع الدار» والرابط بينهما  
الضمير المحرور محلاً بالإضافة في معارفها، وأثنه مع عوده الى الربيع «لأن  
المضاف قد يكتسب التأنيث من المضاف اليه».  
فأنت ترى أن الرابط في الآية الكريمة، وفي بيت النابغة هو الضمير وحده،  
وقد جاء بدون «قد» في الآية الكريمة، وبها في بيت النابغة.

## الموفي في النحو الكوفي

المسير صدر الدين الكنتراوي الاستاذ في الفقه

علق عليه الأستاذ محمد بهجة البيطار

— ٣ —

التمييز<sup>(١)</sup> : ما يرفع الإبهام عن مفرد مقدار<sup>(٢)</sup> أو عما تضمنته الجملة ، نحو : عندي عشرون درهماً ، وطاب زيد نفساً<sup>(٣)</sup> ، وهو منتقل ، إذ أصله :

(١) التمييز معناه لفة : تحليص شيء من شيء ، وهو في الأصل مصدر ، ثم أطلق على الاسم المميز مجازاً بمعنى اسم الفاعل ، وفي الاصطلاح ما ذكره المؤلف .  
(٢) أي دال على مقدار ، والمقدار ما يقدر به الشيء ، أي يعرف به قدره وبين ، والمقادير : مقاييس مشهورة ، موضوعة ليعرف بها قدر الأشياء كالأعداد ، وما يعرف به قدر المكييل كالأمداد ، وما يعرف به قدر الموزون كالأرطال ، وما يعرف به قدر المسوح والمذروع كالقصبات والأمتار ، فهذه المقادير - إذا نصبت عنها التمييز أردت بها المقدرات لا المقادير ، لأن قولك : عندي عشرون درهماً ، وذراع ثوباً ، ورطل زيتاً ، المراد (بعشرون) هو الدرهم لا مجرد العدد ، وبذراع المذروع لا ما يذرع به ، ورطل الموزون لا ما يوزن به وكذا في غيرها .

(٣) هذا مثال للنوع الثاني ، وهو رفع الإبهام عما تضمنته الجملة لأنه فسّر جملة (طاب زيد) أي رفع إبهام ما تضمنته من النسبة ، بقوله «نفساً» .



طابت نفس زيد<sup>(١)</sup> ، وعامله المهم<sup>(٢)</sup> ، ولا يتقدم عليه خلافاً للكافي في المنتقلة<sup>(٣)</sup> .

(١) أي محمول عن الفاعل ، ومثله في التثنية : « واشتعل الرأس شيباً » إذ أصله : واشتعل شيب الرأس . ونحو : غرست الأرض شجراً ، « ونجرتنا الأرض عيوناً » والتمييز فيه منتقل عن المفعول والأصل : غرست شجر الأرض ، ونجرتنا عيون الأرض .

(٢) أي كعشرين درهماً ، وإنما عمل مع جوده ، لشبهه اسم الفاعل في الاسمية ، وطلب معمولة في المعنى ، ووجود ما به تمام الاسم ، وهو التثنية والنون ، فمشرون درهماً شبيه بضاربتين زيداً ، ورطل زيتاً بضارب زيداً .  
(٣) في منح السالك للأشتموني عند قول ابن مالك :

وعامل التمييز قدّم مطلقاً

أي ولو فعلاً منصرفاً ، وفاقاً لسبويه والنراء وأكثر البصريين والكوفيين . أما غير المتصرف فبالاجماع ، وأما قوله : « ونارنا لم يَرُ ناراً مثلها » فضرورة ، وقيل : الرؤية قلبية ، وناراً مفعول ثانٍ . وقول ابن مالك : « والفعل ذو التصريف نزرأ سبقاً » هو مبني للمفعول ، ونزرأ : حال من الضمير المستتر فيه النائب عن الفاعل ، أي محيي عامل التمييز الذي هو فعل متصرف مسبوقة بالتمييز نزرأ أي قليل . من ذلك قوله :

أنفساً تطيب بنيل المتى وداعي المنون بنادي جهارا

وجه الدليل أنه نصب « نفساً » على التمييز ، وقدمه على العامل فيه « تطيب » وهو فعل متصرف ، فدل على الجواز وانظر ص ٤٩٣ من الإنصاف للأنباري .

وبكون معرفة<sup>(١)</sup> نحو : صفه نفسه ، الاثنتا عشرة<sup>(٢)</sup> ، وغبن رأيه ، وبطر عيشه ، وطبت النفس ، والتأويل تعسف<sup>(٣)</sup> .

(١) أصل التمييز التنكير لمثل ما قلنا في الحال ، وهو أن المقصود رفع الإبهام ، وهو يحصل بالنكرة ، وهي أصل ، فلو عُرِّفَ ، دقع التعريف ضائعاً ، وأجاز الكوفيون كونه معرفة نحو : صفه نفسه ، وغبن رأيه ، وبطر عيشه ، وألم بطنه ووفق أمره ، ورشد أمره ، وزيد الحسن الوجه .

وفي هامش الرضي قوله «نحو صفه نفسه» قال في الصحاح : قولهم صفه نفسه وأخواته : كان الاصل فيها : صفته نفس زيد ، ورشد أمره ، فلما حول الفعل الى الرجل انتصب ما بعده ، بوقوع الفعل عليه ، لأنه صار في معنى : صفه نفسه (بالتشديد) . هذا قول البصريين ، وقال الفراء : لما حول الفعل من النفس الى صاحبها خرج ما بعده مفسراً ، ليدل على ان الصفه فيه ، وكان حكمه ان يقول : صفه زيد نفساً ، لأن المفسر لا يكون الا نكرة ، ولكنه ترك على إضافته ونصب كنصب النكرة تشبيهاً بها ، ولا يجوز عنده تقديمه ، لان المفسر لا يتقدم (الرضي : ١ - ٢٠٥) . (٢) في ميمز ألفاظ العدد من شرح الرضي : «ولا يجوز دخولها (أي لام التعريف) على التمييز لوجوب تنكيره ، ولا على ثاني جزئي المركب لأنه يكون كأنه داخل في وسط كلمة ، وقد يدخل على الجزئين بضعف نحو : الأحد عشر درهماً ، وهو عند الكوفيين والأخفش قياس ، وقد يدخل على الجزئين والتمييز بفتح نحو : الأحد عشر الدرهم ، وهو قياس عند بعض الكوفيين (٢ - ١٤٦) . (٣) أي - إن تأويل هذه الأمثلة وجعلها بمعنى النكرات - كما فعل بعض النحاة - تعسف ، وقوله هذا مشعر باجتهاده ، وترجيحه للمذهب من جنح من الكوفيين لجوازه ، بل ظاهر كلامه الأخذ بما أورده من الشواهد بلا تعليل ولا تأويل ، وقد أذكرنا بما أنشد الإمام ابن حزم لنفسه :

منسوب إن وأخواتها<sup>(١)</sup> : ما كان مبتدأ ، وأُسخ بدخول إن أو أخواتها ؛  
وقد بلحقها « ما » زائدة نحو : إنما زبداً قائم<sup>(٢)</sup> وقد يكون شأننا :  
إنما زيد قائم<sup>(٣)</sup> .

— ألم ترَ أني ظاهري وأنبي على ما بدا حتى يقوم دليل  
ولم تر له مثل هذا الترجيح من قبل . ثم إن المؤلف رحمه الله يقتصر من  
أبواب النحو الكثيرة ، وفصوله الطويلة ، على ما ألف هذه الرسالة من أجله ،  
وهو ما انفرد به النحو الكوفي عن غيره . أما ما كان موضع وفاق بين النحويين  
فهو لا يتعرض له ولا يشير إليه . ونحن قد مرنا معه في رأيه كما صرحنا به  
مراراً ، لأن القصد إيجاد رسالة مستقلة بين الأيدي ، مقتصرة على هذا النحو الكوفي .  
(١) لم يتعرض لخبر إن المرفوع لأنه باقٍ على الأصل قبل دخول (إن) وأخواتها (قال الزمخشري في المفصل « وعند الكوفيين هو مرتفع بما كان  
مرتفعاً به في قولك : « زيد أخوك » ولا عمل للحرف فيه « ١ - ٨٤ » وفي  
شرح الرضي : وأخبار هذه الحروف عند الكوفيين مرتفعة بما ارتفعت به في  
حال الابتداء ، وكذا خبر « لا » التبرئة « ٢ - ٣٢٢ » . (٢) وتتصل (ما)  
الزائدة بهذه الأحرف ، كما ترى في مثال المؤلف ، ومثلها في عدم الكف  
عن العمل : الموصولة والموصوفة والمصدرية نحو : إن ما عندك حسن ، وإن  
ما عند الله خير لكم ، إن ما فعلت جميل ، ولكنها تكتب مفصولة عن « إن »  
كما في هذه الأمثلة . (٣) في « المغني وشرح الأمير » ما ملخصه : وقد  
يرتفع بعدها المبتدأ فيكون اسمها ضمير شأن محذوفاً كما قال :

إن من يدخل الكنيسة يوماً بلق فيها جاذراً وظباء

على أن اسم « إن » ضمير شأن ، والجملة الشرطية بعدها خبرها ، وإنما لم يجعل  
« من » اسمها لأنها شرطية بدليل جزمها الفعلين ، والشرط اه الصدر في جملة ، -

وقد ينصب « ليت » الجزئين عند الفراء<sup>(١)</sup> ومثلها أخواتها عند بعض<sup>(٢)</sup> ويجوز رفع تابع منصوب إنَّ وأنَّ ولكنَّ مؤخراً عن الخبر اتفاقاً ، أو مقدماً عند الكسائي<sup>(٣)</sup> ، خلافاً للفراء ، فيما ظهر

— فلا يعمل فيه ما قبله . (والجآذر) جمع جُرُودٌ ، : ولد البقرة الوحشية (والظباء) الغزلان ، جمع ظبية . والبيت الأخطل التغلي ، واسمه غياث ، وكتبته أبو مالك ، قال البغدادي : في الخزانة : قد فنشت ديوان الأخطل من رواية السكري (وهي المطبوعة عن نسخة بطرسبرغ) فلم أظفر به فيه ، ولعله ثابت في رواية أخرى ، ونسبه السيوطي في شواهد المغنى الى الأخطل ، وقال : وبعمده :

مالت النفسُ بعدها إذ رأتها فهي ربح وصار جسمي هباء

(١) في شرح الرضي : ويجوز عند الفراء نصب الجزئين (ليت) نحو : ليت زيداً قائماً ، لأنه بمعنى : (تمنيت) ومفعوله : مضمون الخبر ، مضافاً الى الاسم ، أي تمنيت قيام زيد ، فنصب الجزئين كما ذكرنا في علة نصب أفعال القلوب لها سواء ، ومن ثم جاز : ليت أن زيداً قائم ، كما جاء : علمت أن زيداً قائم ، فهو عنده كأفعال القلوب في العمل سواء ، واستشهد الفراء بقوله : « ياليت أيام الصبا رواجماً » ، (٢ - ٣٢٢) وبنى على ذلك ابن المعتز قوله :

مرت بنا سحراً طيراً فقلت لها طوباك ياليتي إياك طوباك

(٢) وعبارة الرضي : ويجوز عند بعض أصحاب الفراء ، نصب الجزئين بالختم الباقية . (٣) ذهب الكوفيون الى أنه يجوز العطف على موضع (إنَّ) قبل تمام الخبر ، واختلفوا بعد ذلك ، فذهب ابو الحسن علي بن حمزة الكسائي الى أنه يجوز ذلك على كل حال ، سواء كان يظهر فيه عمل (إنَّ) أو لم يظهر تمسكاً بظاهر قوله تعالى : « إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى » وجه الدليل -

إعرابه (١) ، دون ليت وكان ولعل خلافاً له (٢) .

— أنه عطف « الصابئون » على موضع إن قبل تمام الخبر ؛ وهو قوله : « مَنْ آمَن بالله واليوم والآخر » وبقول ضابئ البرجمي :

فن بك أمسى بالمدينة رحله فأنى وقيارٌ بها لغريب  
رحله : المراد به هنا منزله . قيار : اسم فرس الشاعر ، أو جملة ، أو هوامم  
رجل . والمعنى : مَنْ بك منزله بالمدينة فليُمس بها ، أما أنا فلا ، لأنني غريب  
عازم على الارتحال . وبقوله :

خليلي هل طب فاني وأنتا وإن لم تبوحا بالهوى دنقان  
الطب : علاج الجسم والنفس ، دنقان : مريضان ، والمعنى : يا خليلي : هل من  
علاج يرجى للشفاء فاني مريض ، وأنتا كذلك ، وإن لم تظهر ما بكما من هوى  
والم . والشاهد في ذلك كله عطف الاسم المرفوع على اسم ان المنصوب قبل  
مجيء خبرها ، وتمسك الفراء به ، وخرج ذلك من لم يجوزه على وجوه تراها  
في الانصاف في مسائل الخلاف في المسألة (٢٣) وفي كلام شراح الألفية  
وكتب الشواهد . (١) وذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء إلى أنه  
لا يجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل (إن) بأن يكون مبنياً أو مقصوراً ،  
أو مضافاً للباء ، ومثل ذلك لو خفي إعراب المعطوف نحو : إن محمداً ويحيى  
مسافران ، وطله الاحتراز من تنافر اللفظ . (٢) أي لا يجوز في المعطوف  
مع ليت ، وكان ، ولعل ، إلا النصب ، تقدم المعطوف أو تأخر ، لزدال  
معنى الابتداء معها ، فإن الكلام قبلها للاختيار ، وبعدها للتبني ، أو التشبيه ،  
أو الترجي ، وأيضاً فهي تغير معنى الجملة بنقلها من الخبر الى الانشاء . وأجاز  
الفراء الرفع معها أيضاً متقدماً وتأخراً ، بشرطه السابق ، وهو خفاء الإعراب .  
انظر الانصاف (١ - ١١٩) وشرح ألفية ابن مالك عند قوله :

وألحقت بلن لكن وأن من دون ليت ولعل وكان

منصوب ( لا ) التبرئة<sup>(١)</sup> : تنصب نكرة أريد نفي جنه<sup>(٢)</sup> ، وهو مقدم على الخبر نحو : لا أبالك<sup>(٣)</sup> ولا غلام رجل حاضر . وكثير ترك تنوين منصوبه مفرداً ، نحو لا رجل<sup>(٤)</sup> في الدار ، ويجوز رفع نعمتها<sup>(٥)</sup> وورد نصبه معرفة

( ) باضافة «لا» الى التبرئة من اضافة الدال الى المدلول ، أي ( لا ) التي تدل على التبرئة ، وسميت بها لأنها تفيد تبرئة المتكلم للجنس ، وتنزيهه عن الانصاف بالخبر ، كما تقدم ؛ وتسمى لام الجنس . (٢) أريد بها نفي الخبر عن جميع أفراد الجنس نصاً ، أي على سبيل الاستفراق ، وذلك يكون بتضمن ( لا ) معنى ( من ) الاستفراقية . (٣) ذهب الكوفيون الى أن الاسم المفرد النكرة المنفي بلا معرب منصوب بها ، نحو لا رجل في الدار ، ولا أبالك ؛ وذهب البصريون الى أنه مبني على الفتح . أما الكوفيون فحجبتهم أن التقدير في قولك : « لا رجل في الدار » : لا أجد رجلاً ، فلما اكتفوا بلا من العامل نصبوا النكرة به ، وحذفوا التنوين بناء على الاضافة . ومن النحويين من قال : إنه منصوب لأن « لا » إنما عملت النصب لأنها تقيضة ( إن ) لأن ( لا ) للنفي ، و ( إن ) للإثبات ، وهم يحملون الشيء على ضده ، كما يحملونه على نظيره ، إلا أن ( لا ) لما كانت فرعا على ( إن ) في العمل ، وإن تنصب مع التنوين ، نصبت ( لا ) من غير تنوين ، لينحط الفرع عن درجة الأصل ، لأن الفروع أبداً تنحط عن درجات الأصول . وبقية البحث مع أجوبة البصريين في الانصاف ( المسألة - ٥٣ ) . (٤) تقدم أن ( إن ) تنصب مع التنوين ، وأن ( لا ) تنصب من غير تنوين لينحط الفرع عن درجة الأصل . (٥) يجوز في نعت اسم ( لا ) وجهان النصب والرفع ، فالنصب على أنه نعت لاسم ( لا ) المنصوب ، ومذهب الكوفيين أن ( رجل ) في قولك ( لا رجل ) معرب ، وأن فتحه فتحة إعراب لافتحة بناء ، فتمته مثله ، ورفع على أنه نعت محل اسمها المرفوع على أنه مبتدأ ، نحو لا طالب كسولاً ، أو كسول عندنا .

فجوه : « لا إياه هنا » ذكره الفراء (١) :  
المجرورات (٢) : ما دخله الجار (٣) ، أو وقع مضافاً إليه (٤) ، فالمضاف إليه

(١) قال المحقق الرضي ( ١ - ٢٣٩ ) :

وجوز الفراء اجراء المعرفة بحرى النكرة بأحد التأويلين في الضمير ، واسم  
الإشارة أيضاً ، نحو لا إياه ، أو لا هذا ، وهو بعيد غير مسموع .  
وقوله بأحد التأويلين : ( أولهما ) أن يقدر مضاف هو « مثل » فلا يعرف  
بالإضافة لتوغله في الإيهام ، ( والثاني ) أن يجعل العمم لاشتهاره بتلك الخلة ،  
كأنه اسم جنس . موضوع للإفادة ذلك المعنى ، لأن معنى : قضية ولا إيا حسن لها ،  
لا يفصل لها ، إذ هو كرم الله وجهه كان فيصلاً في الخصومات ، وكما قالوا :  
« لكل فرعون موسى » أي لكل جبار قهار ، فيصرف فرعون موسى لتكبيرهما  
بالمعنى المذكور . (٢) لم يذكر المؤلف حروف الجر ومعانيها . ولا ما يختص  
منها بالظاهر ، وما يجز الظاهر والمضمر ولا ما يجز ملفوظاً ومخدوقاً ، إما لوضوحه  
عنده ، أو لأن رسالته ( رحمه الله ) ليست موضوعة لاستيفاء المباحث النحوية  
على المذهب الكوفي ، وان سميت ( بالموفي ) فما فات ذكره هذه العجالة - التي  
كتبت مسألتها بالحكم الوجيز ، وشرحتها الذي سايرنا فيه الأصل ، ولم تزد على  
حل جملة ومقاصده إلا قليلاً - عاد المطالع فيه إلى الكتب المطولة ليستوفي منها بحثه .  
(٣) سمي الجار بذلك لأنه يعمل الجراً ، أو لأن حروف الجر تجر معاني  
الأفعال إلى الأسماء ، أي تضيفها وتوصلها إليها ، ولهذا مماها الكوفيون  
حروف الإضافة ، وهذه هي حروف الجر في قول ابن مالك رحمه الله :  
هاك حروف الجر وهي : من ، إلى ، حتى ، خلا ، حاشا ، عدا ، في ، عن ، على  
مذ ، منذ ، رب ، اللام ، كي ، واو ، وبا ، والكاف ، والبا ، ولعل ، ومتى  
(٤) الإضافة لغة مطلق الإسناد ، واصطلاحاً : نسبة تقييدية بين شئين ،  
توجب جر ثانيهما لفظاً أو محلاً .

ما ذكر بعد كلمة ليان انها له ، او منه او فيه ، فهو ثلاثة أقسام : لامية وبيانية وعلمية<sup>(١)</sup> وهو قليل ، ويستقط من المضاف التنوين ونونا التثنية والجمع<sup>(٢)</sup> وهو عامله<sup>(٣)</sup> وتفيد تعريف المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة<sup>(٤)</sup> إلا سيفي نحو مثل ، وغير<sup>(٥)</sup> وتخصيصه اذا كان نكرة<sup>(٦)</sup> ويجب تنكير مضافها إلا اذا كان له عدداً ،

(١) اللامية ما كانت على تقدير اللام ، وتفيد الملك او الاختصاص نحو : هذا حصان علي ، وأخذت بلجام الفرس . و ( البيانية ) ما كانت على تقدير « من » نحو هذا باب خشب ، وذاك سوار ذهب ، وهذه اثواب صوف ، وضابطها ان يكون المضاف اليه جنساً للمضاف كما ترى في هذه الأمثلة ، ويصح فيها الإخبار بالمضاف اليه عن المضاف فنقول : هذا الباب خشب ، وهذا السوار ذهب ، وهذه الأثواب صوف . و ( المحلية ) - وهي الظرفية - ما كانت على تقدير ( في ) وضابطها ان يكون المضاف اليه ظرفاً للمضاف نحو : سهر الليل مضن ، وقعود الدار مخمل ، اي السهر في الليل والقعود في الدار .

(٢) أي اذا أريد إضافة اسم الى آخر حذف من المضاف التنوين ونون التثنية ، ونون الجمع ، وكذا ما ألحق بهما ، وجرّ المضاف اليه ، فنقول « هذا صديق زيد ، وهذان غلامان ، وهؤلاء بنوه » . (٣) أي ان عامل الجر في المضاف اليه هو المضاف ، لاحرف الجر المقدر - وهو اللام ، او ( من ) او ( في ) على الصحيح (٤) نحو : هذا كتاب عاصم ، فكتاب : اسم نكرة ، فلما أضيف الى معرفة تعرف . (٥) فهما متوغلان في الإيهام والتنكير ، فلا تفيدهما إضافتهما الى المعرفة تعريفاً ، ومثلها شبه ونظير نحو : جاء رجل مثل سليم ، او غير خليل ، او نظير سعيد : فقد وقعت في هذه الأمثلة صفة لرجل ، وهي نكرة ، ولو عرفت بالاضافة لما جاز ان توصف بها النكرة .

(٦) المراد بالتخصيص تقليل الاشتراك في النكرة ، نحو : « هذا كتاب رجل » فلما أضيف « كتاب » وهو نكرة ، الى « رجل » قلّ إيهامه وشيوعه ، فأنحصر فيه ، واتفى ان يكون لامرأة او غلام . مثلاً وهذا هو المراد بالتخصيص .



نحو : الواهب المائة الهجان وعبدها <sup>(١)</sup> والأحد عشر درهماً ، والثلاثة الأثواب <sup>(٢)</sup>

(١) تمتته : عوداً تزجّي خلفها أطفالها .

وهذا البيت الأعثى ميمون بن قيس وكنيته أبو بصير ، ويعرف بأعشى قيس ، وكان من فحول شعراء الجاهلية ، سلك في شعره كل مسلك ، وكانوا يسمنونه صنّاجة العرب لجودة شعره ، وهو أحد أصحاب المعلمات ، وقد أدرك الاسلام في آخر عمره ولم يسلم . ومعنى البيت ان هذا الممدوح يهب المائة من الإبل الكريمة ، يهب راعيها أيضاً ، وهو المراد من العبد ، وخص الهجان لأنه أكرمها ، والهجان البيض ، قال الجوهري : هو من الإبل الأبيض ، يستوي فيه المذكر والمؤنث والجمع ، ( اي والواحد ) وعوداً : حال من الهجان وهو جمع عائذ . قال ابن الأثير في النهاية : العائذ : الناقة اذا وضعت ، وبعد ما تضع أياً ما حتى يقوى ولدها . قال الأعمش : سميت عائذاً لأن ولدها يعوذ بها لصفه . وتزجّي اي تسوق والتزجية السوق ومثله الإزجاء ، يعني اذا تخلّفت أولادها وقفت وحنت حتى يلبق أولادها بها فتغذيها وتدفعها ، وكذلك التزجية ( من الخزانة ملخصاً من شرح الشاهد ٢٩٤ ) . (٢) نقل الكوفيون تعريف الاسمين في كل عدد مضاف الى معدوده نحو : الثلاثة الأثواب الى العشرة ، والمائة الدرهم ، والألف الرجل ، وهو ضعيف استعمالاً وقياساً ، أما القياس فلأن تعريف المضاف يحصل بالمضاف اليه ، فيكون اللام في المضاف ضائعاً ، وأما الاستعمال فلأنهم نقلوه عن قوم غير فصحاء ، والفصحاء على غيره . ذكر هذا النجم الرضي في شرح الكافية ( ١ - ٢٥٤ ) وأورد جواب الكوفيين وضعفه ، ونحن ليس من قصدنا التصحيح أو الترجيح ، وإنما الغرض توضيح هذه الرسالة الموضوعية في النحو الكوفي فحسب .

هذا اذا كانت الإضافة معنوية (١) .

وقد يضاف الى الصفة والموصوف نحو جَرَدَ قטיפه ، وجاب الغربي ، تخفيفاً (٢) وكذلك اضافة الصفة الى معمولها ، لفظية للتخفيف ، فيوصف به النكرة نحو

(١) إضافة الاسم للاسم على ضربين : معنوية ولفظية .

فالمعنوية : ما أفادت تعريف المضاف أو تخصيصه كدار سعيد ، و غلام رجل ، وقد تقدم هذا ، واللفظية ما لا تفيد تعريف المضاف ولا تخصيصه وإنما الغرض منها التخفيف في اللفظ بجذب التنوين أو نون التثنية والجمع ، وضابطها ان تكون الصفة مضافة الى مفعولها كما في قولك ( هو ضارب زيد ) و ( راكب فرس ) بمعنى ضارب زيدا ، وراكب فرساً ، او الى فاعلها كقولك : « زيد حسن الوجه » و « هند جائلة الشاح » بمعنى : حسن وجهه ، وجائل وشاحها ، وهذه الصفة كما رأيت ثلاثة أنواع : اسم فاعل ( ومنه أمثلة المبالغة ) واسم المفعول والصفة المشبهة ، ولا تفيد إلا تخفيفاً في اللفظ ، والمعنى كما هو قبل الإضافة ، ولاستواء الحالين وُصفت النكرة بهذه الصفة مضافة ، كما وصف بها مفصولة في قولك : « مررت برجل حسن الوجه » و « برجل ضارب أخيه » . (٢) في الإضافة :

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إضافة الشيء الى نفسه اذا اختلف اللفظان ، واحتجوا بمثل قوله تعالى : « إن هذا لهُو حق اليقين » واليقين في المعنى نعمت للحق ، لأن الأصل فيه : الحق اليقين ، والنعمت في المعنى هو المنعمت ، فأضاف المنعمت الى النعمت ، وهما بمعنى واحد ، وقال تعالى : « وما كنت بجانب الغربي » والجانب في المعنى هو الغربي اهـ ملخصاً ( ١ - ٢٥٢ ) .

قلت : ومثله في الجواز إضافة الصفة الى الموصوف نحو قولهم : « جَرَدَ قטיפه » و « سَحَقَ عمامه » ( جَرَدُ : بمعنى مجرودة ، وسَحَقَ : بمعنى بالية ) وأخلاق ثياب ، وهل عندك جائبة خبر ، ومغربية خبر .

الضارب الرجل والضاربا زيد ، بخلاف الضارب زيد ، خلافاً للفراء<sup>(١)</sup> :  
ويضاف الى المساوي نحو : سعيد كُرُز<sup>(٢)</sup> . وقد يحذف المضاف ويعرب المضاف اليه  
باعرابه وهو كثير<sup>(٣)</sup> وقلَّ إيقاؤه على ما كان<sup>(٤)</sup> . وقد يحذف المضاف اليه<sup>(٥)</sup> .  
ويجوز فصلها اذا كان المضاف مصدرأ ، والمضاف اليه فاعله ، والفواصل إما  
مفعوله نحو « قتلُ اولادهم شركائهم<sup>(٦)</sup> » وإما محله<sup>(٧)</sup> كقولهم : تركُ يومنا

(١) جوز الفراء اضافة الوصف المحلى بأل الى المعارف كلها ، حملاً لها  
على المعرف بأل كالضارب زيد والضارب هذا ، بخلاف الضارب رجل ،  
فلا يجوز لامتناع اضافة المعرفة الى النكرة . (٢) فسعيد كُرُز مترادفان ،  
مسيهما واحد ، والكُرُز في الأصل : خرج الراعي ، ويطلق على اللثيم والخاذق .  
(٣) يجوز أن يحذف ما علم من مضاف ، والغالب أن يخلفه في إعرابه  
المضاف اليه ، وفي التنزيل : « واسأل القرية التي كنا فيها ، والعبير التي أقبلنا فيها »  
والتقدير : واسأل اهل القرية واصحاب العير ، فلما حذف المضاف وهو ( اهل )  
أعرب المضاف اليه وهو ( القرية ) باعرابه . (٤) في شرح الرضي : وقد  
يترك عند سيوبه على إعرابه ، إن كان المضاف معطوفاً على مثله ، مضافاً الى  
شيء ، كما يقال في المثل : ما كل سوداء ترة ، ولا بيضاء شحمة ، أي ولا كل  
بيضاء . ومثله قولهم : ما مثل عبد الله ولا أخيه بقولان ذلك ، أي ولا مثل  
أخيه بدليل قولهم : بقولان بالثنوية ، فأخيه مجرور باضافة ( مثل ) محذوفة اليه ،  
معطوفة على ( مثل ) المذكور . (٥) نحو : « وكلاَّ ضربنا له الأمثال »  
ونحو « أياماً تدعو » . (٦) يرفع ( قتل ) على أنه نائب فاعل ( زُين )  
وجر ( شركاء ) على اضافة ( قتل ) اليه من اضافة المصدر لفاعله ، باعتبار أمرهم به ،  
( وأولادهم ) مفعوله ، فصل به بين المتضايين . (٧) أي وإما أن يكون  
الفاصل بين المتضايين هو ظرف المصدر كما في المثال .

نفسك وهو اها ، سعى لها في رداها<sup>(١)</sup> » او كان المضاف اسم فاعل ، والمضاف اليه مفعوله الأول ، والفاصل : إما مفعوله الثاني نحو : وسواك مانع فضله المحتاج<sup>(٢)</sup> أو محله كقوله : **رَبِّكَ اللَّهُ** : « هل أنتم تاركو لي صاحبي<sup>(٣)</sup> » ويجوز الفصل بالقسم نحو هذا غلامٌ والله زيد<sup>(٤)</sup> . وجاء بمعمول غير المضاف ، وليس قسماً<sup>(٥)</sup>

(١) ترك مبتدأ ، وهو مصدر ويوما ظرف له - (محل له) - فصله من فاعله - وهو (نفسك) المضاف اليه ، ومفعوله محذوف ، وهو اها مفعول معه ، أي ترك نفسك شأنها مع هو اها يوماً ، وسعى خبر ، ويحتمل أنه مضاف لمفعوله ، والفاعل محذوف ، أي تركك نفسك مع هو اها يوماً ، سعى لها في رداها .  
(٢) صدره : « ما زال يوقن من يؤمك بالفتى » يؤمك : يقصدك . وجملة ( يوقن ) خبر زال ( ويؤمك ) صلة ( من ) الواقعة اسماً لزال ، ( بالفتى ) متعلق يوقن ( وسواك ) مبتدأ ( ومانع ) خبر ، وهو اسم فاعل ، مضاف الى ( المحتاج ) مفعوله الأول ( وفضله ) مفعوله الثاني ، وقد فصل به بينهما ، وهو الشاهد ، والأصل : وسواك مانع المحتاج فضله ، والمعنى أنك تقني من يقصدك ، وغيرك يمنع المحتاجين مع وفرة ماله « منار السالك » . (٣) هذا بعض حديث قاله عليه السلام ، وقد وقع نزاع بين بعض الصحابة وبين ابي بكر ، فغضب الرسول وقال ما معناه : جئتكم بالهدى ، فقلتم : كذبت ، وقال : ابو بكر صدقت ، فهل أنتم تاركو لي صاحبي ؟ وتاركو ؟ اسم فاعل مضاف الى مفعوله وهو صاحبي ، بدليل حذف النون منه ، وقد فصل بينها بالجار والمجرور المتعلق بالمضاف وهو الشاهد .  
(٤) يجير زيد باضافة غلام اليه ، وقد فصل بينها بالقسم .  
(٥) مثاله قول الأعشى يمدح به سلامة ذا فائس :

أنجب أيامَ والداه به إذ نجلاه فنعم ما نجلاه

أنجب الرجل ولد ولدًا نجيبًا . نجلاه : ولداه . أعني أنجب والداه به أيام -

وبنت المضاف<sup>(١)</sup> وبالنداء<sup>(٢)</sup> وفاعل المصدر<sup>(٣)</sup> وبان شاء الله ، نحو :  
نجوت - وقد بلّ المرادي سيفه من ابن أبي شيح الأباطح طالب<sup>(١)</sup>

— إذ نجلاه ، ومن هذه القصيدة قوله :

قلدتك الشعر يا سلامة ذا التـفضال والشبيء حيث ما جُمعلا

وأنجب فعل ماضٍ ، والهاء : فاعل ، وبه : متعلق بأنجب ، وأيام ظرف متعلق  
بأنجب أيضاً ، وهو مضاف إلى إذ ، وقد فصل بينهما بأجنبي من المضاف وهو  
والهاء ، وفيه الشاهد .

(١) قال معاربية ، والمعنى : تخلصت من القتل ، وقد أطخ ابن ملجم سيفه  
بدم علي بن ابي طالب : شيخ مكة ، والقصة مشهورة . والأباطح جمع أبطح -  
وهو مسيل الماء ، والمراد مكة ، لأن أبا طالب كان عظيماً فيها ، وشيخ الأباطح  
صفة ( لأبي ) المضاف ، وقد فصل بينه وبين المضاف اليه « وهو طالب » بنت  
المضاف وهو شيخ الأباطح ، وكان من حق البيت ان يقدم ، لأنه شاهد لقوله :  
وبنت المضاف . (٢) كقوله :

كانَ يرذونَ أبا عصامٍ زبديّ حمارٍ دقّ باللجام

البرذون : التركي من الخليل - دق - من الدقة ضد غلظ مبني للفاعل او المفعول  
بمعنى : زُبِنَ وجُمِلَ ، ويرذون : اسم كانّ ، وابعصام منادى ومضاف اليه ،  
ويرذون مضاف ، وزبديّ مضاف اليه ، وقد فصل بينهما بالمتادى ، وهو محلّ  
الشاهد . وحمار خبير كانّ ، وجملة دق باللجام صفة لحمار . والمعنى : ان يرذون زيد  
مثل حمار هذيل ، وانه لولا اللجام لكان حماراً اصغره في عين الناظر وضعفه .  
(٣) كقول الشاعر :

ما إن وجدنا للهوى من طبٍ ولا عدمنّا قهرَ وجدّ صبّ

عدمنّا : فقدنا ، قهر : غلبة . وجد : شدة الشوق . صبّ : عاشق متميم . -

( التوابع ) ما يتبع سابقه في الاعراب <sup>(١)</sup> .

النعته الموافقة <sup>(٢)</sup> : ما لم يكن محلاً ولا جاراً <sup>(٣)</sup> ، وأفاد معنى سيفه متبوعه

غير الشمول <sup>(٤)</sup> ويجوز نعت النكرة بالأعم والأخص والمساوي .

ولا ينعته المعرفة بالأخص خلافاً للفراء <sup>(٥)</sup> ، وهو مشتق أو ينعته

و ( ما ) نافية ، وان زائدة ، وطب . مفعول ، على زيادة ( من ) وقهر : مصدر ، مفعول عدمتنا - وهو مضاف الى صب ، وقد فصل بينهما بوجود المرفوع فاعلاً بالمصدر ، وهو محل الشاهد .

والمعنى أن شدة الشوق تغلب العاشق على امره ، وتقوده الى حثفه ، وليس لذلك

من دواء . انظر منار السالك لهذا الشاهد والذي قبله ( ٢ - ٣ - ١٠٣ و ١٠٤ ) .

(١) عرفه في الكافية بقوله : كل نائب باعراب سابقه من جهة واحدة ،

أي اعراب الثاني لأجل اعراب الاول ، وهو المراد بقوله : من جهة واحدة .

(٢) يراد بالنعته الموافقة ما كان في المعنى عين المنعوت فإذا قلت زيد العالم

كان العالم في المعنى نفس زيد متصفاً بالعلم . (٣) أي لأن المحل - أي الظرف

او الجار هو نعت مخالف لا موافق ، إذ ليس هو نفس المنعوت في المعنى ،

ولا يطلق اسم المحل أو الجار على المنعوت ، وقد تقدم مثل هذا في بحث الخبر

المخالف فارجع اليه . (٤) لأن الصفة هي الاسم الدال على بعض أحوال

الذات ، نحو : عاقل وشريف ، فإن كان ذلك المعنى المصرح به في المتبوع

شمولاً وإحاطة ، فالتابع تأكيد لا صفة نحو : الرجلان كلاهما والرجال كلهم ،

وإن لم يكن فهو صفة نحو « نفخة واحدة » . (٥) في تنبيهات الأشموني

من شرحه الألفية في باب النعت : الثالث : لا يمتنع النعت في النكرات بالأخص ،

( أي الأقل شيوعاً ) نحو : رجل فصيح و غلام يافع ، وأما في المعارف فلا

يكون النعت أخص عند البصريين ، بل مساوياً أو أعم . وقال الشلوبين والفراء : -

حكاه (١) ويقع جملة بعائد (٢) ولا يقع المصدر نعتاً (٣) كما لا يقع حالاً (٤) .

— بنعت الأعم بالأخص ، قال المصنف : وهو الصحيح ، وقال بعض المتأخرين :  
يوصف كل معرفة بكل معرفة ، كما توصف كل نكرة بكل نكرة .  
والشلوبين هو أبو علي عمر بن محمد بن عبد الله الأزدي ، من كبار العلماء  
بالنحو واللغة ، مولده ووفاته باشبيلية ، من كتبه (القوانين) في علم العربية ،  
ومختصر له مائة «التوطئة» والشلوبين هو الأبيض الأشقر في لغة أهل الأندلس  
(توفي ٦٤٥ هـ) «الأعلام» . (١) المشتق ما دل على حدث وصاحبه  
كاسم الفاعل ويشمل امثلة المبالغة ، واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل ،  
وأفعال التفضيل ، وما في حكمه : هو ما أقيم مقام المشتق من الجوامد كإشارة ،  
وذي بمعنى صاحب ، والموصولة ، وفروعها ، والمنسب ، تقول : مررت بزيد هذا  
وذي المال وذوقام والقريشي ، فعناها : الحاضر ، وصاحب المال ، والقائم ،  
والمنسوب الى قريش . (٢) يربطها بالموصوف إما ملفوظ به نحو : «واتقوا  
يوماً ترجعون فيه الى الله» أو مقدر نحو «واتقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس  
شيئاً» أي لا تجزي فيه . وقال جرير بن عطية من قصيدة له :

كُتبت اليهم كُتباً مراراً فلم يرجع إليّ لها جواب  
وما أدري أغيرهم نناء وطول العهد أم مال أصابوا  
وأصل الكلام : أم مال أصابوه ، والمخذوف مفهوم من الكلام .

(٣) لأن المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ، فأجره على أصله  
تنبيهاً على ان حقه ألا بنعت به ، وفي الألفية :

ونعتوا بمصدر كثيراً والتزموا الأفراد والتذكيراً

وهو مع كثرته مقصور على السماع كوقوعه (حالاً) . وقال ابن هشام في أوضح  
المسالك : قالوا هذا رجل عدل ورضا وذور وفطر ، وذلك عند الكوفيين على  
التأويل بالمشتق ، أي عادل ومرضي وذائر ومفطر . وعند البصريين على تأويل  
مضاف : أي ذو كذا .

وهو إما سببي <sup>(١)</sup> فيتبعه في التعريف والتذكير ، أو غير سببي <sup>(٢)</sup> فيتبعه فيها ،  
والأفراد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث . وقد يحذف المنعوت نحو :  
جاء الفارس <sup>(٣)</sup> وقد يحذف النعت نحو :  
ورب أسيلة الخدين بكر مهففة لها فرع وجيد <sup>(٤)</sup>  
التأكيد <sup>(٥)</sup> : تابع يقرر المتبوع <sup>(٦)</sup> ، وبالتكرير لفظي <sup>(٧)</sup> ويؤكد

(١) السببي ما بين صفة من صفات ما له تعلق بمتبوعه وارتباط به نحو : قدم  
سعد الوافر علمه ، فالوافر بين صفة العلم الذي له تعلق بمتبوعه (سعد) إذ هو صاحبه .  
(٢) وهو الحقيقي الذي بين صفة من صفات منعوته نحو : جاء فيصل الأديب ،  
فتقول في السببي : قدم الرجل الوافر علمه ورجل وافر علمه ، والمرأة الوافر علمها  
وامرأة وافر علمها ، والرجال والنساء الوافر علمهم وعلمهن ، فالنعت فيهما يتبع  
ما قبله في التعريف والتذكير والإعراب ، وغير السببي يتبعه أيضاً في الأفراد  
والتذكير وفروعها . (٣) ونحو : « أن اعمل سابقات » اي دروفاً سابقات .  
(٤) ونحو : « يأخذ كل سفينة غصباً » أي سفينة صالحة . والبيت الذي  
أورده المصنف هو للمرقش الأكبر عوف بن سعد من بني بكر بن وائل ( توفي  
نحو : ٧٥ ق هـ ) أسيلة الخدين : ناعمنها مع طول . مهففة : ضامرة البطن  
دقيقة الخصر . فرع : شعر تام . جيد : عنق . وصفة فرع وجيد محذوفة ، اي  
فرع فاحم وجيد طويل مثلاً وهو الشاهد . وفي الألفية :

وما من المنعوت والنعت 'عقل يجوز حذفه وفي النعت يقل

ويجوز حذفها معاً نحو : « لا يموت فيها ولا يحيا » اي حياة طيبة .

(٥) هو في الأصل مصدر ، ويسمى به التابع المخصوص ، ويقال : أكد تأكيداً

وؤكد تأكيداً ، وهو بالواو أكثر ، لأنها الأصل والمهزة بدل .

(٦) اي أمر المتبوع ، في النسبة او الشمول ، اي يجعله مستقراً متحققاً بحيث

لا يظن به غيره ، قرب لفظ دال وضماً على معنى ، حقيقة فيه ، ظن المتكلم بالسامع -



المنصوب المتصل بالرفوع ، والمنصوب المنفصل نحو : ضربتك إياك <sup>(١)</sup> وبنفس وعين وكل وأجمع وأكضع وأبضع <sup>(٢)</sup> وكلا وكتلا

— أنه لم يحمله على مدلوله إما لغفته ، أو لظنه بالمتكلم الغلط ، أو لظنه به التجوز ، فالتكرير لفظاً أو معنى يقرر ما يتعلق بالتبوع من اتصافه بكونه منسوباً إليه الفعل ، والفاظ الشمول تقرر ما يتعلق بالتبوع من اتصافه بكون ما نسب إليه عاماً لأجزائه شاملاً . (٧) قوله : وبالتكرير لفظي . . . . . وبنفس عين . . . . . معنوي ، معناه أن اللفظ إذا كرر كان التوكيد لفظياً ، وإذا لم يكرر لفظه بل أكد بنفس وكل وأجمع وغيرها كان التوكيد معنوياً ، فيجب إذاً في باب التوكيد : أما تكرير لفظ المنسوب إليه ، أو تكريره معنى ، وذلك بالنفس والعين ومتصرفاتها ليس غير ، والثالث أن يظن السامع به تجوزاً لا في أصل النسبة بل في نسبة الفعل إلى جميع أفراد المنسوب إليه ، مع أنه يريد النسبة إلى بعضها ، لأن العمومات المتخصصة كثيرة ، فيدفع هذا الوهم بذكر : كل ، وأجمع ، وأخواته ، وكلاهما ، وثلاثتهم واربعتهم ونحوها ، فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التأكيد .  
( انظر الرضي ١ : ٣٠٤ ) .

(١) إذا أتبع المتصل المنصوب بمنفصل منصوب نحو « رأيتك إياك » وكتال المؤلف ، فذهب البصريين أنه بدل ، ومذهب الكوفيين أنه توكيد .  
(٢) قال الفارسي : قدمت كل على الجميع لعراقتها ، وكونها أنص في الاحاطة ، ووليها اجمع لأنه صريح في الجمعية لاشتقاقه من الجمع ، ووليها اضع لانحطاطه عنه في الدلالة على الجمع لأنه من تكضع الجلد إذا اقتبض ، ففيه معنى الجمع ، ووليها ابضع لأنه من تبضع العرق إذا سال ، وهو لا يسيل حتى يجتمع ، وأخر ابضع ، لأنه أبعد من ابضع ، لأنه طويل العنق ، أو شديد المفاصل ، لكن لا يخلو من دلالة على اجتماع « اه بعض تايخيص ( حاشية الصبان على الاشموني — ٢٨٧/٢ ) لكن ( الموفي ) قدم ابضع على ابضع كما ترى ، وتبع فيه الزمخشري والكافية ، وقال الرضي في شرحه : ولا أدري ما صحته .

معنوي<sup>(١)</sup> تقول : نفسه ، نفسها ، نفسهما ، انفسها<sup>(٢)</sup> ، انفسها ، انفسهم ، انفسهن ، وكذا : عينه ، وكله ، كلها ، كلهن ، كلهم ، كلها ، اجمع ، اجمان ، اجمون ، جماء ، جمعاوان<sup>(٣)</sup> ، جمع - وكذا : اکتع وابضع وابصع . وكثر اتباعهن لأجمع ، ويردن وحدثن نحو قول الشاعر :

يا ليتني كنت صبيًا مرضعًا تحملي الذلفاء حولًا أكتعا<sup>(٤)</sup>

ويجوز توكيد النكرة بالمعنوي<sup>(٥)</sup> ويجوز فيه التردد نحو : مرّ بالقوم

(١) اي والتأکید « بنفس » وما بعده (معنوي) ، وارجع الى ما كتب

عن قوله : وبالسكرير (لفظي) .

(٢) في اوضح المسالك : واما في التثنية فالأصح جمعها على أفعل ، ويترجح

افرادها على تثنيتهما عند الناظم (اي ابن مالك) وغيره بعكس ذلك « قلت :

وانت ترى في (الموفي) هذه الصور الثلاث . (٣) اي فيجوز ان يقال :

جاء الجيشان اجمان والقيلتان جمعاوان . وفي الأشموني : واجاز ذلك الكوفيون

والأخفش قياسًا ، معترفين بعدم السماع ، وفي الصبان : وهل يجري خلافهم في

توابع اجمع وجماء وهو اکتع وكتعا الخ ؟ في كلام بعضهم ما يشعر بجريلانه

والقياس يقتضيه نقله شيخنا ٥١٠ . (٤) الذلفاء : اسم امرأة ، اصله وصف

لمؤنث الأذلف ، وهو مأخوذ من الذلف ، وهو صفر الأنف واستواء الارنية ،

« حولًا » عامًا ، « اکتعا » تامًا كاملًا ، وقد قالوا : « اتى عليه حول اکتع »

اي تام والشاهد فيه ورود ( اکتع ) وحدها ، من غير ان تتبع « اجمع »

وفي المفصل : وسُبع : أجمع أبصع ، وجُمع كُتّع ، وجُمع بُتّع .

(٥) ذهب الكوفيون الى جواز توكيد النكرة اذا كانت محدودة ، اي موضوعة

لمدة لها ابتداء ولها انتهاء كيوم وشهر وحول ، كما في المثال السابق « حولًا

اكتعا » . وضح ابن هشام « في اوضحه » جواز توكيد النكرة المحدودة لورود

السماع بذلك ، وحصول الفائدة فوافق الكوفيين .

إما أجمعين<sup>(١)</sup> وإما بعضهم ، قاله الفراء .

الترجمة<sup>(٢)</sup> : التابع المقصود بالحكم دون متبوعه<sup>(٣)</sup> ، ويكون مساوياً للمتبوعه ، وبعضه ، وما يشتمل عليه ، ومباينه<sup>(٤)</sup> وهو غلط ، إلا ان يكون لنكتة ، وإذا

(١) محط التمثيل قوله : إما أجمعين ، لأنه التوكيد المفصول بينه وبين المؤكّد بإمائه .

(٢) هو البديل ولعله سمي بالترجمة لأنه يترجم عن متبوعه أي يشير إليه وبديل

عليه . وبعد كتابة ما تقدم رأيت في شرح الأشموني للألفية وحاشيته ما نصه :

وأما الكوفيون فقال الأخفش : يسمونه بالترجمة وبالتبيين أي الترجمة عن المراد

بالبديل منه ، والتبيين له . (٣) نحو : « واضع النحو الامام علي » فطلي تابع

للإمام في اعرابه ، وهو المقصود بحكم نسبة وضع النحو اليه ، والإمام إنما ذكر

توطئة وتمهيداً له ، فالإمام غير مقصود بالذات ، لأنك لو حذفته قلت : « واضع

النحو علي » لكان كلاماً تاماً مستقلاً . قال الزمخشري في الفصل « وقولم إنه

في حكم نحية الاول إيدان منهم باستقلاله بنفسه ، ومفارقة التأكيد والصفة في

كونها تتمين لما يتبعانه ، لأن يعنوا إهدار الاول واطراحه ، ألا تراك تقول :

زيد رأيت غلامه رجلاً صالحاً ، فلو ذهبت تهذر الأول لم يسد كلامك .

والذي يدل على كونه مستقلاً بنفسه أنه في حكم تكرير العامل بدليل مجيء

ذلك صريحاً في قوله عن وجل : « للذين استضعفوا لمن آمن منهم » (٧ - ٧٥)

(٤) وقد مثل ابن مالك في بيت واحد لأنواع البديل كلها وهو :

كزُرُه خالداً وقبَّله اليدا واعرفه حقّه وخذ نبلاً : مَدَى

فخالداً بديل مطابق من هاء : ذُرُه وهو المساوي ، و (اليدا) بديل بعض من الهاء

في (قبَّله) والرابط محذوف أي منه ، أو نابت أل عن الضمير ، و (حقّه) بديل

اشتغال من الهاء في (اعرفه) و (مَدَى) بديل مباين من (نبل) والنبل اسم

جمع للسهم ، والمُدَى جمع مُدِيّة وهي السكنين . ثم إن المباين ثلاثة أنواع :

بديل الغلط وبديل النسيان وبديل الإضراب ، فإن كان المتكلم إنما أراد الأمر -

ترجم المعرفة بالنكرة فالنعت واجب<sup>(١)</sup> ويجوز ترجمة كل مكفي<sup>(٢)</sup> .  
عطف البيان : تابع كالنعت يوضح المتبوع<sup>(٣)</sup> نحو : أنا ابن التارك  
 البكري بشر<sup>(٤)</sup> .

— بأخذ المدى فسبقه لسانه الى الذليل ، ثم تبين له فساد تلك الإرادة ، وأن  
 الصواب الأمر بأخذ المدى فبدل نسيان ، وان كان أراد الأول ثم أضرب  
 عنه الى الأمر بأخذ المدى ، وجعل الأول في حكم المتروك ( فبدل إضراب  
 وبداء ) اي ظهور ، لأن المتكلم بداله ذكره بعد ذكر الأول قصداً .

(١) اي اذا كان نكرة مبدلة من معرفة ، فنعت تلك النكرة واجب نحو  
 قوله تعالى : « لنسفاً بالناصبة ، ناصية كاذبة خاطئة » ( ٩٦ - ١٥ و ١٦ ) وهذه  
 ( ترجمة ) عبارة المؤلف ( رحمه الله ) . (٢) أي يجوز بدل كل ضمير .  
 راجع شرح النجم الرضي عند قول الكافية : ويكونان ( اي البدل والمبدل منه )  
 ظاهرين ومضمرين ومختلفين الخ ( ٣١٥ / ١ ) . (٣) اي مشبه للنعت في توضيح  
 متبوعه ، إلا أن العطف يوضح المتبوع بنفسه ، والنعت يوضح بيان معنى فيه  
 أو في سببه . (٤) عجزه : عليه الطير ترقبه وقوعاً ، وهو للمرار الأسدي :  
 وأنا مبتدأ وابن التارك خبر ومضاف اليه والبكري مضاف اليه من إضافة  
 الوصف لمفعوله ، « بشر » عطف بيان للبكري وهو الشاهد . والمعنى : أنا الذي  
 ترك بشراً البكري مشخناً بالجراح في حال بأس ، تنتظر الطير موته لتقع عليه  
 وتأكل منه . ومثله القول الذي اشتهر : « أقسم بالله ابو حفص عمر » فعمر  
 عطف بيان ، لأنه موضح لأبي حفص . هذا ويجوز البدلية في « بشر » عند  
 الفراء ، اذ يصح ان يكون التقدير : « أنا ابن التارك بشر » ولا يشترط عنده  
 في النعت إذ كان باللام إلا يضاف إلا إلى ما فيه اللام ، لإجازته : الضارب  
 زيد » ثم إن أكثر النحويين ذهبوا الى امتناع كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين ،  
 وأثبتته الكوفيون وجماعة ومنهم ابن مالك ، قال : —

عطف النسق<sup>(١)</sup> : تابع بحرف من حروف العطف<sup>(٢)</sup> وقد يعطف على المعنى نحو :

— فقد يكونان منكرين كما يكونان معرفين

قيل ومن تنكيرهما قوله تعالى : « توعد من شجرة مباركة زيتونة » (النور ، ٣٥) وجوزوا ان يكون منه : « أو كفارة طعام مساكين » (المائدة ، ٩٦) ونحو : « ويسقى من ماء صديد » (إبراهيم ، ١٦) ، والباقون يوجبون في ذلك البدلية - أي بدل كل من كل - ويخصون عطف البيان بالمعارف وجمتهم في ذلك أن البيان بيان كاسمه ، والنكرة مجهولة ، والمجهول لا يبين المجهول ، وردّ بأن بعض التكررات أخص من بعض ، والأخص يبين الأعم .

(١) النسق : اسم مصدر بمعنى المنسوق من نسقت الكلام إذا عطفت بعضه على بعض . (٢) خرج بتوسط الحرف بقية التوابع ، وبالتقييد (بحروف العطف) ما بعد (أي) التفسيرية فإنه عطف بيان . ولم يذكر المؤلف حروف العطف ولا معانيها ، ولا الفروق بينها جرياً على عادته في الاختصار ، أو الاقتصار على بعض المطالب ، ونحن نذكر هنا المذهب الكوفي في بعض هذه الحروف : فالواو عندهم للترتيب لا لطلق الجمع كما هي عند البصريين ، فإذا قلت : اقرأ المعاني والبيان مثلاً ، كان المراد تقديم الأول على الثاني . و (أو) للاضراب عند الكوفيين وابي علي ، حكى الفراء : اذهب الى زيد أو دع ذلك فلا تبرح اليوم (فأو) في المثال للاضراب بمعنى : بل ، وبمعنى (الواو) عند الكوفيين أيضاً ، وذلك عند أمن الأيس كقوله :

قوم إذا سمعوا الصريخ رأيتهم ما بين ملجم مره أو سافع

وهو لحميد بن ثور . الصريخ : صوت المستصرخ . ملجم : جاعل للجمام في محله من الفرس . سافع : آخذ بناصية فرسه . و (أو) عاطفة بمعنى الواو ، لأن اليينية من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها إلا بالواو وهو الشاهد . —

«صافات ويقبضن» (١) (المالك ، ١٩) ويجسن العطف على مكنتي متصل في السعة (٢) ، ويعطف على المكنتي المجرور بلا إعادة الجار (٣) قال الفراء :

— والمعنى ان هؤلاء القوم أولو شجاعة ونجدة ، إذا سمعوا صوت المستغيث أسرعوا لإجابه ، فبعضهم يلجم الأمهارة ، والآخر يأخذ بنواصيها . وأما (حتى) فالعطف بها قليل والكوفيون ينكرونه ، ويعملونها ابتدائية في مثل جاء القوم حتى محمد ، وما بعدها على ضمائر عامل .

- (١) وهو من عطف الفعل على الاسم المشبه له في المعنى ، لأنه بمعنى (قباضات) .  
(٢) كقول عمر بن أبي ربيعة :

قلت إذ أقبلت وزهر تهادي كنتعاج الفلا تعسّن رملا

«زهر» جمع زهراء وهي المرأة الحسناء البيضاء . تهادي : أصله تهادي (بتاءين) ومعناه تتأبل وتتبختر . الشاهد في قوله : وزهر ، حيث عطف على الضمير المستتر المرفوع في أقبلت من غير توكيد ولا فصل ، ولا ضرورة فيه لأنه كان يمكنه ان يقول : وزهراً بالنصب على أنه مفعول معه ، وقد ورد ذلك في النثر قليلاً ، حكى سيبويه رحمه الله تعالى : مررت برجل سواء والعدم ، يرفع العدم عطفاً على الضمير المستتر في (سواء) لأنه مؤوّل بمشتق اي : مستور هو والعدم ، وليس بينها فصل .

(٣) بدليل قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما : «واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام» بجر الأرحام عطفاً على الهاء المجرورة بالباء ، بدون إعادة الجار ، قال ابن هشام : وليس بلازم - اي إعادة الجار - وفقاً ليونس والأخفش والكوفيون ، ووافقهم ابن مالك فقال :

وليس عندي لازماً إذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح مثبتاً

ومن النظم ما أثبتته سيبويه :

فاليوم قد بت تهجوناً وثثمتنا فاذهب وما بك والأيام من عجب

بجر الأيام عطفاً على الكاف المجرورة بالباء .

ويجوز العطف على معمولي عاملين مطلقاً<sup>(٤٢)</sup> .

النداء والمنادى : يرفع وينصب بلا عامل ، ولا ينادى النكرة نكرة ، فهو

إذا كان مفرداً يرفع ويترك تنوينه ، وإذا كان مضافاً أو شبهه ينصب<sup>(٤١)</sup> .

(٤) نحو : ما كل سوداء تمرة ، ولا بيضاء شجعة ، فان سوداء معمول

(كل) وتمرّة معمول (ما) وبيضاء معطوف على سوداء ، وشجعة على تمرة ،

فقد عطف على معمولي عاملين مختلفين .

(١) ذهب الكوفيون الى أن الاسم المنادى المعرف المفرد معرب مرفوع بغير

تنوين ؛ وقالوا : انما قلنا ذلك لأننا وجدناه لا معرب له يصحبه من رافع ولا ناصب

ولا خافض ، ووجدناه مفعول المعنى ، فلم نخفضه لثلاثي شبه المضاف ، ولم ننصبه لثلاثي

يشبه ما لا ينصرف ، فرفعتاه بغير تنوين ، ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برافع

صحيح فرق ؛ فأما المضاف فنصبناه لأننا وجدنا أكثر الكلام منصوباً فحملناه

على وجه من النصب لأنه أكثر استعمالاً من غيره .

ونقل الرضي عن الكسائي قوله : المنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل

اللفظية ، ولا يعنى أن التجرد فيه عامل الرفع كما قال بعضهم في المبتدأ ، بل المراد

أنه لم يكن فيه سبب البناء ، حتى يبني ، فلا بدّ فيه من الإعراب ، ثم إنا لو جردناه

أشابه المضاف الى ياء المتكلم اذا حذف الياء ، ولو فتحناه لشابه غير المنصرف ،

(أي لاشبه المنادى المعرفة بالمنادى المفرد النكرة إذا كان غير منصرف نحو

(يا أحمراً ، لغير معين) فرفعتاه ولم تنونه ليكون فرقاً بينه وبين ما رافع بعامل

رافع ، ولا يعترض عليه بالمبتدأ فان العامل فيه عنده هو الخبر .

وذهب البصريون إلى أنه مبني على الضم ، وموضعه النصب لأنه مفعول

وحجج الفريقين مبسوطة في المسألة (٤٥) من إناصاف الأبياري .

## الموفي في النحو الكوفي

المصدر صدر البرق الكنفر اوي الـاستانبولي الحنفي

علق عليه الأستاذ محمد بهجة البيطار

— ٤ —

ويجوز في المنعوت وشبهه الوجهان <sup>(١)</sup> ، المضارعة بالضاف <sup>(٢)</sup> في الاستطالة <sup>(٣)</sup> ،  
ومثله نعت المحذوف المنعوت <sup>(٤)</sup> ، ويجوز رفع المنادى بالضاف ، الجائز دخول

(١) أي الرفع على لفظه والنصبُ على محله ، نحو يا زيد العاقل .  
(٢) يعنون بالمضارع للضاف اسماً يجيء بعده شيء من تمامه إما معمول  
للأول نحو : يا طالماً جيلاً وياحسناً وجهه وياخيراً من زيد ، وإما معطوف عليه  
عطف النسق على أن يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسماً لشيء واحد نحو :  
يا ثلاثة وثلاثين ، لأن المجموع اسم لعدد معين كأربعة وخمسة ، فهو كخمسة  
عشر إلا أنه لم يركب لفظه ، وإما نعت هو جملة أو ظرف نحو قولك :  
يا حليماً لا يعجل ، ويا جواداً لا يبخل . (٣) إطالة الصوت مع نعت المذکور  
أو المقدر ، كالضاف والمضارع للضاف الذي يبناء قبل هذا .

(٤) قال الرضي : ( ١ - ١٢٣ ) : وصرح الكسائي والفراء ، بتجوز نحو :  
يارجلاً راكباً لمعين ، لجعله من قبيل المضارع للضاف ، حتى انهما أجازا  
ياراكباً لمعين على حذف الموصوف ، وفي كلام سيديوه أيضاً ما يشعر بجوازه ،  
الفراء والكسائي لا يميزان النكرة مفردة ، بل يوجبان الصفة نحو : يارجلاً  
ظريفاً . ونحو قوله :

فياراكباً إما عرضت فبلغن ندامي من نجران أن لا تلاقيا —



اللام عليه عند ثعلب<sup>(١)</sup> ، ولا يجوز دخول (يا) على المنادى المعروف باللام ، سوى (الله) <sup>(٢)</sup> خلافاً للبعض<sup>(٣)</sup> ، إلا بتوسط (أيها) أو (هذا)

— إنما جاز عندهما ، إما لكون «راكباً» وصفاً لموصوف مقدراً ، أي يارجلأ راكباً ، أو لكونه معرفة . ولا يرى البصريون أساساً بكون المنادى نكرة غير موصوفة ، لا في اللفظ ولا في التقدير ، إذ لا مانع من ذلك ما باختصار . ونجرات (بفتح النون وسكون الجيم) ، قال ابو عبيد البكري في معجم ما استعجم «مدينة بالحجاز من شق اليمن ، سميت بنجران بن زيد بن يشجب بن يعرب ، وهو أول من نزلها ، وأطيب البلاد نجران من الحجاز ، وصنعاء من اليمن ، ودمشق من الشام ، والرّي من خراسان» .

وهذا البيت من شواهد سيبويه ، وهو من قصيدة عدتها عشرون بيتاً ، ابعديفوث الحارثي اليميني (المتوفى في نحو ٤٠ ق ٥٠) أوردها البغدادي في خزائنه وشرحها (ج ٢ - ١٦٨) ومطلعها : «ألا لا تلوماني كفي اللوم مايا»

(١) وقال الرضي أيضاً . وأجاز ثعلب ضم المنادى المضاف والمضارع له إذا جاز دخول اللام عليها نحو : يا ناصر الرجل ، ويا ناصرأ رجلاً .  
(٢) أي لا بنادى ما فيه الألف واللام ، إلا الله وحده لأنها لا تفارقانه ، كما لا تفارقان النجم (المفصل) . (٣) أي لبعض الكوفيين الذي يجوز دخول (يا) على ذي اللام مطلقاً في السعة نحو يا الرجل ويا الغلام واختجوا بقول الشاعر :

فيا الغلامان اللذان فرأيا كما أن تكسبانا شرا

وروي : «ايا كما أن تعقبانا شرا» وهذا البيت شائع في كتب النحو ، ولم يعرف له قائل ولا ضميمة ، والشاهد منه ظاهر . وقول الآخر :

من اجلك بالتي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالوصل عني

وروي بالود ، وهذا البيت من شواهد سيبويه (١ - ٣١٠) ولم يفسه ولا نسه الا علم السنتمري في شرح شواهد ، وقال البغدادي في الخزائنه : وهذا من الأبيات الخمسين التي لم يعرف لها قائل ولا ضميمة (٢ - ٢٥٥) .

- هذا ولم يتعرض المؤلف لحروف النداء، ولا لجواز الحذف في مثل الآبة الكريمة: «يوسف أعرض عن هذا» وقالوا يلزم (أي حرف النداء ولا يجوز حذفه) في سبعة مواضع: المندوب والمستغاث والمتعجب منه، والمنادى البعيد والمضمر ولفظ الجلالة، واسم الجنس غير المعين، وأما اسم الإشارة واسم الجنس المعين، فكلاهما عند الكوفيين مقيس مطرد، واحتجوا بقوله:

إذ أهملت عيني لما قال صاحبي بمثلك هذا لوعة وغرام

وهو لذي الرمة (١١٧ هـ) و«هذا» منادى على حذف حرف النداء، وفيه الشاهد. والمعنى أنت صاحبه ينكر على مثله الوجد والهيام بالحبوبة وقوله: «أطرق كرا، إن النعام في القرى» مثل لمن يتكلم وبحضرته من هو أولى منه بذلك، كان أصله خطاب للكروان بالأطراق لوجود النعام، والمشهور أن الكروان طائر طويل العنق والرجلين، أغبر، له صوت حسن، وهو أكبر من الحمامة. وأورد هذا المثل في الخزانة بيتاً من الرجز، وهو:

أطرق كرا، أطرق كرا إن النعام في القرى

على أن (الكرا) ذكر الكروان، وليس مرخماً منه، وقال: وقد اختلف في قدره، وفي معنى الكرى والكروان وفي معنى البيت، وأورد أقوال أئمة اللغة والأدب في ذلك كله (ج ٢: ٣٢٧ - ٣٣٠) . و«افتد مخنوق» (مثل يضرب لكل مضطر وقع في شدة، وهو ييخزل بافتداء نفسه بماله) و«أصبح ليل» (مثل يضرب عند إظهار الكراهة من الشيء، أي أتت بالصبح بالليل) . والشاهد في الأمثلة جواز حذف حرف النداء، مع أن المنادى اسم إشارة في الأول، واسم جنس في الباقي، وبذلك ومثله احتج الكوفيون .

(١) لما قصدوا الفصل بين حرف النداء واللام بشيء طلبوا اسماً مبهماً غير دال على ماهية معينة، محتاجاً بالوضع في الدلالة عليها إلى شيء آخر، يقع النداء في الظاهر على هذا الاسم المبهم، أشد احتياجاً إلى تخصيصه الذي هو ذو اللام، وذلك أن من ضرورة المنادى أن يكون متميزاً بالماهية، وإن لم يكن معلوم الذات .

وقد يحذف المنادى <sup>(١)</sup> ، ويجوز دخول أيها وأيتها على نحو «الحرث» عند الفراء، خلافاً للجهمور . وتابع المرفوع <sup>(٢)</sup> يرفع وينصب عند الفراء ، ولم يجوز الرفع في التوكيد المعنوي غيره .

ويدخل المنادى لام الاستغاثة <sup>(٣)</sup> ، وهي بقية من (آل <sup>(٤)</sup>) كما أن الميم من (اللهم) بقية من (أمنّا) <sup>(٥)</sup> . وهو والندوب كالمنادى <sup>(٦)</sup> ، إلا أن

(١) في التنزيل : يا ليتني كُنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً « أي يا قوم ، ولذي الرمة غيلان بن عقبة العدوي (١١٧ هـ) :

ألا يا اسلمى يا دارمي على اليللا ولا زال منهلاً يجرعائك القطر  
أي يا دارمي ، والجرعاء : الرملة الطيبة ، وأراد منزلها الذي تنزل فيه حيث  
هذه الرملة . (٢) أي (من التأكيد والصفة وعطف البيان والمطوف بحرف  
المتنوع دخول يا عليه ،) ترفع على لفظه ، وتنصب على محله . نحو يا تميم أجمعون  
وأجمعين ويا زبداً العاقل والعاقل ويا غلاماً بشر وبشراً ، ويا عمرو والحرث  
بالوجهين إلا البدل فان حكمه حكم المنادى بعينه .

(٣) الاستغاثة : نداء من يعين على دفع بلاء أو شدة نحو : « يا لأقوباء  
الضعفاء !! » (٤) أي فهي اسم مضاف الي ما بعده عندهم ، فحذفت الهزة  
للتخفيف ، وإحدى الألفين لالتقاء الساكنين . (٥) قال الفراء : أصله :  
يا الله أمنّا بالخير ، فخفف بحذف الهزة وقد تقدم هذا البحث في أول الرسالة .  
(٦) الندبة : هي نداء المتفجع عليه ، أو المتوجع منه ، نحو : واسيداه ،  
واكبدها ، وإنما كان المستغاث والندوب كالمنادى لأنها في الأصل منادى  
لحقه معنى الاستغاثة والندبة ، ولا تندب الزكرة ولا المهيم عند البصريين ،  
لأن القصد من الندبة الإيلاء بعظمة الندوب ، فيجب أن يكون معروفاً  
وأما الكوفيون فقالوا يجواز ندبة الزكرة والأسماء الموصولة ، وعلوا ذلك بأن —

المنذوب قد يلحقه ألف الندبة<sup>(١)</sup> ، او ياؤه ، او واوه<sup>(٢)</sup> ، واذا كان آخر

- الاسم النكرة بقرب من المعرفة بالاشارة ، والدليل على صحة هذا التعليل ما حكي عنهم من قولهم « وامن حفر بئر زمزماه » والأسماء الموصولة معارف بصلاتها ، كما أن أسماء الأعلام معارف .

(١) وجوز الكوفيون الاستغناء بالفتحة عن ألف الندبة نحو يا زيد ووازيد  
(٢) قال الرضي في شرحه : آخر الكلمة لا يخلو من أن يكون ساكناً أو متحركاً ، والمتحرك إما أن تكون حركته إعرابية أو لا ، والمُعرب بالحركات لا يلحقه إلا الألف ، ويقدر الإعراب نحو : واضرب الرجل في المسحوق بضرب الرجل ، وكذا واضربت الرجل ، وواغلام الرجل ، قال : والفراء يجوز اتباع المدة للحركات (قياساً على مدة الإنكار) نحو واضرب الرجل وواعبد المكيه ، ومحافظة على الحركات الإعرابية ما أمكن ، وكتب في هامش الشرح : مدة الإنكار ، تتبع حركة الآخر فيقال في هذا عمر : أعمروه ؟ ! وفي رأيت عثمان : أعمناه ؟ ! وفي مررت بخدام : اخدابيه ؟ وان كان الآخر ساكناً حركت بالكسر وتبعته المدة كقولك في جاءني زيد (ن) : أزيدنيه ؟ ! ومعناها : إنكار أن الأمر على ما زعم المخاطب ، أو إنكار أن يكون الأمر على خلاف ما زعمه (١ - ١٤٢) .

ثم إن المؤلف رحمه الله لم يتعرض لبحث الترخيم الجائز عند الكوفيين في المنادى مطلقاً كتخيم المضاف بجذف آخر المضاف إليه ، نحو « يا آل عام » في « يا آل عامر » و « يا آل مال » في « يا آل مالك » وكتخيم الاسم الثلاثي نحو « يا عن » و « يا حجاج » و « يا كتي » في عنق ، وسجور ، وكتف ، وكتخيم الرباعي الذي ثالثه ساكن بجذفه وحذف الحرف الذي بعده نحو قولك في قَطِر « يا قيم » وأما البصريون فشروط الترخيم عندهم أن يكون الاسم منادى ، مفرداً ، معرفة ، زائداً على ثلاثة أحرف ، وتراجع هذه المسائل بشواهد ما وفروها في « الإيضاح » الأتباري تحت أرقامها (٤٨ و ٤٩ و ٥٠ - مسألة)

اللفظ ألفاً ، جاز قلبه بياء مع الحذف أيضاً ، والمذون يجوز ابقاء تنوينه وفتحه أو كسره ، وجوز الفراء الكسر مع الحذف أيضاً ، تقول : وازيداه ، وازيدناه ، ووازيدنيه ، ووازيديه ، وواقام الرجاله ، وواقام الرجالوه ، وواعبد الملكاه ، وواعبد الملكيه ، وواموساه ، وواموسياه ، ووازيدانيه ، ووازيدوناه ، ووامن حفر بئر زمزماه ، ولا يجوز إثبات هذا الواو الا في الوقف خلافاً للفراء ، مستدلاً بقوله  
 ألا يا عمرو عمرواه وعمرو بن الزبيراه

المستثنى <sup>(١)</sup> — إما أن يتفرغ له العامل ، بأن يقع فاعلاً أو مفعولاً ، وغير ذلك ، نحو : ما جاءني إلا زيد ، فهو يعرب بحسب العوامل <sup>(٢)</sup> ، وإما أن

(١) هو اسم بذكر بعد «إلا» ، أو إحدى أخواتها ، مخالفاً في الحكم لما قبلها نفيًا وإثباتاً . وعرفه في «التسهيل» بقوله : هو المخرج تحقيقاً أو تقديرًا ، من مذكور أو متروك ، بالا أو ما في معناها ، فالمخرج : جنس يشمل ما يخرج بالاستثناء وبالبدل وبالصفة وغيرها ، وقوله : تحقيقاً أو تقديرًا ، إشارة إلى قسمي المتصل والمنقطع ، ومن مذكور أو متروك ، للتام ، والمفرغ ، وبالا أو ما في معناها ، يخرج ما عدا المستثنى مما تقدم .

(٢) هذا الذي يسميه النحاة الاستثناء المفرغ ، والمفرغ في الحقيقة هو الفعل قبل «إلا» لأنه لم يشتمل بمستثنى منه ، فعمل في المستثنى ، ويعرب بحسب العوامل إذا كان المستثنى منه غير مذكور ، وهو في غير الموجب ، كما ترى ذلك واضحاً في كلام المؤلف ومثاله . وفي الرضي : ويجوز التفريغ في موجب مؤول بالنفي كما في قوله تعالى : «فأبى أكثر الناس إلا كفورا» حمل «أبى» على لا يريد لأنها بمعنى ، وهو النفي ، فإذا تقرر هذا ، قلنا إن المستثنى منه لما حذف اقيام القرينة ، والمنسوب إليه كان هو المستثنى منه مع المستثنى وآلة الاستثناء ، وكان المستثنى منه — كما تقدم — أولى بأن يعرب بما يقتضيه —

لا يتفرغ له ، فهو إما أن يكون في كلام موجب فينصب <sup>(١)</sup> ، وإما في كلام منفي ، فإما أن يكون مقدماً على المستثنى منه فينصب أيضاً <sup>(٢)</sup> ، وإما أن يكون مؤخراً فينصب أيضاً إذا كان منقطعاً ، وهو أن لا يدخل في المتعدد <sup>(٣)</sup> ، وبذكر بعد إلا في الحجاز <sup>(٤)</sup> ، وإلا فيجوز جعل (إلا)

— العامل لكونه جزءاً أول — صار المستثنى متميماً لقبول ما اقتضاه العامل من

الاعراب ، اذ لم يبق من أجزاء المنسوب إليه القابلة للاعراب غيره .  
والفراء يجوز النصب على الاستثناء في المفرغ نظراً الى المقدّر واستدلالاً بقوله:

يطالبي عمي ثمانين ناقة ومالي بأعفراء الإثمانيا

فان المستثنى منه محذوف تقديره : ومالي نوق إلا ثمانيا ، وردّه الرضي في شرحه على الكافية ( ٢١٧ ج ١ ) والبيت لعروة بن حزام العذري ( ٣٠ هـ ) من قصيدة طويلة في ابنة عمه عفراء بنت مالك ( انظر عروة بن حزام ٣ - ١٩٤ ) و ( ٣٤٣ من خزائن الأدب ) .

(١) نحو « فشرّبوا منه إلا قليلاً منهم » فقليلاً منصوب على الاستثناء ، لأن الكلام موجب ، والمستثنى منه مذكور ، وهو الواو في « شرّبوا » والكلام الموجب هو الذي لم يتقدمه نفي أو شبهه وهو النهي والاستفهام .

(٢) نحو « ما جاء الا خالداً أحد » .

(٣) قال الكوفيون : « إلا » بمعنى سوى ، وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل ، نحو : « ما جاء المسافرين إلا سيّارتهم » وفي التنزيل « ما لهم به من علم إلا اتباع الظن » « وما لأحد عنده من نعمة تجزي إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى » فاتباع الظن غير العلم ، وابتغاء وجه الله غير النعمة ، فأحدهما في كلتا الآيتين ليس من جنس الآخر ، لذلك كان الاستثناء منقطعاً .

(٤) في الأوضح لابن هشام وشرحه : « فالحجازيون يوجبون النصب ، لأن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه فيمتنع البدل وعليه قراءة السبعة « ما لهم به من علم إلا اتباع الظن » وقد سبق ذكر الآفة .

عاطفة<sup>(١)</sup> ، ولنصبه خلافاً للفراء إذا كان المتعدد نكرة نحو ما جاءني أحد  
إلا زيد .

وان لم يعلم دخوله وعدمه تعذر الاستثناء فيجعل صفة كغير نحو « لو كان  
فيها آلهة إلا الله لفسدنا »<sup>(٢)</sup> .

ويجوز تقدم المستثنى على المستثنى منه وعامله نحو : « إلا زيدا ما جاءني  
أحد »<sup>(٣)</sup> واختلف في عامله<sup>(٤)</sup> . ثم للاستثناء أدوات أخرى : غير ،  
يخفف بها ، ومثله سُوي وسواء وسوى<sup>(٥)</sup> ، ولم يكن

(١) أي عطفَ نَسَقٍ عند الكوفيين ، وهو ما يكون فيه المستثنى بعض  
المستثنى منه ، ويحكم على أحدهما بنقيض ما يحكم به على الآخر ، كما ترى في  
مثال المؤلف . (٢) فالإلا بمعنى غير ، وهي وما بعدها صفة لآلهة ، لأن  
المراد من الآية نفي الآلهة المتعددة ، وإثبات الإله الواحد ، الفرد .  
(٣) ونحو قولك : « إلا طعامك ما أكل زيد » نصّ عليه الكسائي ، واليه  
ذهب أبو اسحق الزجاج في بعض المواضع .

(٤) اختلف مذهب الكوفيين في العامل في المستثنى النصب ، نحو « قام القوم  
إلا زيدا » فذهب بعضهم إلى أن العامل فيه « إلا » واليه ذهب أبو العباس  
محمد بن يزيد المبرد وأبو اسحق الزجاج من البصريين ، وذهب الفراء ومن تابعه  
من الكوفيين - وهو المشهور من مذهبهم - إلى أن « إلا » مركبة من إن  
ولا ، ثم خففت إن وأدغمت في لا ، فنصبوا بها في الإيجاب اعتباراً بان ،  
وعطفوا بها في النفي اعتباراً بلا ، وحكي عن الكسائي أنه قال : إنما نصب  
المستثنى لأن تأويله : قام القوم إلا أن زيدا لم يقم ، وحكي عنه أيضاً أنه  
قال : ينتصب المستثنى لأنه شبه بالفعل . ( الانصاف ١ - ١٦٧ وانظر فيه  
حجج الفريقين ) . (٥) في « الأوضح » والمستثنى بسوى كاللستنى بغير في  
وجوب الخفض ، ثم قال الزجاج وابن مالك سوى كغير معنى وإعراباً ويؤيدهما  
حكاية الفراء « أتاني سواك » فقد وقعت فاعلاً .

لازم المحلية<sup>(١)</sup> كقوله :

أترك إيلي لليس بيني وبينها سوى ليلة ، إني إذا لصبور  
وقولهم أتاني سواك ، حكاة الفراء<sup>(٢)</sup> «وايس» بنصب بها<sup>(٣)</sup> ، ومثله «لابكون»<sup>(٤)</sup>

(١) وفي «الانصاف» ذهب الكوفيون الى أن «سوى» (ومثلها سوا) تكون اسماً وتكون ظرفاً ، واحتجوا بأن قالوا : الدليل على انها تكون اسماً بمنزلة «غير» ولا تنزم الظرفية ، أي ( المحلية ) انهم يدخلون عليها حرف الخفض ، قال الشاعر :

ولا ينطق المكروه من كان منهمُ إذا جلسوا منا ولا من سواننا  
فأدخل عليها حرف الخفض ، والبيت للمرار بن سلامة المعجلي ، ( شاعر مخضرم ، أدرك الجاهلية والاسلام ) وقال الآخر :

أكرُّ على السكتية لأبالي أفيها كان حنفي أو سواها

فسواها في موضع خفض بالمطف على الضمير المنفوض في «فيها» والتقدير : أم في سواها والذي يدل على ذلك أنه روي عن بعض العرب أنه قال : «أتاني سواؤك ، فرفع ، فدل على صحة ما ذهبنا اليه (أي من كونه غير لازم المحلية ، أي الظرفية) » ١٠ ملخصاً من الانصاف ١ - ١٨٦ .

وهذا البيت لأبي ذهيل الجمحي وهب بن زهعة بن أسد من بني جمح ابن لؤي بن غالب ( ٥٦٣ ) . ( ٢ ) وقد تقدم شرحه .

( ٣ ) في الحديث : « ما أئثر الدم وذكر اسم الله عليه ، فحكوا ليس السن والظفر » الإينهار : الإيسالة ، والسن خبر ( ليس ) منصوب على الاستثناء من فاعل أنهر المستتر فيه ، وما بينها معترض ، والحديث وارد في الدبائح . ( ٤ ) تقول : أتوني لا يكون زيداً ، واسمها ضمير مستتر عائد على اسم الفاعل المفهوم من الكلام السابق ، أو البعض المدلول عليه بكلمة السابق ، فتقدير : قاموا ليس زيداً : ليس القائم أو ليس بعضهم ، وعلى الثاني فهو نظير : « فان كن نساء » بعد تقدم ذكر الأولاد الشامل للذكور والاناث ، والنون في « كن » عائدة على البعض المفهوم وهو الإناث ، وهي اسم كان ونساء » خبرها ( من أوضح المسالك وشرحه ٢ - ١٣ ) .



و«خلا وعدا»<sup>(١)</sup> ، وقد يجرّ بهما<sup>(٢)</sup> ، وقد تصدران بما فلا يجران خلافاً للشيخ<sup>(٣)</sup> ،  
ومن أدواته «حاشا» يجرّ بها ، وقد ينصب<sup>(٤)</sup> ، فهو إذاً فعل لفاعل له

(١) في قولك خلا زيدا وعدا زيدا فهما فعلان ، وما بعدهما منصوب بهما ،  
وفاعلها ضمير مستتر ، وفي مفسره : البحث السابق في ليس ولا يكون ،  
فلا حاجة الى تكراره . (٢) أي وهو قليل نحو خلا زيد وعدا زيد ،  
فخلا وعدا حرّفاً جرّاً ، وقد حكاه الأخفش ، بل نقله سيديويه في كتابه  
(٣٧٧/١) فقال : وبعض العرب يقول : ما أنا من القوم خلا عبد الله (بالجر)  
فجعلوا خلا بمنزلة حاشا ، ومن ذلك قوله :

خلا الله لأرجو سواك ، وإنما أعدّ عيالي شعبة من عيالكا

ولم يعين قائل هذا البيت ، وفيه شاهدان الأول استعمال الشاعر «خلا»  
حرف جرّ ، والثاني : جعله الاستثناء أول الكلام أي قبل المستثنى منه ،  
وقبل العامل فيه ، وذلك جائز عند الكوفيين كما تقدم .

(٣) أي إن تقدمت عليهما (ما) وجب النصب بها فتقول : قام القوم  
ما خلا زيدا ، وما عدا زيدا ، فما مصدرية ، و«خلا وعدا» صلتها ، وفاعلها :  
مستتر كما تقدم تقريره ، هذا هو المشهور ، وأجاز الكسائي «الشيخ» الجرّ بها  
بعد «ما» على جعل «ما» زائدة ، وجعل «خلا وعدا» حرفي جرّ ، فتقول :  
«قام القوم ما خلا زيدا وما عدا زيد» وقال ابن مالك في خلا وعدا :

وحيث جرّ افهما حرفان كما هما إن نصبا فعلان

قال الشراح : وهذا بما لا خلاف فيه .

(٤) الجرّ بحاشا كثير ، والنصب بها قليل ، والنصب بخلا وعدا كثير ،  
والجرّ بهما قليل ، وقد أشار الى ذلك المصنف بقوله : وقد يجرّ وقد ينصب الخ .

عند الفراء<sup>(١)</sup> ، وفاعله مستتر راجع الى البعض المدلول بالكل فتقدير : قاموا حاشا زبداً ، أي خلا بعضهم زبداً ، وقيل الى اسم الفاعل المدلول عليه بالفعل ، فتقديره : حاشا القائم زبداً ، وقيل الى الفعل المفهوم من الكلام السابق ، فالتقدير : حاشا فعلهم فعل زبد ، ويجري هذا الخلاف في « خلا » و « عدا » و « ما عدا » و « ما خلا » ومنه **بَيِّنْدَ يُجَسِّرُ** بها كالفير<sup>(٢)</sup> .

(١) في شرح الأشموني ( ٥٠٣/٢ ) الذي ذهب اليه الفراء ، أنها فعل لكن لا فاعل له ، والنصب بعده إنما هو بالحل على « إلا » ، ولم ينقل عنه ذلك في خلا وعدا ، على أنه يمكن أن يقول فيها مثل ذلك اه وقال الصبان في حاشيته عليه ، قوله : لكن لا فاعل له ؛ أي ولا مفعول كما قاله بعضهم ، وقوله : بالحل على ( إلا ) أي فيكون منصوباً على الاستثناء ، ومقتضى حمله على ( إلا ) أنه العامل للنصب فيما بعده اه وعلق عليه الأستاذ الغلابي رحمه الله في جامع الدروس العربية ( ١٤٠/٣ ) بقوله : والحق الذي ترتاح اليه النفس أن تجعل هذه الأدوات : « خلا وعدا وحاشا » في حالة نصبها ما بعدها - إما أفعالاً ، لا فاعل لها ولا مفعول ، لأنها واقعة موقع الحرف ، وإما أحرفاً للاستثناء منقولة عن الفعلية الى الحرفية ، لتضمنها معنى حرف الاستثناء ، كما جعلوها - وهي جارة - أحرف جر ، وأصلها الأفعال .

(٢) قال الفراء : يجوز أن يبنى « غير » في الاستثناء مطلقاً ، سواء أضيف الى معرب أو مبني لكونه بمعنى الحرف يعني ( إلا ) ، ومنعه البصريون لأن ذلك فيه عارض غير لازم ، فلا اعتبار به ، وأما إذا أضيف الى أن فلا خلاف في جواز بنائه على الفتح ، ويجوز أن يكون مبنيًا لكونه استثناءً منقطعاً ، وقولهم : « بيد » مثل « غير » ولا تجيء إلا في المنقطع مضافة إلى أن وصلتها ، قال النبي ( ﷺ ) : « أنا أفصح العرب بيد أني من قريش » ويجوز أن يقال بينهاها لإضافتها إلى أن ، وأن يقال هي منصوبة لكونها في الاستثناء المنقطع اه ملخصاً .

المعارف - اعرف المعارف العلم<sup>(١)</sup> ، ثم كناية المتكلم ، ثم المخاطب ، ثم أسماء الإشارة ، ثم كناية الغائب ، ثم الموصولات وأولات اللام ، والمنادى ، والمضاف الى أحدها . ثم العلم : - إن صدر بأب أو أم ، أو ابن أو بنت - فكنية ؛ وإلا فإن قصد به مدح أو ذم ، فلقب ؛ وكثيراً ما يضاف الاسم الى اللقب ، ويموز الإبتاع<sup>(٢)</sup> ، ويجب اللام اذا ثني ، أو جمع ، أو كانت جزءاً منه ، ولو جعل مبني<sup>٣</sup> علماً لنفسه فالحكاية ، وقد يُعرب ، ولو لغيره

(ملحوظة) امتدّ نفس القول في إيضاح غوامض هذه العجالة - على شدة ايجازها وكونها رؤوس مسائل من نحو الكوفيين ، وليست كتاباً مستوعباً لمذهبهم ، ولا هي باسطة لمسائل الخلاف مع غيرهم . وقد جمعت هذه مكان أطروحة كان ينبغي أن ترفع الى المجمع الموقر أيام تفضله بالتحاقي عضواً فيه ، ولكن لم يكن ذلك شرطاً للمنتخب ، وقد أشار علي أستاذنا الرئيس باختصار تعليقاتي عليها لأن مواد مجلة المجمع متنوعة وموفورة ، فرأيت الحق فيما قال حفظه الله ، وسأوجز شرحي لما بقي منها بقدر الامكان ، وبالله المستعان .

(١) في الإيضاح للأبنازي (١٠١ - مسألة) ذهب الكوفيون الى أن الاسم المبهم نحو «هذا وذاك» اعرف من الاسم العلم ، نحو «زيد وعمرو» وذهب البصريون الى أن الاسم العلم ، اعرف من الاسم المبهم ، واختلفوا في مراتب المعارف ، وذكر ما ذهب اليه سيبويه (١٧٧) ، وابو بكر ابن السراج البغدادي (٨٣١٦) وابو سعيد السيرافي ، ثم إن الأبناري قدم المبهم أيضاً ، وذهب اليه واحتج له ، والخطب سهل والله أعلم .

(٢) نحو هذا سعيد كرز ، وأوجب البصريون فيه الإضافة .

فالأعراب<sup>(١)</sup>، وكذا علم الجنس في هذه الأحكام كأسماء .

### [ الأسماء العاملة ]

المصدر — لا يعمل إلا مضافاً<sup>(٢)</sup>، وأما نحو قوله: «بضربٍ بالسيوف رؤوس قوم» تنصب بفعلٍ مقدر<sup>(٣)</sup> . ويعمل هو وكتابته<sup>(٤)</sup> نحو: مروري يزيد أحسن منه بعرو .

(١) في شرح الرضي مانصه: وإذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها علماً لغير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب، وإن جعلتها اسم ذلك اللفظ - سواء كانت في الأصل اسماً أو فعلاً أو حرفاً - فالأكثر الحكاية، كقولك: من الاستفهامية حالها كذا، وضرب فعل ماضٍ، وليت حرف تمن . وقد يجيء معرباً نحو قولك: ليت ينصب ويرفع قال :

ليت شعري واين مني ليت إن لواء وإن ليتنا ليتنا

(٢) نحو: «ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض» فدفع مصدر مضاف إلى فاعله، وهو لفظ الجلالة، والناس مفعوله .

(٣) ثمة البيت: «أزلنا هامهن» عن المقييل وهو للمرار بن منقذ التميمي .  
و (الهام) جمع هامة وهي الرأس، والمقييل أراد به الأعتاق وهي مقييل الرأس .  
وقوله: رؤوس قوم: كلام إضافي منصوب بفعل مقدر على مذهب الكوفيين، و «بضرب» على مذهب البصريين، وهو مصدر منكر منون .

(٤) أي مضره كما ترى في مثال المؤلف أي مروري يزيد أحسن من مروري بعرو، فالهاء في «منه» ثابت عنه (أي عن المصدر) ولم يجوزه البصريون .

ولا يعمل مصغراً<sup>(١)</sup> ، وذائناً<sup>(٢)</sup> ، ومنعوتاً قبل العمل<sup>(٣)</sup> ، وجمعاً أو مثني<sup>(٤)</sup> ؛  
 ولا يعمل في النائب على الفاعل ، فلا يقال : أنتَظِر بوم الجمعة عمرو ، بمعنى  
 انتظار بوم الجمعة زيد عمرواً . ويجوز الاتباع على محل مجرور المصدر<sup>(٥)</sup> ،  
 تقول : مرورنا وعمرواً بي قبل العصر .

اسم المصدر - يعمل منه غير العَامِّ كيفما كان عندهم ، وتبعهم

(١) نحو : بعجيتي ضربك اللص .

(٢) المصدر قد يراد به الاسم (اي الذات) لاحتوث الفعل ، نحو :  
 « العلم نور » فلا يعمل .

(٣) فلا يجوز : « مرني إكرامك العظيم خالداً » بل يجب تأخير النعت كما قال :

إن وجدني بك الشديدَ أراني عاذراً من عهدتُ فيك عذولا

أي : أراني من عهدته بمذلني وبلومني فيك عاذراً لي .

(٤) في الرضي : ويحمل التوابع على محل المجرور أيضاً خلافاً للجرمي في الصفة ،

قال : لأن الصفة هي الموصوف في المعنى ، والعامل فيها واحد . ومن اتباعه  
 المحل قول أبيد بن ربيعة بن عامر العامري :

حتى تهجرَ في الرواح وهاجها طَلَبَ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

يصف حماراً وأتانه ، فيقول : إن هذا المِسْحَل - وهو حمار الوحش (لوروده

قبله) - قد عجل رواحه الى الماء قبل اشتداد الهاجرة ، وهاج الأتان وطمئنها

الى الماء ، مثل طلب الغريم الممتطول بدّينه ، فهو يلج في طلبه المرة بعد المرة ،

والشاهد فيه قوله : طلبَ المعقب . . المظلوم حيث أضاف المصدر - وهو « طلب »

الى فاعله - وهو المعقب ، ثم أتبع الفاعل بالنعت وهو « المظلوم » وجاء بهذا

التابع مرفوعاً نظراً للمحل .

البغداديون خلافاً للبصريين في غير المزيد فيه الميم<sup>(١)</sup> .

اسم الفاعل - يعمل كفعله اذا كان ذا اللام مطلقاً اتفاقاً<sup>(٢)</sup> ، وكذلك

(١) في أوضح المسالك وشرحه : اسم المصدر ، ان كان علماً لم يعمل اتفاقاً ، لأن الأعلام لا تعمل . وإن كان ميمياً فكالصدر ( اي يعمل ) اتفاقاً ، كقوله :  
أظلم : إن مصابكم رجلاً أهدى السلام تحيةً ظلم  
وهو للحارث بن خالد المخزومي ( نحو ٨٠ هـ ) ظلوم اسم محبوبته ، والمهززة للنداء ، وظلوم منادى ، ومصابكم اسم إن ، وهو مصدر مضاف لفاعله ، ورجلا مفعوله ، وجملة : «أهدى السلام» صفة لرجل ، وتحية : مفعول مطلق لأهدى ، أو حال من الفاعل ، وظلم : خبر إن . ( والمعنى ) : إن ابداً كم لرجل يحبكم ويتقرب إليكم غير لائق . ( والشاهد ) : عمل المصدر الميمي - وهو مصاب - عمل الفعل . وان كان غيرهما - أي غير العلم والميمي ، لم يعمل عند البصريين ، ويعمل عند الكوفيين والبغداديين وعليه قوله :

أكفراً بعد رد الموت عني وبعد عطائك المائة الرتاعا

وهو للقطامي من قصيدته التي مطلعها :

فني قبل التفرق يا ضباعا ولا بك موقف منك الوداعا

يخاطب زفر بن الحارث الكلابي - وقد أطلقه من الأمر ، ورد إليه ماله ، واعطاه مائة من الإبل ، التي ترمي كيف شاءت . ( والمعنى ) : لا ينبغي أن اجحد نعمتك علي بعد أن خلصتني من الأمر ، وأعطيتني مائة من الإبل الراتمة ( والشاهد ) : عمل اسم المصدر ، وهو عطاء عمل الفعل ، وهو قليل ( ١١٣/٢ ) باختصار .  
(٢) أي ماضياً كان أو غيره ، معتمداً أو غير معتمد ، مصفراً أو موصوفاً ، لوقوعه حينئذ موقع الفعل إذ حق الصلة أن تكون جملة فتقول : « جاء المعطي المساكين أمس أو الآن أو غداً .

إذا لم يكن عند الكسائي خلافاً لغيره - إذا كان للماضي<sup>(١)</sup> ، أو موصوفاً ،  
أو مصغراً<sup>(٢)</sup> ، وقال الفراء ، لا يعمل إلا إذا لم يكن للماضي ، واعتمد على النفي<sup>(٣)</sup>  
أو الاستفهام<sup>(٤)</sup> ، أو المنعوت<sup>(٥)</sup> ، أو المبتدأ<sup>(٦)</sup> ، أو الموصوف<sup>(٧)</sup> ، أو ذي الحال<sup>(٨)</sup> ،

محمد بن جرير البزار

( يتبع )

(١) أجاز الكسائي إعماله إذا كان بمعنى الماضي كما إذا كان بمعنى الحال  
أو الاستقبال ، وجعل منه آية « وكلهم باسط ذراعيه بالصيد » فـ « ذراعيه »  
منصوب بـ « باسط » وهو ماض ، وقال ابن هشام : لا حجة له ، لأنه حكاية الحال  
الماضية ، قال الأندلسي : معنى حكاية الحال ان تقدر نفسك كأنك موجود في  
ذلك الزمان ، أو تقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن ، ولا يريدون به أن  
اللفظ الذي في ذلك الزمان محكي الآن على ما تلفظ به ، بل المقصود بحكاية الحال  
حكاية المعاني الكائنة حينئذ لا الألفاظ ، قال جار الله : ونعم ما قال ، معنى  
حكاية الحال ، ان يقدر أن ذلك الفعل الماضي واقع في حال المتكلم اه ثم ان  
الخلافاً الذي بين الجمهور والكسائي هو في نصب اسم الفاعل المفعول به : أما الفاعل ،  
فان كان ضميراً رفعه اتفاقاً بلا شرط ، أو ظاهراً فكذلك ، لكن بشرط الاعتماد  
على شيء مما يأتي . (٢) قال الأشموني ( ١٨٢/٢ ) الثاني ( اي من التنبهات ) :  
من شروط إعمال اسم الفاعل المجرد أيضاً ان لا يكون مصغراً ، ولا موصوفاً ،  
خلافاً للكسائي فيها ، لأنها يختصان بالاسم ، فيبعدان الوصف عن الفعلية .  
قال في شرح التسهيل : ووافق بعض أصحابنا الكسائي في إعمال الموصوف قبل  
الصفة ، لأن ضعفه يحصل بعدها لا قبلها ( نحو : هذا ناصرٌ زيداً عاقلٌ ) ونقل  
غيره أن مذهب البصريين والفراء هو هذا التفصيل وأن مذهب الكسائي وباني  
الكوفيين إجازة ذلك مطلقاً هـ . (٣) نحو : « ما طالب صدبتك رفع الخلاف »  
(٤) نحو : « هل عارف أخوك قدر الانصاف » . (٥) نحو : « هذا رجل  
مجتهد أبناؤه » . (٦) نحو : « خالد مسافر أبواه » . (٧) كذا - وهو مكرر  
مع قوله : أو المنعوت وقد تقدم . (٨) نحو : « يخطب عليٌ رافعاً صوته » .

## الموفي في النحو الكوفي

المجرب صدر الدين الكنتراوي الاستنبولي الحنفي

علق عليه الأستاذ محمد بهجة البيطار

- ٥ -

وتلو الفاعل يُجَرُّه ويُنصب إذا كان ظاهراً ، وأما المكثفُ فمجرور إلا عند هشام <sup>(١)</sup> .

اسم المفعول - كاسم الفاعل تفصيلاً <sup>(٢)</sup> .

الصفة المشبهة <sup>(٣)</sup> - والمنسوب <sup>(٤)</sup> ، والفاعل والمفعول اللذان تعمل

(١) تلو الفاعل : أي ما يتلوه بلا فاصل ؛ وما ذكره من جواز الوجهين فيه إذا كان اسماً ظاهراً فتفق عليه . أما المكثفُ فمجرور إلا عند الأخفش وهشام ، فانه عندهما في موضع النصب لكونه مفعولاً ، وحذف التنوين والنون في نحو : « هذا مكرمك » ليس عندهما للإضافة ، بل للتضاد بينهما وبين الضمير المتصل . (٢) يعمل اسم المفعول عمل الفعل المجهول ، فيرفع نائب الفاعل ، نحو عزٌّ من كان مُكرماً جارؤه ، محموداً جوارؤه .

وتحول صيغة « فاعل » للمبالغة والتكثير ، فتعمل عمله بشروطه ، وتثنية اسم الفاعل وجمعه ، وتثنية أمثلة المبالغة وجمعها كقردهن في العمل والشروط . (٣) أي المشبهة باسم الفاعل ، والكلام هنا في عملها لا في إيرادها في نفسها ، ومثلها المنسوب ، والفاعل والمفعول اللذان كما ذكر المؤلف .

(٤) هو ما لحقته ياء مشددة آخر الاسم لتدل على نسبته إلى المجرود منها ، كقولك دمشقيٌّ ، وقروشيٌّ نسبة إلى المدينة والقبيلة ، ومعاملته معاملة الصفة المشبهة .



كفعلها<sup>(١)</sup>، وهي مع اللام أو مجردة، ومعموها مع اللام، أو مجردة، أو مضاف، مرفوعاً على الفاعلية<sup>(٢)</sup>، مجرداً بالإضافة<sup>(٣)</sup>، منصوباً على التمييز<sup>(٤)</sup> إلا أنه لا يضاف ذو اللام إلى الخالي منها<sup>(٥)</sup>. ومن الإضافة لتاليها أو لكتابية تاليها خلافاً للفراء، إذا كان المضاف إليه معرفة. ويقبح رفع الصفة مجردة كانت أو مع أل، المجرد من الكتابة أو خلافاً وهو اللام، فيقبح: الحسن وجه: والحسن وجه أب، حسن وجه، حسن وجه أب، بخلاف الحسن الوجه، والحسن وجه الأب، وحسن الوجه، وحسن وجه الأب<sup>(٦)</sup>، ويضعف نصب

(١) أي هذه الأربعة تعمل عمل فعلها فترفع الظاهر والمضمر باطراد. ويعني بالمفعول اللازم اسم المفعول من الفعل المتعدي إلى واحد فقط، فتقول في اسم الفاعل اللازم: زيد خارج الغلام، وشامخ النسب، وفي اسم المفعول اللازم: مضروب الغلام، ومؤدب الخدام، فإذا جاز في معموها الرفع جاز النصب والجر أيضاً لأنها فرعا، والصفة المشبهة واسما الفاعل والمفعول اللذان لا مفعول لها حتى يشبه المنصوب والمجرور به.

(٢) نحو: «علي حسن خلقه»، أو حسن الخلق، أو الحسن خلقه، أو الحسن خلقه، أو الحسن خلقه. (٣) نحو: علي حسن الخلق إلى آخر ما تقدم لكن هنا بالجر على الإضافة، لا بالرفع على الفاعلية. (٤) نحو: «علي الحسن خلقاً»، أو حسن خلقاً.

(٥) فلا يقال: علي الحسن خلقه، وكذا إذا كان المفعول مضافاً إلى المضاف إلى الضمير نحو: الحسن وجه غلامه، والحسن وجه غلام أخيه، وذلك لأنه لم تند الإضافة فيه خفة، والمطلوب من الإضافة اللفظية ذلك، ومن المحتنع اتفاقاً أن تكون الصفة باللام مضافة إلى معموها المجرد عن اللام والضمير نحو: علي الحسن وجه أو وجه غلام. (٦) قال الكوفيون: اللام بدل من الضمير، «فالوجه» باق على الفاعلية كما كان في الأصل، وإبدال اللام من الضمير فيما يشترط فيه الضمير فيصح عند البصريين وإن كان جائزاً.

النكرة المعارف مطلقاً<sup>(١)</sup> .

اسم التفضيل — يُستعمل باللام أو مِن أو بالأضافة ، وقد يحذف ( مِن ) مع مدخولها ، نحو : « الله اكبر » أي من كل شيء ، فباللام مطابق لموصوفه<sup>(٢)</sup> ، و ( مِن ) مفرد مذكر دائماً<sup>(٣)</sup> ، و ( بالأضافة ) للزيادة على ما أُضيف اليه لدخوله فيه ، نحو : « زيد أفضل الناس » فيجوز المطابقة والإفراد<sup>(٤)</sup> ، وجاء لمطلق الزيادة ، نحو : « يوسف أحسن إخوته » . ولا يعمل إلا في الحال ، والمحل<sup>(٥)</sup> ؛ والمفعول الغير الصريح ؛ ولا يعمل في المفعول الصريح إلا بلام التقوية<sup>(٦)</sup> ،

(١) في الرضي : والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة ، هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع ( نحو : حسنٌ الخلق ، وحسنٌ خلقاً ) . (٢) أي إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنثياً ، نحو : هو الأفضل وهي الفضلى ، وهما الأفضلان ، والفاطمتان الفضليتان ، وهم الأفضلون ، وهن الفضليات . (٣) أي في جميع أحواله ، تقول : يسار أعلم من عاصم ، وفاطمة أفضل من سعاد ، والمجاهدون أفضل من القاعدین ، والمتملمات أفضل من الجاهلات ، وقد تكون من مقدرة كقوله تعالى : « وللآخرة خيرٌ لك من الأولى » أي خير من الحياة الدنيا وأبقى منها . (٤) وقد ورد الأمران في القرآن الكريم ، فمن المطابقة : « وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها » ومن الإفراد : « ولنجدهم أحرص الناس على حياة » وتقول : « فاطمة أفضل النساء وفضل النساء » وهاتان أفضل النساء وفضلياً النساء ، وهن أفضل النساء وفضلياًهن .

(٥) أي الظرف ، نحو زيدٌ أحسن منك اليوم ركباً ، وإنما نصب ( المحل ) لاكتفائه برائحة الفعل ، و ( الحال ) لمشايبته له .

(٦) نحو : « انصرمك لزيد » وذلك لضعف مشابته للفعل واسم الفاعل .

إلا في المفعول الثاني للضرورة ، نحو : «أنا أكسى منك لزيد الثياب»<sup>(١)</sup> .  
ولا يعمل في الفاعل الظاهر إلا إذا أريد تفضيل كل شيء في مادة عليه  
فيما سواها ، يجعل اسم التفضيل نعتاً لما سواها ونقبه ، نحو : مارأيت رجلاً  
أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد<sup>(٢)</sup> .

### (خاتمة في تعدية أفعال التفضيل بحروف الجر)

قال في شرح الكافية : وجملة القول في ذلك ان افعال التفضيل اذا كان  
من متعد بنفسه ، دال على حب او بغض عدّي (باللام) الى ما هو مفعول في  
المعنى ، (والبالي) الى ما هو فاعل في المعنى ، نحو : المؤمن احب لله من نفسه ،  
وهو احب الى الله من غيره ، وإن كان من متعد بنفسه دال على علم عدّي  
(بالباء) نحو : زيد أعرف بي ، وانا ادرى به - وإن كان من متعد بنفسه

(١) في شرح الرضي : «وبتعدى الى مفعولي باب (كسوت وعلمت)  
باللام ، ويبنى الثاني من البابين منصوباً نحو : «أنا أكسى منك لعمر والثياب»  
وأعلم منك لزيد منطلقاً» وكان القياس أن بتعدى الى الثاني أيضاً باللام ،  
إلا أن الفعل لا بتعدى مجرى جرّ متماثلين لفظاً ومعنى الى شيئين من نوع واحد .  
(٢) (ما) نافية ، (رجلاً) مفعول رأيت ، و (أحسن) صفة لرجل  
إن كانت (رأى) بصريّة ، ومفعول ثانٍ إن كانت علمية و (في عينه)  
حال من الكحل ، أو محل لغو متعلق (بأحسن) (كته) و (الكحل) فاعل  
(أحسن) و (في عين زيد) حال من الماء في (منه) ومضاف اليه . والمعنى  
أن الكحل في عين زيد أحسن من نفسه في عين غيره من الرجال ، فالفضل  
والفضل عليه شيء واحد ، لكن فضل باعتبار مكان ، على نفسه في مكان  
آخر . واشترط بعضهم كون (افعل) صفة لاسم جنس ، ليعتمد عليه ويقوى  
على رفع الظاهر . «أوضح» ابن هشام مع شرحه (١٦٧/٢) .

غير ما تقدم عدّي (باللام) نحو: هو أطلب للنار، وأنفع للجار، وإن كان من متعد (بحرف جر) عدّي به لا بغيره، نحو: هو أزهدي الدنيا، وأمرع إلى الخير، وأبعد من الأثر، وأحرص على الحمد، وأجدر بالحلم، وأحيد عن الخنا (٢/٢٦٦ من الأشموني بجملة الصبان).

اسم التعجب - ما أفعله؛ «ما» استفهامية<sup>(١)</sup>، «أفعل» اسم، لتصغيره، نحو: (ياما أميلح غزلان) خلافاً للشيخ<sup>(٢)</sup>. ونصبه على المخالفة<sup>(٣)</sup>،

(١) وقد أجمعوا على اسميتها، وأجمعوا على أنها مبتدأ، ويجب تقديمه لجريانه بحرفي المثل، فلا يغير. (٢) ذهب الكوفيون إلى أن (أفعل) في التعجب اسم، نحو: «ما أحسن زيدا» وذهب البصريون إلى أنه فعل ماضٍ، واليه ذهب «الشيخ» أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين، وقال بقية الكوفيين، اسم لمجيئه مصفراً في قوله:

ياما أميلح غزلاناً شدنّ لنا من هؤلأيا نكنّ الضالّ والسّمور

وهذا البيت لعبد الله العرجي (المتوفى نحو سنة ١٣٠) وقوله أميلح: تصغير أملح من ملح الشيء، ملاحه، والملاحه البهجة، وحسن المنظر. و«شدنّ» جمع مؤنث من شدنّ الظبي: إذا قوي وطلع قرناه، واستغنى عن أمه. وهؤلأيا: تصغير هؤلأ، الضالّ (بتخفيف اللام) - هو السدر البري، واحدها ضالة (بالتخفيف أيضاً) والسّمور: شجر الطلح، واحده سمرة، والشاهد في قوله: ما أميلح، فإن الكوفيين استدلوا به أن صيغة (ما أفعله) في التعجب اسم، لأنه صغر هنا، والتصغير لا يكون إلا في الأسماء. (٣) أي نصب الخبر، فعامل النصب عندهم في الخبر، مخالفته للمبتدأ، فإذا كان الخبر هو المبتدأ في المعنى كالله ربنا فإنه يرتفع ارتفاعه، وقد سبق لنا بيان هذا المعنى.

وقيل مبني لتضمنه معنى التعجب ، وما بعده مشبه بالمفعول به <sup>(١)</sup> ، ومعنى :  
 ما أحسن زيداً : ما فائق في الحسن زيداً <sup>(٢)</sup> ، ويجوز فصلها بالحلّ والجار ،  
 نحو : ما أحسن يومَ الندى زيداً ، وما أكرم في الضيافة عمراً ، قال هشام :  
 وبالحال <sup>(٣)</sup> ، نحو ، ما اطرف مجردة هنداً ! ونصب « صديقاً » في قولنا : ما أظن  
 عمراً لبشر صديقاً : بنفس اسم التعجب <sup>(٤)</sup> ، وهو كاسم التفضيل في هذا الحكم .

أسماء المدح والذم - نعم وبئس <sup>(٥)</sup> ، وكلها أسماء عند الجمهور ، أفعال عند الشيخ <sup>(٦)</sup> ،

(١) أي لوقوعه بعد ما يشبه الفعل في الصورة . (٢) هذا بيان للمخالفة  
 هنا ، وهي أن الخبر في « ما أحسن زيداً » ، ليس وصفاً للمبتدأ في المعنى ،  
 وفيه إشارة الى أن معنى « أحسن » عندهم : فائق في الحسن ، لا صبر زيداً  
 حسناً ، إذ التصيير صفة لضمير « ما » لا « لزيد » والمراد هو وصف زيد ،  
 لا ضمير « ما » كما ترى في مثال المؤلف ومعناه ، وزيداً مشبه بالمفعول به  
 فنصب مثله . (٣) واجازه الجرمي من البصريين ( ٥٢٢٥ ) .

(٤) في الاثموني : وانتصاب الآخر ( اي صديقاً ) بمدلول عليه بأفعل ،  
 لابه ، خلافاً للكوفيين .

فائدة : نقلنا في ( خاتمة ) بحث اسم التفضيل السابق أمثلة من تعديته  
 مجرور الجر ، وهذه نتمتها : وفعل التعجب من هذا الاستعمال ما لأفعل التفضيل  
 نحو : ما أحب المؤمن لله ، وما أحبه الى الله ، وما اعرفه بنفسه ، واقطعه للعوائق ،  
 واغضه لطرفه ، وازهده في الدنيا ، واسرعه الى الخير ، واحرصه عليه ، وأجدره به .  
 (٥) وحبّ وحبذا وساء ولا حبذا . (٦) في الانصاف : ذهب الكوفيون  
 الى أن « نعم وبئس » اسمان مبتدآن ، وذهب البصريون الى أنها فعلان ماضيان  
 لا يتصرفان ، واليه ذهب علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين وجميع الفريقين  
 وشواهدهما مبسوطة فيه ( ١ / ٦٦ - ٨٠ ) .

وبناؤها لتضمنها معنى الإثشاء<sup>(١)</sup> ، فنعم مبتدأ<sup>(٢)</sup> يلزمه فاعل ذولام<sup>(٣)</sup> ،  
او مضاف الى ذي اللام ، نحو : « فنعم ابن اخت القوم غير مكذب<sup>(٤)</sup> »  
وقال الفرّاء يجوز ان يكون مضافاً الى نكرة نحو :

فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم<sup>(٥)</sup> وصاحب الركب عثمان بن عفانا  
ولا يكون صاحبه مستتراً اتفاقاً ، ولا مكثياً بارزاً خلافاً للشيخ حيث  
ذهب الى فعليته ، ورؤي : مررتُ بقوم نعموا قوماً<sup>(٦)</sup> . وكثير فصل فاعله  
عنه بنكرة منصوبة ، وهي تمييز عند الفرّاء حال عند الكسائي نحو : نعم رجلاً  
زيد . ويذكر بعد الفاعل المخصوص بالمدح او الذم ، وجاز تركه إذا علم<sup>(٧)</sup> ،  
ونحو : نعماً هي<sup>(٨)</sup> ، فما معرفة تامة فاعل نعم و « هي » المخصوص ، فالتقدير :

(١) وذلك أنك اذا قلت : نعم الرجل زيد ، فانما تنشيء المدح وتحذته بهذا اللفظ .  
(٢) أي بمعنى الممدوح . (٣) نحو : نعم العبد . (٤) تمامه :  
زهير حسام مفرد من حمائل : وهو لأبي طاب عم النبي (ﷺ) من لاميته  
المشهوره ، « الحسام » : السيف القاطع . « حمائل » : جمع حيمالة وهي علاقة  
السيف ، و « ابن » : فاعل نعم . و « اخت » مضاف اليه ، و « القوم » :  
مضاف اليه ، وفيه الشاهد . (٥) وهو ضرورة عند الجمهور .

(٦) في الرضي : ودليل فعليتها أيضاً ما حكاه الكسائي نحو : نعمتا رجلين  
ونعموا رجلاً ، والضمائر المرفوعة المتصلة البارزة من خواص الأفعال .  
(٧) نحو : « إنا وجدناه صابراً نعم العبد » أي « هو » (أيوب عليه السلام) -  
فحذف المخصوص بالمدح لدلالة ما قبله عليه . (٨) الآية الكريمة « إن تبدو  
الصدقات فتنبهت هي » قال المحقق الرضي : اختلف في « ما » هذه ، فقيل هي  
كافة هيئات « نعم وبس » للدخول على الجمل كما قيل في قتلها وطالما ،  
(الى أن قال) وقال الفرّاء ، وابو علي هي موصولة بمعنى الذي ، فاعل لنعم  
وبس ، والجملة بعدها صلتها في قوله تعالى : « بسما اشترو به أنفسهم أن يكفروا » -

نعم التي هي ، هو قول الشيخين الكسائي والفرّاء ، وقيل ( ما ) مركبة مع الفعل لا محل لها ، و « هي » هو الفاعل ؛ قال به قوم ، وأجازه الفرّاء وفيه نظر ، ونحو : « نعماً يقول زيد » ( ما ) تمييز نكرة محضة ، والجملة صلة لموصوله محذوفة ، وهي المخصوص ، تقديره : نعماً ما يقوله زيد ، ونقل عن الشيخ ، وقيل : معرفة محضة <sup>(١)</sup> ، والجملة <sup>(٢)</sup> نعت محذوف مخصوص تقديره : نعم الشيء شيء ، يقوله زيد ، ونقل عن الكسائي ما نقل عن الفرّاء أنه استتر فاعله ، وحذف التمييز ، وما بعده المخصوص ، والتقدير : نعم شيئاً ما يقوله زيد ، ولم يصح عنه ، وفيه الكتابة قبل الإظهار لفظاً ورتبة ، ولم يجوزه غير الطوال . « وحبذا » مثل : « نعم » وفاعله ( ذا ) ولا يتغير <sup>(٣)</sup> .

الاسم التام — تمامه بالتنوين أو النون أو الإضافة بنصب التمييز ، ومنه :  
أسماء العدد — أصول : واحد إلى عشرة ، ومائة والف <sup>(٤)</sup> . تقول :

— « ما » فاعل ، وإن بكفروا مخصوص . وفي قوله تعالى : « نِعِمَّا بِعِظْمِكُمْ بِهِ » المخصوص محذوف ( ثم قال ) : وقال سيبويه والكسائي « ما » معرفة تامة بمعنى ( الشيء ) فعنى « نعماً هي » : نعم الشيء هي ، فد ( ما ) هو الفاعل ، لكونه بمعنى ذي اللام ، و ( هي ) مخصوص . وبقية البحث تجدها فيه ( ٢ / ٢٩٤ ) .  
(١) أي معرفة تامة . (٢) أي إذا وقع بعدها جملة ؛ وتكون الجملة نعمتاً لمخصوص محذوف ، فالتقدير يعني « نِعِمًّا بِعِظْمِكُمْ بِهِ » نعم الشيء شيء ، بعظمتكم به ، ، ومثله مثال المؤلف . (٣) يعني لا يثنى « ذا » ولا يجمع ولا يؤنث بل يقال : حبذا الزيدان ، وحبذا الزيدون وحبذا هند ، وله شواهد شعرية تركناها قصداً للاختصار .

(٤) يعني إن الألفاظ التي يرجع إليها جميع أسماء العدد اثنتا عشرة كلمة ، وهي « واحد » الخ وإن كانت تلك الأسماء غير متناهية ، وما عداها فمتفرع عنها .

واحد، اثنان، ثلاثة الى عشرة للمذكر، واحدة اثنتان ثلاث إلى عشر للمؤنث<sup>(١)</sup>. أحد عشر، اثنا عشر، ثلاثة عشر، تسعة عشر له. وروى الكسائي واحد عشر. والمؤنث: إحدى عشرة، اثنتا عشرة، ثلاث عشرة، تسع عشرة<sup>(٢)</sup>، أحد وعشرون الى تسعة وتسعين له، إحدى وعشرون، الى تسع وتسعين لها. عشرون، وبابه ومائة والالف لها<sup>(٣)</sup>. ويعطف الأكثر على الأقل في الأقل من مائة، بخلافه في الأكثر منه، تقول: مائة واحد وثلاثون<sup>(٤)</sup>

(١) يعني أن (واحد واثنان) للمذكر وواحدة واثنان للمؤنث، جرى على القياس - [والواحد: امم فاعل من وحد يحد وحداً ووحدة، أي انفرد، ورجل واحد، وقوم واحدون، والتكسير: وحدان وأحدان كشاب وشبان، والمهزمة بدل من الواو، وإذا استعمل في الأعداد المنتهية اختاروا لفظ أحد وإحدى على واحد وواحدة تخفيفاً فقالوا أحد عشر وإحدى عشرة] وقوله: ثلاثة الى عشرة للمذكر، وثلاث الى عشر للمؤنث، يعني خولف القياس بباب التذكير والتأنيث من ثلاثة الى عشرة، فأنت للمذكر، وذكر للمؤنث. وعُل ذلك بوجوه تراجع ويرى أقربها عند المحقق الرضي رحمه الله (١٣٧/٢ - ١٤٠).

(٢) ان أحد عشر اثنا عشر للمذكر، إحدى عشرة اثنتا عشرة للمؤنث، ثلاثة عشر الى تسعة عشر للمذكر، ثلاث عشرة الى تسع عشرة للمؤنث، وقوله: وروى الكسائي واحد عشر، أي باضافة النيف الى العشر.

(٣) قوله: أحد وعشرون الخ وإحدى وعشرون الى قوله: (لها) أي يكون المعطوف الذي هو العقد، والمعطوف عليه أي النيف بلفظ ما تقدم في التذكير والتأنيث، ويراجع تفصيل ذلك وترتيبه في كتب النحاة، لاسباب شرح الرضي (١٤٠/٢ - ١٤٣). (٤) في الرضي: عطف الأكثر على الأقل أكثر استعمالاً، (أي مع جواز العكس: في الأقل من مائة والأكثر).



ومميز ثلاثة الى عشرة مجرور بمجموع<sup>(١)</sup> ، إلا في ثلاثمائة الى تسعمائة<sup>(٢)</sup> ، ومميز أحد عشر الى تسعة تسعين مفرد منصوب<sup>(٣)</sup> وجوز الفراء جمعها ، ومميز ألف مجرور مفرد ، ومثله المائة ، وقد يرد مجموعاً<sup>(٤)</sup> ومثلها ثنيتها وجمع الألف ، قال ابن كيسان : يجوز نصب مميزهما مفرداً ، ومنه قوله : « اذا عاش الفقى مائتين عاماً<sup>(٥)</sup> » . ويجوز إضافة صدر المركب الى مجزئه ، ويجسن اذا أضيف<sup>(٦)</sup> .

(١) الحد هنا داخل في المحدود أي إن مميز الثلاثة والعشرة أيضاً مجرور بمجموع .  
(٢) استثناء من قوله : مجموع ، لأن المائة المضاف إليها ثلاثة الى تسعة مفردة غير مجموعة . (٣) نحو « إني رأيت أحد عشر كوكباً » « إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة » . (٤) قال ابن مالك :

ومائة والألف للفرد أضف ومائة بالجمع نزرأ قدر درف

كقراءة حمزة والكسائي : « وليثوا في كهفهم ثلاثمائة سنين » إضافة مائة الى سنين . (٥) مجزئه : « فقد ذهب المسرة والفتاء » وهو للربيع بن ضبُع الفزاري أحد المعمرين . المسرة : ما يُسَرُّ به الانسان ، وجمعها مسار ، والفتاء : الشباب ، والمعنى : إذا بلغ الانسان هذه السن فقد ذهب ملاذته ، وولى شبابيه . والشاهد : نصب « عاماً » على التمييز لمائتين .

(٦) أي كما في عبدالله ، فيعرب الجزء الأول بحسب العوامل ، ويجز الثاني بالاضافة ، نحو ما فعلت خمسة عشر ، وأجازوا أيضاً هذا الوجه دون إضافة ، تقول : هذه خمسة عشر ، يجز عشر ، واعراب « خمسة » بحسب العوامل واستدلوا بقوله :

كلّف من عنائه وشِقوته بنت ثماني عشرة من حِجته

والمعنى : كلّف (بتشديد اللام) من التكليف ، وبخفيفها من الكلّف ، لأجل تبعه وشقائه مشاقاً حب بنت سنها ثماني عشرة في عامه هذا . وقد استشهد به الكوفيون على جواز إضافة صدر المركب العددي الى مجزئه وإن لم يصف المجموع الى شيء آخر ، فقد أضيفت ثماني الى عشرة ، مع عدم إضافتها هي الى غيرها .

روى الفرّاء عن ابي فقص الأسيدي ، وابي الهيثم العقبلي ، « ما فعلت خمسة عشر ك »  
ويجوز في ثنائي فتح الباء وسكونها وحذفها مع كسر النون أو فتحها أو إعرابها  
كقوله : واقد شربت ثمانيا وثمانيا وثمان عشرة واثنتين وأربعا  
وقوله : لها ثنايا أربع حساتُ واربع ففغرها ثمانُ  
ويشتق من العدد بمعنى البعض <sup>(١)</sup> ، يستعمل بالاضافة نحو : ثالث ثلاثة ،  
قال ابو العباس احمد بن يحيى ثعلب : ويجوز نصبها له نحو : ثان اثنين ، وثالث  
ثلاثة ، وهو منقول عن الشيخ <sup>(٢)</sup> ، ويستغنى في مثل خامس عشر خمسة عشر ،  
فيقال : خامس عشر <sup>(٣)</sup> ، فيذكر كلاهما أو يؤنث . ويعرب الأول ويبنى الثاني ،  
حكاه الكسائي وابن السكيت وابن كيسان « او يعربان معاً ولا يشتق  
بمعنى الجاعل <sup>(٤)</sup> .

(١) فنقول : خامس خمسة ، اي بعض جماعة منحصرة في خمسة .  
(٢) قال ابن هشام في أوضح المسالك : وزعم الأخفش وقطرب والكسائي  
وثعلب ، أنه يجوز إضافة الأول الى الثاني ونصبه إياه ، كما يجوز في ضارب زيد .  
(٣) أي يحذفُ العقد من الأول ، والنثف من الثاني ، وتذكر اللفظين  
مع المذكور ، وتؤنثهما مع المؤنث ، قال في الأوضح وشرحه : ولك في هذا الوجه  
وجهان (أحدهما) ان تعربها لزوال مقتضى البناء فيهما وهو التركيب ، فتجري  
الأول بمقتضى حكم العوامل ، وتجرّ الثاني بالاضافة ، تقول : جاء في « ثالث  
عشر » بجر عشر دائماً ، وإعراب « ثالث » بحسب العوامل ، (والوجه الثاني)  
ان تعرب الأول وتبني الثاني ، حكاه الكسائي وابن السكيت وابن كيسان ،  
ووجهه أنه قدّر ما حذف من الثاني ، فبقي البناء بحاله ، وأعرّب الأول لزوال  
التركيب (٣٣٣/٢) . (٤) نحو ثالث اثنين ، اي واحد من ثلاثة ، بسبب  
انضمامه الى اثنين وجعله للمجموع اسم ثلاثة ، فمضى ثالث اثنين مصيّر اثنين  
ثلاثة بنفسه ، وأهلّ علة منع الكوفي له لأن نفس الاثنين لا نصير ثلاثة أصلاً —

المبنيات - البناء اصل في الحروف <sup>(١)</sup> ، والأفعال غير المضارع <sup>(٢)</sup> ، والأمر <sup>(٣)</sup> ووزن افعال ، عارض للمناسبة بالأصل في بعض الأسماء <sup>(٤)</sup> . والأصل فيها أن يبنى لفظه ويعرب محله ، إلا ما كان انتقل إعرابه الى ما بعده ، كالضارب <sup>(٥)</sup> ، وجئت وزيداً <sup>(٦)</sup> فمنها :

المكنيات - وهو <sup>(٧)</sup> ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب سبق لفظاً او معنى نحو : « اعدلوا هو أقرب التقوى » <sup>(٨)</sup> فان استقل فننصل مرفوع كأننا ( الى ) هن ، ومنصوب كإيتاي ( الى ) إياهن ، وقد ينوب المنصوب عن المرفوع نحو :

- وان انضم اليها واحد ، أي إن لفظ ( ثالث ) لا يجعل الاثنين ثلاثة ، بل يكون المنضم والمنضم اليه معاً ثلاثة .

- (١) لأنها لا تصرف ولا بتوارد عليها من المعاني ما تحتاج معه الى اعراب .
- (٢) قال الكوفيون : أعرب الفعل المضارع بالاصالة لا للمشابهة ، وذلك لأنه قد بتوارد عليه أيضاً المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه ، فيحتاج الى اعرابه ليتبين ذلك الحرف المشترك ، فيتعين الفعل المضارع تبعاً لتعيينه ، وذلك نحو قولك : لا تضرب ، رفعه دليل على كون ( لا ) للنفي ، وجزمه دليل على كونها للنهي . (٣) ذهب الكوفيون الى أنه معرب مجزوم بلام الأمر مقدرة ، وهو عندهم مقتطع من المضارع . (٤) راجع البحث السابق في اسم التعجب . (٥) الاعراب انما هول ( ال ) فهي في محل رفع او نصب او جر ، وقد انتقل إعرابها الى صلتها وهي اسم الفاعل .
- (٦) الواو اسم بمعنى ( مع ) مفعول فيه ، انتقل اعرابه الى ما بعده كالضارب .
- (٧) أي المكني الذي هو مفرد المكنيات ( وهي الضمائر ) .
- (٨) أي العدل اقرب ، لأن المصدر بدل على الفعل والزمات .

« كنت اظن أن العقرب اشدُّ لسمعة من الزبور فاذا هو اياها »<sup>(١)</sup> وقيل هو منصوب على المفعولية حيث إن « إذا » فيه معنى ( وجدت ) واعترض عليه الزجاجي أخذاً بظاهره قائلاً إن كان « إذا » محلاً عاملاً فبم ينصب اياها ، وإذا كان متضمناً معنى وجدت فيلزمه منصوبان ، فأجابه البعض عازياً لأبي العباس ثعلب بأن « هو » هنا حرف عماد ، والمفعول الأول محذوف ، يعني مع الفعل ، يعني أنه متضمن معنى وجدت على ما قدمناه ، و « هو » حرف عماد وإن لم يستقل فتصل مرفوع كضربت - الى ضربين . يستتر في الصفة<sup>(٢)</sup> والأمر لواحد ،

(١) وقد ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ان يقال : « فاذا هو اياها » ويجب ان يقال : « فاذا هو هي » ( هو : راجع الى الزبور لأنه مذكر ، وهي - راجع الى العقرب لأنه مؤنث ) . واحتج الكوفيون بالحكاية المشهورة بين الكسائي وسيبويه ، وذلك أنه لما قدم سيبويه على البرامكة ، فطلب أن يجمع بينه وبين الكسائي للمناظرة ، حضر سيبويه في مجلس يحيى بن خالد ، وعنده ولداه جعفر والفضل ومن حضر بحضورهم من الأَكابر ، وناظره قبل حضور الكسائي خلف الأحمر والفراء ، ثم حضر الكسائي فتناظرا في عدة مسائل ومنها مسألتنا هذه ، وامر يحيى باحضار العرب لسماع المناظرة وللحكم ، فوافقوا الكسائي ، وقالوا بقوله . واحتجوا أيضاً بالقياس فقالوا : انما قلنا ذلك ، لأن « إذا » إذا كانت للمفاجأة كانت ظرف مكان ، والظرف يرفع ما بعده ، وتعمل في الخبر عمل وجدت ، لأنها بمعنى وجدت ، وقد قال ابو العباس احمد بن يحيى ثعلب : إنَّ هو في قولهم « فاذا هو اياها » عماد ، ونصبت « إذا » لأنها بمعنى وجدت على ما قدمناه . ( العماد ) عند الكوفيين هو الذي يسميه البصريون ( الفصل ) وإنما سمي « عماداً » لكونه حافظاً لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط . (٢) اي اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والحل والجار والمجرور .

والماضي للغائب والغائبة ، والمضارع لهما ، وللمتكلم والمخاطب ، هذا على الأنصح ، وأما على لغة من يقول : أكلوني البراغيث فستتر في كل افعال جمعها ومثنائها ومفردها <sup>(١)</sup> . ومنصوب كذلك ، كضربني الى ضربين ، ومجورور كـ « لي » الى « لمن » . والأصل الاتصال <sup>(٢)</sup> ، إلا لعارض ، كما لو قُدِّم <sup>(٣)</sup> ، او فصل بالأو معناها <sup>(٤)</sup> ، او أسند اليه صفة جرت على غير صاحبها نحو : زيد ، عمرو ، ضاربه هو ، ( ويجب ) الإتيان به عند اللبس لا دائماً ، فيجوز بدهند ضاربها ، أو كان عامله محذوفاً <sup>(٥)</sup> . و ( يجب ) فصل ياء المتكلم عن نون العاد في الماضي ، والمضارع المجرد عن نون الاعراب <sup>(٦)</sup> ، و ( يجوز ) في غير المجرد ، وفي لدن وإن وأن وكأن ولكن وما أحسن <sup>(٧)</sup> . ( ويختار ) في لبس

(١) وتبقى هذه الاحرف دالة على تثنية الفاعل وجمعه كما دلت التاء في قامت هند على تأنيث الفاعل . (٢) لأن المكنيّ وضع للاختصار والمتصل أخصر . (٣) اي المكنيّ على عامله نحو « إياك نعبد » . (٤) نحو « أمران لا تعبدوا إلا آياه » وقول الفرزدق :

أنا اللائد الحامي الذمار وإنما يدافع عن أحسابهم انا او مثلي

والمعنى أنا الذي امنع عن قومي واحمي حماهم وليس لهذا إلا انا او من يماثلني في الصفات . والشاهد في ( أنا ) حيث فصل لأنه واقع بعد « إلا » في المعنى ، اذا المعنى ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا . (٥) نحو : « إياك والشرك » . (٦) نحو : اكرمني ويكرمني ، ( ونون العاد هنا هو نون الوقاية ) .

(٧) في الرضي : « وقد ذكر الكرفيون في فعل التعجب اسقاط النون نحو : ما أقربي منك وما أحسنني وما أجملني ، قال السيرافي : لست ادري : عن العرب حكوا هذا ام قاصوه على مذهبيهم في ما أفعل زبداء ، لأنه اسم عندهم في الأصل ( اي وهو انما يدخل على الافعال ليقبها الكسر ) .

وليت<sup>(١)</sup> من وعن وعسى ولعل<sup>(٢)</sup>، (وشذ) في الاسم العرب كقوله صلى الله عليه وسلم لليهود : « فهل أنتم صادقوني »<sup>(٣)</sup> وقول الشاعر :

وليس بميني وفي الناس تمتع صديق اذا أعيا علي صديق  
وقوله: وليس الموافيني ليرقد خائباً فإن له أضعاف ما كان أمثلاً  
وقد يعوض اللام عن الكناية نحو:

زوجي، المسُّ مسُّ أرب وريحه ربح زرب<sup>(٤)</sup>

وقد يقع بعد «رُبَّ» مبهماً مفسراً ، مفرد نحو : ربّه رجلاً رأيت ،  
ويقع مفسراً بجملته وهو الشأن<sup>(٥)</sup> ، ويختار تأنيثه لو تضمنت مؤنثاً عمدة<sup>(٥)</sup> ،

(١) مذهب الفراء أن المحمي بالنون مع «ليت» ليس بلازم ، وإن كان  
ذكر النون أكثر من تركها . (٢) جاء في الأشموني أن اثبات النون في  
الحديث والبيتين المذكورين بعده «للتنبية على اصل متروك» ، وذلك لأن  
الأصل ان تصحب نون الوقاية (العاد) الأسماء العربية المضافة الى ياء المتكلم  
لتقيها خفاء الاعراب ، فلما منعوها ذلك نهوا عليه في بعض الأسماء العربية  
المشابهة للفعل ، وليس النون مخصوصاً بالفعل كما وهم الجوهري ، وإنما يزداد  
- وقاية لحركة او مسكون في فعل او حرف (راجع تفصيله في بحث المضر  
من كتب النحو) . (٣) في حديث أم زرع ، اي مس الخ وهو كناية  
عن نعمته ، وحسن خلقه ، ولين جانيه ، والزرب : نوع من انواع الطيب .  
(٤) يتقدم قبل الجملة ضمير غائب ، يسمى (ضمير الشأن) يفسر بالجملة بعده ،  
ويكون منفصلاً ومتصلاً ، مستتراً وبارزاً ، على حسب العوامل نحو : هو زيد  
قائم ، وكان زيد قائماً ، وأنه زيد قائم ، وهذا الضمير يسميه الكوفيون  
(ضمير المجهول) لأن ذلك الشأن مجهول لكونه مقدراً الى ان يفسر .  
(٥) اي لرجوعه الى المؤنث اي القصة ، اذا كان في الجملة المفسرة مؤنث ،  
لقصد المطابقة ، كقوله تعالى « فانها لا تعى الأبصار » والشرط ان لا يكون -

ويستتر ، وينفصل بحسب العامل ، و « ما » ، « شأن » بعد إن وأخواتها . ويقع منفصلاً مطابقاً بين المبتدأ والخبر ، ويُسمَّى فصلاً<sup>(١)</sup> ، والخبر معرفة ، او « أفعال من » وهو حرف في الأكثر<sup>(٢)</sup> .

أسماء الاشارة - ما وضع<sup>(٣)</sup> لمشاهد محسوس<sup>(٤)</sup> ، فذا للمذكر<sup>(٥)</sup> ،

- المؤنث في الجملة فضلة ، فلا يختار : إنها بيت غرفة ، وذلك لأن الضمير مقصود مهم فلا يراعى مطابقته للفضلات .

(١) بتوسط بين المبتدأ والخبر - قبل العوامل وبعدها - صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ يسمى فصلاً ، ليفصل بين كونه نعتاً وخبراً ، وشرطه ان يكون الخبر معرفة ، او أفعال من كذا ، نحو كان زيد هو افضل من عمرو ، ( قبل العوامل ) نحو : زيد هو المنطوق ، وبعدها وهي باب ظن نحو ظننته هو الكريم ، وباب ( إن ) نحو : إنه هو الغفور الرحيم ، وما الحجازية نحو ما زيد هو القائم ، وباب كان نحو « كنت انت الرقيب » . (٢) اختلف فيه هل هو ضمير او لا ، ورجح المؤلف كونه حرفاً في الأكثر . (٣) اي اسم الاشارة ، قال الكوفيون : الاسم في « ذا والذي » الدال وبعدها والالف زائدة ، لأن ثنية ( ذان ) بحذفها . (٤) قال الرضي : اسم الاشارة لما كان موضوعاً للمشار اليه اشارة حسية ، فاستعماله فيما لا يدركه الاشارة كالشخص البعيد والمعاني مجاز ، وذلك يجعل الاشارة العقلية كالحسية مجازاً لما بينها من المناسبة .

(٥) لم يذكر المؤلف من الفاظ الاشارة الى المفرد المذكور الا « ذا » وكأنه تبع الألفية بذلك « هذا لمفرد مذكر أشير » . وذكر عشرة للمفردة المؤنثة ، وقد ذكر الشراح والناظم في كتابه « التسهيل » اربعة الفاظ أخرى للمذكر وهي : ( ذاء ، وذائه ، وذاهه ، وآلك ) . فكان للأنثى هنا مثل حظ الذكركين !

وذان رفعا ، وذين نصبا وكسرا لثناه (١) ، وتا وتي وتهي وذو وذو وذهي وفي وذوي ولات للمؤنث ، وتان وتين لثناها ، واولاء لجمعها ممدودا في الحجاز (٢) ، مقصورا في تميم ، وجاءا مثناهما بالالف دائما (٣) . وبلحقها كاف الخطاب فيتصرف غالبا (٤) ، فيصير خمسة وعشرين (٥) ، وهي مجردة للقريب ، ومع الكاف أوها ، التنبيه للمتوسط ، ومع اللام ، أو تشديد النون للبعيد (٦) ، وهنا للمكان القريب ، وهناك للمتوسط ، وهناك وتيم للبعيد .

### الموصلات - ما لا يتم (٧) إلا بجملة خبرية بعائد . وكثير حذف العائد مفعولا (٨)

- (١) الكوفيون يذكرون القاب الاعراب في المبني وعلى العكس ، ولا يفرقون بينها ، فالرفع كالضم ، والنصب كالفتح ، والجر كالكسر .
- (٢) وبه جاء التنزيل نحو : « ها أنتم اولاء تحبونهم » .
- (٣) على لغة من يلزم المثنى الألف نحو : « إن هذان لساحران » .
- (٤) ليتبين بها حال المخاطب من الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، فتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة ، وتتصل بها علامة التثنية والجمع ، فتقول : ذاك وذاك وذاك وذاك وذاك وذاك وذاك وذاك ، وهذه الكاف حرفية باتفاق وهي تنصرف تصرف الكاف الاسمية غالبا ، ومن غير الغالب : « ذلك خير لكم » و « ذا » اسم اشارة مبتدأ ، والمشار اليه تقديم الصدقة في قوله تعالى : « فقدموا بين يدي نجواكم صدقة » واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب للمؤمنين مبني على الفتح لا محل له ، وفيه الشاهد ، و « خير » خبر .
- (٥) تجدد جد ولها واضحا في ( ص ١٨٥ ج ١ من الاشبوني ) .
- (٦) نحو : « تلك وذاك وتاك » ( مشددتين ) للبعيد .
- (٧) اي الموصل الخ . ( ٨ ) في التنزيل : « ذرني ومن خلقت وحيدا »
- « اهذا الذي بعث الله رسولا » التقدير : خلقتة ، وبعثه .



ومبتدأ<sup>(١)</sup> فيها . الذي للمذكر ، والذان لمتناه . الذين والأولى لجمعه . وورد  
الذون . التي للمؤنث . اللتان اللتين لمتناها . اللاء واللائي واللاتي واللواتي  
واللواتي واللوات لجمعها . ومنها الألف واللام . وصفته في صورة<sup>(٢)</sup> الفاعل  
او المفعول . وجاز وقوعه مضارعاً وفيه خلاف ، نحو :

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل<sup>(٣)</sup>  
وورد: من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بني معدة<sup>(٤)</sup>

- (١) ذهب الكوفيون الى أنه يجوز حذف العائد المرفوع بالابتداء مطلقاً ،  
أي سواء أكان الموصول «أياً» غيره ، وسواء ، أطالت الصلة أم لم تطل ،  
نحو جاء الذي قائم ، أي هو قائم ، ومنه قراءة يحيى بن يعمر ( ١٢٩ هـ )  
«تماماً على الذي أحسن» وقراءة مالك بن دينار (١٣٩ هـ) «مثلاً ما بعوضة» بالرفع .  
(٢) الصفة الصريحة مع ( ال ) اسم لفظاً ، فعل معنى ، ومن ثم حسن عطف  
الفعل عليها نحو «إن المصدِّقين والمصدِّقات وأقرضوا الله قرضاً حسناً» وإنما لم  
يؤتَ بها فعلاً كراهة أن يدخلوا على الفعل ما هو على صورة المعرفة الخاصة بالاسم .  
(٣) البيت للفرزدق يهجو به رجلاً من بني عذرة ، والشاهد فيه قوله :  
«الترضى» حيث وصلت «أل» بالفعل المضارع كما يوصل به «الذي» و «التي»  
وغيرهما ، فدل ذلك على أن ( ال ) اسم . وهو مخصوص عند الجمهور بالضرورة و  
ومذهب ابن مالك جوازه اختياراً وفاقاً لبعض الكوفيين ، قال :  
وصفة صريحة صلة أل وكونها بمرب الأفعال قل  
(٤) البيت لا يعرف قائله ، ومعد هو ابن عدنان ، وبنو معد هم قريش ،  
وبنو هاشم قوم النبي (ﷺ) منهم . والشاهد فيه قوله : «الرسول الله منهم»  
حيث جاء بصلة ( ال ) جملة اسمية ، وهي جملة المبتدأ او الخبر .

و : مَنْ لا يزال شاكرًا على المعه فهو حَسْرٌ بهيشة ذات سَعَة<sup>(١)</sup> .  
ومنها « مَنْ » لأولي العلم ، و « ما » لغيرهم غالبًا<sup>(٢)</sup> ، ومنها كل اسم إشارة<sup>(٣)</sup> ،  
ومنها أي وأية ، خلافاً للمعاب حيث قال : لا يكون إلا شرطاً أو استفهاماً<sup>(٤)</sup> ،  
ومن العرب مَنْ يثنونها ويجمعها<sup>(٥)</sup> ، حكاه ابن كيسان ، وهما تعريان ما لم تضافا  
وانحذف صدر وصلحها<sup>(٦)</sup> .

(١) وهذا البيت لم ينسب لقائل و « المعَة » : يريد الذي معه . ومعناه :  
مَنْ كان دائم الشكر لله تعالى على ما أنعم فهو جدير بالمزيد من النعم « للئن  
شكرتم لأزيدنكم » والشاهد فيه « المعه » حيث جاء بصلة ( ال ) ظرفاً .  
(٢) الأصل في استعمال « مَنْ » للعالم و « ما » لغيره غالباً ، وقد يستعمل  
« مَنْ » مكان « ما » وبالعكس ، لهوارض وأسباب ، تراجع مع شواهدها  
مبسوطة في بحث « الموصول » من شروح الألفية عند قوله :

وَمَنْ ، وما ، وأل - تساوي ما ذكر وهكذا « ذو » عند طيِّبٍ شَهْرٍ  
أشار بقوله : تساوي ما ذكر ، الى أن مَنْ ، وما ، والألف واللام ، تكون  
بلفظ واحد للذكر والمؤنث ، والمثنى ، والمجموع . (٣) في شرح الرضي :  
أما الكوفيون فيجوزون كون « ذا » وجميع أسماء الإشارة موصولة بعد « ما »  
الاستفهامية كانت أولاً ، استدلالاً بقوله تعالى : « ثم أنتم هؤلاء تقتلون » اي  
انتم الذين « وما تلك بيحيتك » اي ما التي ييحيتك . (٤) وذهب الى هذا  
الخليل بن احمد ويونس بن حبيب - وهما شيخان من شيوخ سيديويه . وذهب جماعة  
الكوفيين الى أنها قد تأتي موصولة ، ولكنها مُعْرَبَةٌ في جميع الأحوال ، أضيفت  
أولم تضاف ، حذف صدر صلحتها أو ذكر . (٥) اي في الاستفهام وغيره  
نحو : أباهم أخواك ، وأبوم إخوتك ، ومجوزهما ( أي وأية ) تصرفها في باب  
الإعراب . (٦) قال ابن عقيل عند قوله :

أي كـ « ما » وأعربت ما لم تضاف وصدر وصلحها ضمير انحذف . -

ويجوز حذف الموصول<sup>(١)</sup> نحو «ووالد وما ولد» . ويجوز العطف على العائد  
 — وأعربت أي<sup>٢</sup> (ومثلها أبة) إذا لم تضاف في حالة حذف صدر الصلة ، فدخل  
 في هذه الأحوال الثلاثة وهي : ما إذا أضيفت وذكر صدر الصلة ، أو لم تضاف  
 ولم يذكر صدر الصلة ، أو لم تضاف وذكر صدر الصلة ، وخرج الحالة الرابعة ،  
 وهي ما إذا أضيفت وحذف صدر الصلة فإنها لا تعرب حينئذ وفي الانصاف :  
 والذي يدل على صحة هذه اللغة ما حكاه أبو عمرو الشيباني عن غسان (بن وعلة  
 أحد الشعراء المخضرمين : من بني مرة بن عباد) وهو أحد من تؤخذ عنه اللغة  
 من العرب أنه أنشد :

إذا ما أتيت بني مالك فسلم على أيهم أقرب

يرفع «أيهم» فدل على أنها لغة منقولة صحيحة ، لا وجه لانكارها (٤٢٣/٢)  
 يقول الضعيف أبو اليسار محمد بهجة : إن هذا البيت يصلح شاهداً لما أورده «الموفي»  
 من بناء «أي» في هذه الحال ، لأنها أضيفت وحذف صدر صلتها ولكن  
 المعروف من مذهب الكوفيين أن «أباً» إذا كانت موصولة كانت معربة في  
 جميع الأحوال كما تقدم بيانه ، وجاء في «الانصاف» ذهب الكوفيون الى أن  
 «أيهم» إذا كان بمعنى الذي وحذف العائد من الصلة ، معرب ، نحو قولهم :  
 «لأضربن أيهم أفضل» وذهب البصريون الى أنه مبني على الفهم ، ولعله  
 سها قلم «الموفي» فجعل المذهب البصري في هذه الحالة كوفياً !

(١) في شرح الرضي : واجاز الكوفيون حذف غير الألف واللام من  
 الموصولات الاسمية خلافاً للبصريين ، قالوا : قوله تعالى : «وما منا إلا له مقام  
 معلوم» أي الأ «من» له مقام ، وقول حسان بن ثابت شاعر الرسول (ﷺ) :

أمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء ؟ !

اصل الكلام : أمن يهجو رسول الله ، ومن يمدحه وينصره سواء ؟ ؟

فحذف الموصول وأبى صلته .

المنصوب المحذوف وتوكيده <sup>(١)</sup> ويحيى له الحال مؤخره اتفاقاً ، ومتقدمة عند ثعلب خلافاً لهشام <sup>(٢)</sup> ، ولا تكون الصلة إلا خبرية ، خلافاً للكسائي <sup>(٣)</sup> ، و « ذو » في طي . كـ « ما » الموصولة <sup>(٤)</sup> ، وعند بعضهم كالذي ، ومؤنثه ذات ، وجمعها ذوات . روى الفراء <sup>(٥)</sup> .

(١) عبارة الأشموني : إذا حذف العائد المنصوب بشرطه ، ففي توكيده والعطف عليه خلاف ( نحو جاء الذي ضربت نفسه و : جاء الذي ضربت وعمراً ) . اجازة الأخفش والكسائي ، ومنعه ابن السراج واكثر المغاربة ، وعلق الصبان على قوله : اجازة الأخفش بقوله : تبع في المزو للأخفش الشيخ المرادي ، والذي تغيره : اللع عنه كما في المعني ، والاخفاشة ثلاثة ، لكن المراد عند الإطلاق ابو الحسن الأخفش ، شيخ سيبويه قاله الشيخ يحيى ٥١ ( ٢١٥ / ١ ) .

(٢) عبارة الأشموني أيضاً : فان كانت الحال متقدمة نحو : هذه التي مجردة عانت ، فأجازها ثعلب ومنها هشام . (٣) ذهب الكسائي الى أنه يجوز أن تكون صلة الموصول جملة إنشائية ، فمن ذلك قول جميل بن ممر العنبري ( ٥٨٢ ) المعروف بجميل بثينة :

وماذا عسى الواشون ان يتحدثوا سوى أن يقولوا إني لك عاشق  
« ما » اسم استفهام مبتدأ ، وذا اسم موصول خبره ، وجملة عسى واسمها وخبرها صلة الموصول ، والتقدير : « وأي شيء الذي عسى الواشون الخ » واجاب المانعون بأن ( ماذا ) كلها اسم استفهام ، وليست « ذا » موصولة . (٤) وتكون للعاقل وغيره ، واشهر لغاتهم فيها أنها تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفرداً ومثنى ومجموعاً ، تقول جاءني ذو قام وذو قامت وذو قاما الخ . ومنهم من يقول في المؤنث المفرد جاءني ذات قامت وفي جمع المؤنث جاءني ذوات فمن .

(٥) في الأشموني : بمض طي . الخ ( بذو ) تاء التأنيث مع بقاء البناء على الضم ، حكى الفراء : « بالفضل ذو فضلكم الله به ، والكرامة ذات اكرمكم الله بها » ولم يذكر المؤلف رحمه الله ما رواه الفراء فأثبتناه في هذه التعليقة .

**الكنايات<sup>(١)</sup>** — كيت وذبت للقصة<sup>(٢)</sup> ، وكم<sup>(٣)</sup> ورب وكأين للعدد ، وكذا « كم » استفهامية ومميزها مفرد او مجموع منصوباً<sup>(٤)</sup> ، وجوز جرّه الفراء بين مقدرة<sup>(٥)</sup> ، ووافقه الخليل وسيبويه من البصريين ، وخبرية ومميزها مفرد او مجموع ، مجروراً بين مقدرة<sup>(٦)</sup> فيجوز فصلها بحلّ أو جارٍ أو غيرهما ، نحو :

(١) المراد بالكنايات : الفاظ مبهمة يعبر بها عما وقع في كلام متكلم مفسراً ، إما لإيهامه على المخاطب ، او لتسليان او اغتر ذلك . (٢) يكئى عن الحديث والقصة بكيت وذبت ، وهما مبتتان انبأتهما عن الجمل ، تقول : كان من الأمر كيت وكيت وذبت وذبت ، ( و كان شانية خبرها « كيت وكيت » و من الأمر ، بيان متعلق بأعني ) وبتاؤهما على الفتح أكثر ، لتقل الباء كأين وكيف او لكونها في الأغلب كناية عن الجملة المنصوبة المحل . (٣) ذهب الكوفيون الى أن « كم » مركبة لأن الأصل عندهم في « كم » : « ما » زبدت عليها كاف التشبيه مثل « كأتين وكذا » لأن « ما » في الموصولات للمجهول ماهيته ، فهي في إيهام « أي » ، وذا « حذف ألفها وسكن الميم . (٤) قال الرضي : ولا يكون مميز « كم » الاستفهامية مجموعاً - كميز المرتبة الوسطى - خلافاً للكوفيين اي فإنهم يجيزون جمع التمييز نحو : كم شهوداً لك ؟ (٥) الجر عند الزجاج بسبب اضافة كم الى مميزه كما في الخبرية . والجوز قصد تطابق « كم » ومميزه جراً ، وعند النحاة هو مجرور « بين » مقدرة ، وهو مذهب الفراء كما قال « الموفي » نحو : بكم اشترت هذا ؟ أي بكم من درهم . (٦) الجر في مميز الخبرية بإضافتها اليه خلافاً للفراء ، فإنه عنده بين مقدرة نحو : بكم درهم اشترت هذا ؟ اي بكم من درهم . وإنما جوز الفراء عمل الجار المقدر هاهنا - وإن كان في غير هذا الموضع نادراً - لكثرة دخول من على مميز الخبرية نحو : « وكم من ملك ، وكم من قرية » والشئ إذا عرف في موضع ، جاز تركه لقوة الدلالة عليه .

كم دون مية <sup>(١)</sup> موافقها مال بها إذا تيممها الخريت ذو الجلد  
 و : كم بجودٍ مقرفٍ <sup>(٢)</sup> نال العلا وكرمٍ بخله قد وضعه  
 و : كم في بني بكر بن سعد سيدٍ <sup>(٣)</sup> ضخم الدسيعة ماجد نقّاع  
 و : كم نالني منهم فضلاً <sup>(٤)</sup> على عدم  
 و : تؤم سناناً وكم دونه من الأرض محدودبا <sup>(٥)</sup> غارها  
 والأكثر الاتيان (بن) لو فصل بتمد <sup>(٦)</sup> . وكأين للتكثير <sup>(٧)</sup> ، ومميزها

(١) إن فصل بين الخبرة ومميزها جاز جرؤه عند الفراء لأنه يجره «بن» المقدرة ، لا بالاضافة ، - وغيره بوجب نصبه حملاً على الاستفهامية ، اذ لا يمكن الاضافة مع الفصل - تخفض في البيت الأول « مومة » مع الفصل بالحل .  
 (٢) المقرف : الذي داني المهجين من الفرس ، وغيره الذي أمه عربية وابوه ليس كذلك لأن الاقواف من قبيل الفعل ، والمهجنة من قبل الأم ، والشاهد في خفض «مقرف» مع الفصل بالجار . (٣) خفض «سيد» مع الفصل بالجار والمضاف . (٤) الجر مع الفصل بالجملة كما في هذا الشطر لا يميزه إلا الفراء بناء على مذهبه المتقدم ، وثمة البيت : « اذ لا اكاد من الافتار اجتمل » جملت اللحم واجملته اذا أذجه ) . (٥) فصل بالحل وبالجار ، وقال الرضي الذي خلصنا عنه كثيراً عما تقدم : وبعض العرب بنصب «مميز» كم «الخبرة ( كما رأيت في البيتين الأخيرين اللذين اوردهما «الموفي» ) مفرداً كان أو جمعاً بلا فصل أيضاً ، اعتماداً في التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال ، فيوز على هذا أن تكون « كم عممة » بالنصب خبرية . وانما انجرت ميمز الخبرة المفرد - وهو اكثر من الجمع - لأن كم للتكثير ، فصار مميزه كميز العدد الكثير ، وهو المائة والألف وما يتضاعف منها ، فاستغنى بذلك . (٦) اثلاً يلتبس المميز بفعل ذلك الفعل نحو قوله تعالى : « كم تركوا من جنات وعيون - وكم أهلكتنا من قرية » . (٧) فهي مثل كم في التركيب ، وفي إفادة التكثير ولزوم المصدر .

منصوب مفرد<sup>(١)</sup> ، او مجرور (بِن) مذكوراً<sup>(٢)</sup> ، وفيه خمس لغات : كَأَيْنَ وهي الأفتح ، وكَأَيْنَ على وزن كاعن ، وكَأَيْنِ مثل كَعَيْنِ وكَيِّنِ مثل كيعن ، وكَأَنَّ مثل كعن . و« كَذَا » إذا كانت للعدَد فتميز كتمييز العدَد المكثف عنها<sup>(٣)</sup> . وليس له الصدارة ، و ( رَبُّ ) مثلها<sup>(٤)</sup> ، ويميزها مجرور . ويقع مكثف مفسر<sup>(٥)</sup> بمفرد ، فيجوز الافراد ، والمطابقة<sup>(٦)</sup> .

محمد بن هبة البيطار

( يتبع )

(١) كقوله :

اطرد اليأس بالرجا فكأينُ أَلماً حُمَّ يُسْرُه بعد عُسْر  
فكأين مبتدأ و ( أَلماً ) تمييز لها ، وجملة حُمَّ يُسْرُه خبر المبتدأ ، والمعنى لا تيأس ، وتوج حصول الفرج بعد الشدة فكم من ألم - صاحب ألم حسبي او معنوي - قدر الله يسره بعد عُسره ، كفتهاه بعد فقره ، وكظفوه بعد غلبه وقهره « ولينصرن الله من ينصره ، إن الله لقوي عزيز » .

(٢) نحو : « وكَأَيْنُ من قرية » . (٣) وتوافق كأين في التركيب من كاف التشبيه وذا الاشارية ، وفي البناء ، والاهتمام ، والانتقال الى التمييز . وفي الرضي : وكفي بعضهم ( بكذا ) المميز يجمع نحو كذا درهم عن ثلاثة وبابها ، وبالمكرر دون عطف عن احد عشر وبابه ، وبالمكرر مع العطف عن احد وعشرين وبابه . (٤) ذهب الكوفيون إلى أن « رَبُّ » اسم ، حملاً على « كم » لأن « كم » للعدد والتكثير ، و « رَبُّ » للعدد والتقليل فكما أن « كم » اسم فكذلك « رَبُّ » . (٥) كذا في الأصل .

(٦) تدخل « رب » في الكلام على مكثف غيبة ملازم للافراد والتذكير ، والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى . والكوفيون يجيزون مطابقة الضمير لفظاً تقول رَبُّهَا امرأةٌ ورَبُّهَا رجلين وهكذا .

## الموئي في النحو الكوفي

للمير صدر الدين الكنفراوي الاستاذ ابو الحنفى

علق عليه الأستاذ محمد بهجة البيطار

- ٦ -

الأصوات : ما حكي به صوت مهمل كغاق<sup>(١)</sup> وطق<sup>(٢)</sup> أو صوّت به  
طبعاً كوى<sup>(٣)</sup> أو لمعنى كخ<sup>(٤)</sup> .

المركبات : ما ركب بلا نسبة<sup>(٥)</sup> فان تضمن حرفاً بنياً كبينَ بينَ ،  
وبيتَ بيتَ<sup>(٦)</sup> وأحد عشر وواحد عشر ، وإحدى عشرة ، وثلاثة عشر ،  
وثلاث عشرة ، إلى تسعة عشر وتسع عشرة ، وبضعة عشر ، وبضع عشرة ،  
والخادي عشر ، والحادية عشر ، إلى التاسع عشر ، والتاسعة عشر وأعرّبوا

(١) لحكاية صوت الغراب . (٢) اصوت وقع الحجارة . (٣) للمتعجب ،  
وآء للمتوجع أو المتعجب فالصوت دالٌّ على المعنى طبعاً لا وضعاً . (٤) للبعير  
المراد إناخته . (٥) اي امم واحد حاصل من تركيب كلمتين ، وبني  
الأول لكونه محتاجاً الى الثاني فشابه الحرف ، وبني الثاني لتضمن الحرف  
العاطف ، وبنياً على الحركة للدلالة على عروض البناء وان لها في الأعراب  
أصلاً ، وعلى الفتح ليخف به بعض الثقل العارض من جعل كلمتين كلمة واحدة .  
(٦) قولهم : الأمر بينَ بينَ ، وهو جاري بيتَ بيتَ ، وأصله : بَيْتاً  
ليت أي ملاصقاً . وآتيك صباحَ مساءً ، وتفرق العدوّ شذراً مذراً  
- هو من المركب تركيب المزج المبني على فتح الجزئين . ومنه المركب العددي  
من احد عشر الى تسعة عشر ، وقد مرّ تركيبه في بحث «أسماء العدد» السابق .



الجزء الأول من اثني عشر واثنتي عشر ، وإلا فتح أولهما كسيبويه وبعلبك  
إلا نحو قالبتلا ومعدى كرب<sup>(١)</sup> .

المحلّات المبنية<sup>(٢)</sup> : منها ما أضيف إلى منوي من الجهات الست وتسمى

«غايات»<sup>(٣)</sup> كقبيل وبعد ، وأمام وقدّام ، وخلف ووراء ، وأول وأسفل .  
وحمل عليه لا غير وحسب<sup>(٤)</sup> . ومنه حيث ويضاف إلى الجملة<sup>(٥)</sup> دون المفرد

(١) ففسكن ياؤه ، و ( قالى قتلا ) امم مكان . ثم إن البناء المذكور مقيد  
بوجود الظرفية والحالية ، فتمت فقدت تعيّنت الإضافة ، ووجب الرجوع إلى الاعراب ،  
فتقول : هذا أمرٌ بينَ بينٍ مثلاً . قال ابن هشام : ولم يقع في التنزيل تركيب  
الأحوال ولا الظروف ، وإنما وقع فيه تركيب الأعداد نحو : «إني رأيت  
أحد عشر كوكباً» ، «فأثرت منه اثنتا عشرة عينا» .

(٢) إنما بنيت هذه المحلّات ( الظروف ) عند قطعها عن المضاف إليه لمشايتها  
الحرف ، لاحتياجها إلى معنى ذلك المحذوف ( المنوي ) .

(٣) سميت هذه الظروف ( أي المحلّات ) المقطوعة عن الإضافة «غايات»  
لأنه كان حقها في الأصل أن لا تكون غاية لتضمنها المعنى النسبي ، بل تكون  
الغاية هي - المنسوب إليه ، فلما حذف المنسوب إليه وضمت معناه استغرب صيرورتها  
غاية لمخالفة ذلك لوضعها ، فسميت بذلك الاسم لاستغرابه ( الرضي ٢ / ٩٦ ) .

(٤) شبه «غير» بالظروف - المحلّات - والغايات لشدة الإيهام الذي فيها  
كما في الغايات ، لكونها جهات غير محصورة ، والإيهام «غير» لا تعرف بالإضافة ،  
فلما حذف منها المضاف إليه بنيت على الضم لمشايتها للغايات بالإيهام . وأما  
«حسب» فجاز حذف ما أضيف إليه لكثرة الاستعمال ، وبني على الضم تشبيهاً بغير  
إذ لا يتعرف بالإضافة مثله كما مرّ في باب الإضافة ( انظر هذا الشرح ص ٤٩ ) .

(٥) نحو جلست حيث جلس زيد وحيث زيد جالس .

خلافاً للكسائي مستدلاً بقوله: «حيث ليّ العائم»<sup>(١)</sup>.  
 وإذ ، وإذا ، ولما ، ومتى ، وأيان ، وأنسى ، ومئذ ، ومنذ ، ولدى ،  
 ولدن ، وقط ، وعوض ، والآن ، وأمس . وقد يضاف العرب إلى جملة ،  
 أو إذ ، فيجوز فتحه<sup>(٢)</sup> . وشبهه به «مثل» و«غير» مضافين إلى «ما» أو أن ،  
 أو أن<sup>(٣)</sup> .

(١) قال الفرزدق :

ونطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم ببض المواضي حيث ليّ العائم  
 الحبا جمع حيوة ؛ وأريد بها أوساطهم ، بيض المواضي : السيوف القواطع ،  
 لسيّ العائم : شدتها على الرءوس «فحيث» ظرف مكان وليّ العائم : مضاف إليه ،  
 والمعنى : نطعنهم في أوساطهم بعد ضربهم بالسيوف على رؤوسهم . وفي «الأوضح» :  
 ولا يقاس عليه خلافاً للكسائي . (٢) إن كان ما وليه فعل مبني فالبناء  
 أرجح للتناسب كقوله :

على حين عابت المشيب على الصبا . وقلت : ألمّا أصح والشيب وازع  
 وهو للناطقة الدنياني من قصيدة يعتذر فيها للنمان و(على) الأولى بمعنى (في)  
 والثانية للتعليل (على حين) متعلق (بأسبل) في البيت قبله . وجملة «عابت  
 المشيب» في محل جرّ بإضافة «حين» إليها . روي بخفض حين على الإعراب ،  
 وفتح على البناء وهو محل الشاهد . والمعنى : أسبلت العبرة وقت معابتي للشيب  
 حيث حلّ وارتمل الصبا ، وقلت لنفسى موبخاً : كيف لا أفيق من غفاتي والشيب  
 أكبر زاجر وواعظ ؟ وإن كان فعلاً معرباً أو جملة اسمية فالإعراب أرجح  
 عند الكوفيين وواجب عند البصريين قاله ابن هشام في أوضحه .

(٣) قال الرضي : وأما «غير» المضاف إلى ما صدره أن وأن و«مثل»  
 المضاف إلى ما صدره «ما» فيجوز بالاتفاق منهم إعرابها أو بناؤها قال تعالى :  
 «إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون» ففتح «مثل» مع كونه صفة لحق أو خبراً -

وزنُ فَعَالٍ<sup>(١)</sup> : ميني في الحجاز سواء كان مصدراً معرفة كفجَار ،  
أو علماً لمؤنث كحَدَام ، أو صفة لها منادي كيافسَاق .

— بعد خبر لاين . • ويجوز أن يكون منصوباً لكونه مصدراً ، بمعنى إنه لخلق تحققاً  
مثل حقيقة نطقكم . وقال :

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة في غصون ذات أوقال  
ففتح « غير » مع كونه فاعلاً ، لينمع ، ويجوز أن يكون بناؤه لتضمنه معنى (إلا)  
والأوقال جمع و قتل ، وهو ثمر الدوم . يريد ، لم يمنعها أن تشرب إلا أن  
صوتت حمامة فنفرت ( أي الوجناء ، وهي النافذة الشديدة ) وهذا البيت من  
قصيدة لابن الأسلت أبي قيس صبي بن عامر الأوسي . وعلة بنائها ( أي مثل  
وغير ) مشابهتها لا إذا وإذا ، لأنها مضافان من حيث المعنى إلى مصدر ما وليها ،  
ولأن فيهما الإعراب مثلها . والمبني<sup>٥</sup> . وهو ما ، وأن . وأن . واقع موقع ما اضيف إليه ،  
ولوثبت ما نقل الكوفيون . من إضافة الظروف إلى ما صدره أن المشددة ، أو الخففة .  
لجاز إعرابها وبنائها نحو ( مثل وغير ) وكذا يجوز اتفاقاً بناء الظروف المتقدمة على  
« إذ » في نحو « حينئذ » وإعرابها . قرئ قوله تعالى : « من خزى يومئذ » بفتح  
يوم وجره . وقوله : مثل وغير مضافين إلى ما أو أن أو أن ( أي مثل مع ما ،  
وغير مع أن مشددة ومخففة ) . انظر الرضي ( ٢ / ١٠٠ ) .

(١) ما كان على فَعَالٍ وهو علم على مؤنث مثل حَدَام وسَجَاحِر — اسم  
للكذابة التي ادعت النبوة — وسَكَاب اسم لفرس للعرب ، فيها ثلاث لغات :  
( إحداها ) لأهل الحجاز وهي البناء على الكسر مطلقاً ، وعليه البيت الشهير :

إذا قالت حَدَام فصدقوها فان القول ما قالت حَدَام

وحَدَام اسم امرأة الشاعر الجيم بن صعيب والد حنيفة وعجل . ( والثانية ) لبعض  
بني تميم ، وهي إعرابه إعراب ما لا ينصرف مطلقاً ( والثالثة ) لجمهورهم وهي  
التفصيل بين أن يكون مخثوماً بالراء فيبنى على الكسر : أو غير مخثوم بها —

اسماء الشرط : مَنْ ومَهْن<sup>(١)</sup> لأولي العلم ، وما لغيرهم ، وأي عام ، ومتى وأَيَّان للزمان ، ولَمَّا للماضي<sup>(٢)</sup> ، وإذا وإِذَا وإِذَا مَا ومهما للمستقبل ، وأين وأُنْسَى وحيثما للمكان . وكيف وكيفما للحال . وزاد الفراء حيث وإِذَا للمكان<sup>(٣)</sup> . فالمحلات : مفعول به دائماً للفعل الذي بعده<sup>(٤)</sup> إلا كيف وكيفما<sup>(٥)</sup> فإنها حالان قبل كل فعل ، غير باب علم فمفعول ثانٍ ، وأما غيرها فبتبدأ او فاعل

— فيمنع الصرف ، ومثال المختوم بها « سَفَّارٍ » اسم لماء ، « حَصَّارٍ » اسم لكوكب و « وَبَارٍ » اسم لقبيلة . و « ظَفَّارٍ » اسم لبلدة . وقال الأعمش (ميون بن قيس) :  
 ألم تروا إرما وعادا أودى بها الليل والنهارُ  
 وكرَّ دهرٌ على وبار فهلكت جهرة وبارُ  
 فبنى « وبارٍ » الأول على الكسر ، وأعرّب « وبار » الثاني .

(١) قال الزجاج ( — ٣١١ هـ ) هي مركبة من « مه » بمعنى كُفٌّ ، و « ما » الشرطية . ويقوتى قول الزجاج حكاية الكوفي عن العرب : « مهمن » بمعنى « مَنْ » في أدوات الشرط كما في قوله :

أماوي مهمن يستمع في صديقه أقاويل هذا الناس ماويّ بندم

الماوية : المرأة ، كأنها منسوبة الى الماء ، وماوية أيضاً : امم امرأة . اه من الرضي ومعنى البيت ظاهر . (٢) في المعنى : « الثاني من أوجه ( لَمَّا ) أن تختص بالماضي فتقتضي جملةين وجدت ثابتهما عند وجود أولاهما ، نحو لما جاءني أكرمته ، ويقال فيها حرف وجود لوجود ( ٢٠٢ / ١ ) . (٣) واجاز الفراء الجزم بهما بدون ( ما ) . (٤) أي إن الظروف الزمانية - متى وأَيَّان ، والمكانية - أين وأُنْسَى وحيثما ، تكون مفعولاً به دائماً للفعل الذي بعدها . وقد تقدم معنا قول المؤلف في بحث المفعول فيه : وحكمه حكم المفعول به ، وفي الكافية وشرحها : « إذ هو هو » . (٥) كيفا : هي امم مبهمة تضمن معنى الشرط ، فتقتضي شرطاً وجواباً مجزومين عند الكوفيين ، سواء ألحقتهما « ما » نحو : « كيفما تكن بكن قربنك » ام لا ، نحو : « كيف تجلس تجلس » .

او مفعول به لما بعده ، إلا (أي) فينوب عما يضاف اليه <sup>(١)</sup> . وقد يجرد إذا عن الشرط ، فيضاف الى فعل بعده ، وعامله فعل آخر <sup>(٢)</sup> ، وقد تكون للمفاجأة ، فهي إذا اسم محل مفعول فيه للجملة التي بعدها ، او مبتدأ بعده فاعله نحو : « كنت اظن أن العقرب اشدُّ لسمية من الزنبور فاذا هو هي » وهو اشهر من « اياها » بالاتفاق من الكسائي وغيره <sup>(٣)</sup> . وأخطأ من لم يفهم حيث قال : إن الكسائي انكر جواز رفعه <sup>(٤)</sup> . ومثل « اذا » « اذ » بعد « بينا » و « بيننا » وهي غالباً محل ما هو منصوب فيه لما بعده . وتجرد عن الحلية فيكون مفعولاً به او مضافاً اليه <sup>(٥)</sup> .

(١) فهي عامّة في اهل العلم وغيرهم وهي بحسب ما تضاف اليه ، فتنوب عن المحلّات ( اي الظروف ) الزمانية والمكانية وتكون « محلاً » وتنوب عن غيرهما فتكون غير ظرف ، فهي في قولك : « أئثمهم بقمم اقم معه » من باب مَن ، وفي قولك : « أيّ الدواب تركب اركب » من باب « ما » .

(٢) نحو : « إذا جاء زيد فأنا اكرمه » فاعمل « إذا » جوابها ، اي ما في جوابها من فعل او شبهه ، لأن صدر الكلام جملة اسمية ، و « اذا » وما أضيف اليه في رتبة التأخير كما في : « يوم تسافر أنا اسافر » ولم تعتبر فاء الربط مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها لأن تقدم الاسم لغرض - وهو تضمنه معنى الشرط الذي له الصدر - جوّز ذلك اه ( انظر الصبان على الاشتوني ج ٣ / ٥٢ ) .

(٣) تكلمنا على هذه الجملة في باب ( المكنيات ) فارجع اليه إن شئت .

(٤) قال الكسائي : العرب ترفع ذلك كله وتنصبه ( الانصاف - ٤١٢ ) من مناظرة الكسائي لسببويه في هذه المسألة وغيرها .

(٥) في المعنى مانصه : ( والرابع ) أن تكون للمفاجأة ، نص على ذلك سيبويه وهي الواقعة بعد بينا أو بيننا كقوله :

استقدر الله خيراً وارضين به فبينما العسر إذ دارت سياسير -

— وهل هي ظرف مكان او زمان او حرف بمعنى المفاجأة ، او حرف توكيد زائد ؟ ( أقوال ) وعلى القول بالظرفية ، فقال ابن جني : عاملها الفعل الذي بعدها لأنها غير مضافة اليه ، وعامل بينا وبيننا محذوف بفسره الفعل المذكور وقال الشلوبين « إذ » مضافة الى الجملة ، فلا يعمل فيها الفعل ، ولا في « بينا وبيننا » لأن المضاف اليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله ، وإنما عاملها محذوف يدل عليه الكلام و « إذ » بدل منها .

وبيت الشاهد هو من آيات لبعض بني عذرة ، وبعده :

وبينا المرء في الأحياء معتبط إذ صار في الرمن تعفوه الأعاصير

و « تعفوه » تصيره عافياً فانياً ، و « الإعصار » : ريح معلوم اه ( من المغني

وشرحه للأثير ١/٧١ ) .

هذا وإني أخلص من « انصاف الأنباري » ما لم يتعرض « الموفي » لذكره مما يتعلق بفعل الشرط وجوابه ، وأدعُ التفصيل والتعليل ، والترجيح بالدليل بين المذهبين الكوفي والبصري له ولشرح الرضي لتراجع فيها ، وإنما اقتصر على ما ذكرت تماماً للبحث :

١ — ذهب الكوفيون الى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار ، لأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط ، لازم له ، لا يكاد ينفك عنه ، ولما كان منه بهذه المنزلة من الجوار حمل عليه في الجزم فكان مجزوماً على الجوار ، والحمل على الجوار كثير قال زهير :

لعب الرياح بها وغيرها بَعدي سواقي المور والقطر

نخفض القطر على الجوار ، وان كان ينبغي أن يكون مرفوعاً لأنه معطوف

« على سواقي » ولا يكون معطوفاً على « المور » وهو الغبار ، لأنه ليس للقطر

سواف كاللور حتى يجعله عليه . ( يسمى ما تسفيه الريح من الغبار سواقي )

واختلف البصريون : فذهب الأكثرون الى أن العامل فيها أداة الشرط . —

أسماء الاستفهام: « مَنْ » لأولي العلم أيضاً، وما لغيرهم . فان دخلها الجار فجزوران<sup>(١)</sup> ، وإلا فمفعول به إن كان بعده ما ينصبه ، وإلا فابتداء ،

٢ - ذهب الكوفيون الى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد « إن » الشرطية نحو قولك: « إن زيد أتاني آتته » فانه يرتفع بما عاد اليه من الفعل من غير تقدير فعل ، وذهب البصريون الى أنه يرتفع بتقدير فعل ، والتقدير فيه: إن أتاني زيد ، والفعل المظهر تفسير لذلك الفعل المقدّر .

٣ - ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع في جواب الشرط ، فانه لا يجوز فيه الجزم ووجب الرفع نحو: « إن تأتي زيداً يكرمك » واختلفوا في تقديم المنصوب في جواب الشرط نحو « إن تأتي زيداً أكرم » فأباه أبو زكرياء ، يحيى بن زياد الفراء ، واجازه ابو الحسن علي بن حمزة الكسائي ، ولم يميزه الفراء . وذهب البصريون الى أن تقديم المرفوع والمنصوب في جواب الشرط كله جائز .

٤ - ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم المفعول بالجزء على حرف الشرط ، نحو: « زيداً إن تضرب أضرب » واختلفوا في جواز نصبه بالشرط فأجازه الكسائي ولم يميزه الفراء . وذهب البصريون الى أنه لا يجوز أن ينصب بالشرط ولا بالجزء .

٥ - ذهب الكوفيون الى أن « ان » الشرطية تقع بمعنى « إذ » وذهب البصريون الى أنها لا تقع بمعنى « إذ » واحتج الكوفيون بأنها قد جاءت كثيراً في كتاب الله تعالى وكلام العرب وأوردوا الشواهد عليها ، وأجاب البصريون عنها، وهذه المسائل الخمس التي أوردناها، بسوطة في كتاب (الإيضاح) (٣٥٢-٣٧٠) .

(١) في المغني: ويجب حذف ألف « ما » الاستفهامية إذا جرّت وإبقاء الفتحة

دليلاً عليها نحو: فيمّ والإمّ وعلامّ وبمّ وقال:

وأبيّ عام يعرب بحسب ما أضيف إليه . ومثي وأيان للزمان ، وأين للمكان ، إن كان بعدها ما ينصبها ففعل فيهِ ، وإلاّ فبتبدأ ذو الفاعل ، وكيف وكما وأنسى للحال ، أحوال قبل كل فعل ، سوى باب علم ففعل ثانٍ ، واسم الاستفهام عن العدد يعرب كالإعرابه .

**الأفعال :** يعمل المتعدي مطلقاً ، واللازم في غير المفعول به . ويعرب المضارع مجرداً عن نون جمع المؤنث ونوني التوكيد . وإعرابه رفع ونصب وسكون . فالفرد سوى المخاطبة بالضمّة والفتحة والسكون . وكذلك جمع المتكلم إلاّ المعتل اللام ، فيحذف آخره جزماً ، ويقدر الفتحة والضمّة في المعتل بالألف ، والضمّة في المعتل بغيره . والباقي بالنون رفعاً ، وحذفها فيها فتحاً وسكوناً<sup>(١)</sup> . فيرفع مجرداً عن الناصب والجازم ، ورافعه التجرد عند الفراء

— وتلك ولاية السوء قد طال مكثهم فحتمَ حتمَ العناء المطول ؟  
وهو للسكيت ( — ١٢٦ هـ ) من قصيدة طويلة من السبع الهاشميات ، ومن أبياتها بأولها :

ألا هل عمّ في رأيه منأمل وهل مدبر بعد الإساءة مقل ؟  
وعطت الأحكام حتى كأنها على نملة غير اني تنتحل  
كلام النبيين الهداة كلامنا وأفعال أهل الجاهلية تفعل  
وقد تقدم بيان هذه الأسماء وإعرابها في مجت ( أسماء الشرط ) الذي سبق هذا ، وبعضها في غيره مما تقدم ، ونَدَعُ الإكثار قصداً للاختصار الموعود به .  
(١) أي المضارع المتصل به الضمير البارز المرفوع ، وهو الألف والواو والياء يرتفع بالنون ، ينتصب ويجزم بحذفها ، وإنما جاز وقوع علامة رفع الفعل بعد فاعله . اعني الواو والياء والألف . لأن الضمير المرفوع المتصل كالجزء ، وسقوط النون في الجزء ظاهر لكونه علامة الرفع ، وكذا في النصب ، —



ومن تبعه . نفس المضارعة عند ثعلب . حرف المضارعة عند الكسائي<sup>(١)</sup> .

نواصب الفعل المضارع : وينصب « بأن » المصدرية<sup>(٢)</sup> . و « ان »

لنفي المستقبل ، ولا تفيده التأييد ولا التوكيد<sup>(٣)</sup> . و « كي » للسببية<sup>(٤)</sup> .  
ولا يدخل إلا على المضارع . ونحو : « كيمه » أصله : كي تفعل ماذا<sup>(٥)</sup> ؟  
ويتقدم معمول معمولها عليه ، نحو : النحو جئت كي اتعلم ، ولا يبطل عمله بالفصل  
عن فعله خلافا للكسائي<sup>(٦)</sup> . و « إذن » ينصب مستقبلاً ، وهي مصدرية ،

— لأن علامة الرفع لا تكون في حال النصب إلا أن الرفع في الواحد زال  
مع الناصب وجاء الفتح في موضعه ، وفي الأمثلة الخمسة زال الرفع إلا إلى بدل « الرضي » .  
(١) في الأشموني : الرفع له التجرد كما ذهب إليه حذاق الكوفيين منهم الفراء ،  
لا وقوعه موقع الاسم كما قال البصريون ، ولا نفس المضارعة كما قال ثعلب ،  
ولا حروف المضارعة كما نسب للكسائي ، واختار المصنف (أي ابن مالك)  
الأول (أي التجرد) (ج ٣ : ٢) وقال ابن هشام في أوضحه : رافع المضارع  
تجرده من الناصب والجازم وفاقاً للفراء ، لا حلوله محل الاسم خلافاً للبصريين  
لانتقاضه بنحو : هلا تفعل ؟ (أي لأن الاسم لا يحل بعد أداة التحضيض) (٣/٢٨١) .

(٢) وهي التي تلزم الفعلية وتؤولها بالمصدر ، وتنصب المضارع وتخلصه للمستقبل  
نحو : « يريد الله أن يخفف عنكم » وتأويلها : يريد الله التخفيف عنكم .  
(٣) في الأوضح : ولا تقتضي تأييد النفي ولا تأكيده خلافاً للزمخشري .  
(٤) أي سببية ما قبلها فيما بعدها . (٥) مذهب سيويوه وجمهور البصريين  
أن « كي » تكون حرف جر ومصدرية ، وذهب الكوفيون إلى أنها ناصبة للفعل  
دائماً وتأولوا « كيمه » على تقدير : كي تفعل ماذا ؟ (الأشموني) .  
(٦) نحو جئت كي فيك أرغب ، والكسائي يبيّنه بالرفع لا بالنصب .

ولم يفصل عنها معمولها إلا بالقسم<sup>(١)</sup> ، فلا يعمل إذا فصل بمعمول الفعل عند الفراء خلافًا للشيخ وهشام ، واختار الأول النصب ، والثاني الرفع<sup>(٢)</sup> .  
واختلف في اسميته وحرفيته<sup>(٣)</sup> .  
وتعمل « أن » مقدرة نحو : « وذهبت نفسي بعد ما كدت أفعله »<sup>(٤)</sup> .

(١) شرط النصب « باذن » ثلاثة (الأول) أن يكون الفعل مستقبلًا ، فيجب الرفع في « إذن تصدق » جوابًا لمن قال : « أنا أحبُّك » . (الثاني) أن تكون مصدرًا فان تأخرت نحو « أكرمك » إذن « أهملت » وكذا إن وقعت جوابًا لقسم كقوله :

عجبت لتركي خطة الرشد بعد ما بدا لي من عبد العزيز قبولها

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلمها وأمكنتني منها إذن لا أقبلها

والشاهد في قوله : لا أقبلها حيث رفعه لعدم تصدر « إذن » لكونها جواب

قسم سابق عليها في قوله : حلفت برب الراقصاتِ الى « مني » .

والشعر هو لكثير عزة ( - ١٠٥ هـ ) ، من قصيدة يتمدح بها عبد العزيز

ابن مروان ( ٨٦ هـ ) ، والد الإمام العادل عمر ( ١٠١ هـ ) وكان واليًا على مصر .

(الثالث) أن لا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم فيجب الرفع في نحو : إذن

هم يقومون بالواجب . (٣) أجاز الكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل ،

فلو قدم معمول الفعل على « إذن » نحو : « زبدًا إذن أكرم » فذهب الفراء

الى أنه يبطل عملها ، وأجاز الكسائي الرفع والنصب ، والاختيار حينئذ عند

الكسائي النصب ، وعند هشام الرفع . (٣) في الأشموني : الصحيح الذي

عليه الجمهور أن « إذن » حرف ، وذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم .

(٤) احتج الكوفيون لنصب « أن » محذوفة من غير بدل ، بقراءة عبد الله

ابن مسعود : « واذا أخذنا ميثاق بني اسرائيل : لا تعبدوا إلا الله » فنصب -

وينصب بجحى<sup>(١)</sup> ، ولام كي<sup>(٢)</sup> ، ولام الجحود<sup>(٣)</sup> ، وفاء السببية ، وواو الجمع ،

— ( لا تعبدوا ) بأن مقدرة ، لأن التقدير فيه : « أن لا تعبدوا إلا الله »

وقال عامر الطائي أو امرؤ القيس ( كما في اللسان ) :

فلم أر مثلاً خُباسةً واجدٍ ونهنت نفسي بعدما كدت أفعَلته

فنصب ( أفعَلته ) لأن التقدير فيه ( أن افعله ) فدل على أنها تعمل مع الحذف .  
والخُباسة : الغنيمة أو الظُّلّامة ، وقد همَّ بها ، ثم صرف نفسه عنها ، وكأنه  
عنى : الظلم بتذكيره الضمير في ( أفعَلته ) .

(١) أي من غير تقدير « أن » نحو قولك : أطع الله حتى بدخلك الجنة ،  
واذكر الله حتى تطلع الشمس ، أي كي بدخلك الجنة ، والى أن تطلع الشمس ،  
فقامت « حتى » مقام « كي » في الأولى و « أن » في « الثانية » وكلاهما ناصب ،  
فكذا ما قام مقامها . (٢) نحو : « جئتكم لتمعني » ويقال فيها ما قيل في  
« حتى » من أنها قامت مقام « كي » فنصبت مثلها . (٣) نحو : « وما كان  
الله ليعذبهم وأنت فيهم » وفي الانصاف : « ويجوز اظهار « أن » بعدها للتوكيد ،  
نحو : ما كان زيد لأن يدخل دارك ، ويجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام  
الجحد عليها نحو : ما كان زيد دارك ليدخل ، وذهب البصريون إلى أن الناصب  
للفعل « أن » مقدرة بعدها ، ولا يجوز إظهارها ، ولا يجوز تقديم مفعول الفعل  
المنصوب بلام الجحد عليها .

ودليل الكوفيين على جواز تقديم المنصوب على الفعل المنصوب بلام الجحد قول الشاعر :

لقد عدلتني أم عمرو ولم أكن مقاتلها ما كنت حياً لأسمعا

أراد : ولم أكن لأسمع مقاتلها ، وقد تم منصوب « لأسمع » عليه . وفيه لام  
الجحود ، فدل على جوازه : وفيه أيضاً دليل على صحة ما ذهبنا إليه من أن  
لام الجحود هي العاملة بنفسها من غير تقدير « أن » إذ لو كانت « أن » ههنا  
مقدرة لكانت مع الفعل بمنزلة المصدر ، وما كان في صلة المصدر لا يتقدم عليه  
(٣٤٧/٢) ثم ذكر احتجاج البصريين على أن الناصب « أن » المقدرة بعد اللام .

وتم<sup>(١)</sup> ، إذا كنَّ بعد أمرٍ ، أو نهي ، أو تمنٍّ ، أو ترجٍّ ، أو استفهامٍ ،  
 أو عرضٍ ، أو دعاءٍ بلفظ الخبرية ، وبأو ، بمعنى إلى ، وعاطف للفعل على الاسم ،  
 ويجوز ذكر «أن» بعده ، وبعد حتى ، ولام الجحود للتقوية .  
 قال الفراء : إن الفعل بعد الفاء ، والواو ، وأو ، منصوب على الخلاف<sup>(٢)</sup> .  
 وقال ثعلب : إن اللامان تنصبان لقيامهما مقام «أن»<sup>(٣)</sup> .

(١) ألحق الكوفيون «ثم» بالفاء والواو فأجازوا النصب بعدها ، واستدلوا  
 بقراءة الحسن «ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله ، ثم يدركه الموت» .  
 (٢) ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء ، في جواب  
 الستة الأشياء ، التي هي الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتثني والعرض -  
 ينتصب بالخلاف . وذهب البصريون إلى أنه ينتصب باضمار «أن» . وذهب  
 أبو عمر الجرمي إلى أنه ينتصب بالفاء نفسها ، لأنها خرجت على باب العطف  
 (أي خرجت عن بابها وهو العطف) ، وإليه ذهب بعض الكوفيين . ثم قال  
 في الانصاف - مقررًا حجة النصب على الخلاف - : ألا ترى أنك إذا قلت «إبتنا  
 فنكرمك» لم يكن الجواب أمراً ، فإذا قلت : «لا تنقطع عنا فنجفوك»  
 لم يكن الجواب نهيًا ، وإذا قلت : «ما تأتينا فمحدثنا» لم يكن الجواب نفيًا ،  
 وإذا قلت : «أين بينك فأزورك» لم يكن الجواب استفهامًا ( إلى أن قال )  
 فلما لم يكن الجواب شيئًا من هذه الأشياء كان مخالفًا لما قبله ، وإذا كان مخالفًا  
 لما قبله وجب أن يكون منصوبًا على الخلاف على ما بيننا . ( ٣٢٦/٢ ) .

(٣) أي لام كي ولام الجحود تنصبان وقول «الموفي» وقال ثعلب إن اللامان  
 تنصبان : هذا القول لغة أخرى في المثني ، وهي لزوم الألف رفعًا ، ونصبًا  
 وجرًا ، وهي لغة بني الحارث بن كعب وقبائل أخرى ، قال الشاعر :

فأطرق إطراق الشجاع ولورأى مساغا لناياه الشجاع لصمًا

(والشجاع) : الحية العظيمة و (المساغ) : المدخل والمنفذ «لصمًا» -

مبحث الجوازم : وقد ينصب بـ «لم» (١) ويجزم بـ «ولما» (٢) ، ولام الامر (٣) ، ويعمل محذوفاً نحو : اضرب ، فهو مجزوم بلام مقدرة (٤) ، ولا النهي (٥) ، وأدوات الشرط غير إمّا (٦) ولمّا (٧) انقافاً . و «لو» وفيه خلاف لابن الشجري

— ونيب والبيت للمتلحمس ( ٥٠ ق ٥٠ ) . واسمه جرير بن عبد العزى . والشاهد في قوله : «لناباه» حيث جاء المثني في حالة الجر بالألف . قال الأزهري ( ٣٣٠ - ) هكذا انشده الفراء (لناباه) على اللغة القديمة لبعض العرب ا ه وجعل منه «إن» هذان لساحران» انظر شروح الألفية في بحث المثني .

(١) حكاه اللحياني عن بعض العرب ، وقال في المعنى كقراءة بعضهم : «لم نشرح ، وقوله - اي الحارث بن المنذر الجرمي ( - ٥٢٥ ) :

في أي يوميّ من الموت أفيرُ أبومَ لم يُقدّرَ أم يوم قديرُ ؟

(٢) نحو : «لم بلد ولم يولد» «ولما يدخل الإيمان في قلوبكم» ويشتركان في الحرفية ، والاختصاص بالمضارع ، والنفي والجزم ، وقلب معنى الفعل للمضي ، وتنفرد «لم» بصاحبة الشرط نحو «وإن لم تفعل فما بلغت رسالته» ويجوز انقطاع نفي منفياً ومن ثم جاز لم يكن ثم كان ، وامتنع في «لما» . وتنفرد «لما» بجواز حذف مجزومها . كقاربت المدينة و «لما» أي : ولما ادخلها .

(٣) نحو «ينفق ذو سعة من سعته» . (٤) خلافاً للبصريين القائلين ببنائه على السكون ، وقد تقدم مثله . (٥) المطلوب بها الترك وهي تجزم ، بخلاف «لا» في النفي ، وقد سمع عن العرب الجزم بلاء النفي ايضاً إذا صلح قبلها «كي» نحو جئته لا يكن له علي حجة ولا يكون . ولا منع أن يجعل «لا» في مثله للنهي . (٦) قال في المعنى : واجاز الكوفيون كون «إمّا» هذه هي «إن» الشرطية و «ما» الزائدة ( ٥٤/١ ) .

(٧) نحو : «لما جاءني اكرمه» ويقال فيها : حرف وجود لوجود ، وقد تقدمت في بحث «اسماء الشرط» .

من البصريين في تمييز الجزم بها شاذاً في الضرورة<sup>(١)</sup> . وأما « كيف » و « كيفما » فيجزمان جوازاً ، ومثلها إذا . وجوز الفراء الجزم بإذ وحيث بلا « ما » وبلحق كلاً من أدوات الشرط<sup>(٢)</sup> . ويجزم الجزاء جوازاً<sup>(٣)</sup> نحو : إن تضرب أضرب زيداً . وقد ي حذف فعل الجزاء فلا يجب أن ( يكون ) فعل الشرط ماضياً ، أو مضارعاً بلم<sup>(٤)</sup> . ويجزم الجواب بعد الأمر والنهي والتمني والترجي والعرض كجزم الجزاء بشرط أن تسلط « إن » الشرطية على مضمون الأمر والنهي قبل أداة النفي خلافاً للشيخ ، فلا يجوز : لا تمدن

(١) في المعني (المسئلة الثالثة) لغلبة دخول « لو » على الماضي لم تجزم ، ولو أريد بها معنى « إن » الشرطية : وزعم بعضهم أن الجزم بها مطرد على لغة . وأجازه جماعة في الشعر منهم ابن الشجري ( ٥٤٢ هـ ) :

لو يشأ طار به ذو مبيعة لاحق الآطال نهد ذو خُصَل

طار به أي بالفارس المذكور في الببت قبله ، والمبيعة ( بالفتح ) النشاط ، واول جري الفرس وماع الفرس يبيع : جرّى ، واللاحق الضامر ، والآطال مفردا إطل ( بسكون الطاء ) وكسرهما مع كسر المعز فيها وهي الخاصرة ) فاستعمل الشاعر الجمع فيما فوق الواحد ، والنهد : الجسيم . والخصل ( بضم الخاء وفتح الصاد ) جمع خصلة - وهي القطعة من الشعر . (٢) تقدم البحث في هذه الأدوات وعملها في « أسماء الشرط » قبل صفحات ، فلا نعيده . (٣) الذي في الأشموني مانصه : وقيل بالجواري ( بالزاء لا بالزاي ) ويمكن الجمع بين الجوار والجواز . (٤) في الأشموني : كل موضع استغني فيه عن جواب الشرط ، لا يكون فعل الشرط فيه إلا ماضي اللفظ أو مضارعاً مجزوماً بـ « لم » نحو : « وائبن سألتهم من خلقهم ليقولن الله » ونحو : « لئن لم تنته لأرجننك » وقوله :

لئن تك قد ضافت عليكم بيوتكم ليعلم ربي أن بيتي واسع

فضرورة ، واجاز ذلك الكوفيون إلا الفراء ١٠٥٠ هـ باختصار ( ٦٨/٢ ) .

من الأسد بأ كلك خلافاً له<sup>(١)</sup> ، وقد عزي قوله الى جميع الكوفيين<sup>(٢)</sup> .  
ويجوز جزم خبر الموصول بفعل او محل ، و « كل » المضاف الى نكرة موصوفة  
بها ، نحو الذي يأتيني أحسن اليه<sup>(٣)</sup> .

والأصل في الجزاء التقدم على الشرط . وقد يجزم بـ « لن »<sup>(٤)</sup> .  
واذا فصل الجزاء عن الشرط بالمرفوع فالرفع نحو :

يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع اخوك تُصرع<sup>(٥)</sup>

محمد بن هبة السطار

( يتبع )

(١) قال ابن مالك في ذلك :

وشرط جزم بعد نهي أن تضع « إن » قبل « لا » دون تخالف بقع  
اي لا يجوز الجزم عند سقوط الفاء بعد النهي ، إلا بشرط ان يصح المعنى  
بتقدير دخول « إن » الشرطية على « لا » فتقول : « لا تدن من الأسد تسلّم »  
يجزم « تسلّم » إذ يصح « إن لا تدن من الأسد تسلّم » ولا يجوز الجزم في قولك :  
« لا تدن من الأسد بأ كلك » إذ لا يصح « إن لا تدن من الأسد بأ كلك »  
واجاز الكسائي ذلك ، بناء على أنه لا يشترط عنده دخول « إن » على « لا »  
فجزمه على معنى « إن تدن من الأسد بأ كلك » . راجع شرحي ابن عقيل والأشموقي .  
(٢) في شرح الكافية : لم يخالف في الشرط المذكور غير الكسائي ،

وقال المرادي وقد نسب ذلك إلى الكوفيين . (٣) ونحو : كل تلميذ يجتهد  
اكرمه ، فالمبتدأ هنا أشبه اسم الشرط في عمومته ، واستقبال الفعل ، وكونه سبباً  
لما بعده . (٤) ذكر الحماني أن ذلك لغة لبعض العرب يجزمون بالنواصب  
وينصبون بالجوازم (راجع شواهد المعنى للسيوطي ص ٢٣٣) . (٥) التقدير فيه :  
إنك تصرع إن يصرع اخوك ، ولولا أنه في تقدير التقديم وإلا (كذا) لما جاز  
ان يكون مرفوعاً ، ولوجب ان يكون مجزوماً ( الانصاف ٣٦٤ ) وقال الرضي :  
واما الكوفيون فلا يجوزون جزم جواب الشرط إذا تقدمه المرفوع لأن الجزم  
عندهم بالجوار ، وقد زال الجوار بفصل المرفوع ( ٢ / ٢٣٨ ) .

# الموفي في النحو الكوفي

## للسيد صدر الدين الكنتراوي الاستاذ بولي الحنفي

### علق عليه الأستاذ محمد بهجة البيطار

- ٧ -

ومثله المنصوب عند الفراء خلافًا للكسائي إذا كان محلاً نحو: إن تجيء  
عندي اضربك<sup>(١)</sup> . ويجوز تقديم معمول الجزاء المحزوم على أداة الشرط نحو:  
زبدًا إن تجيء ، اضرب<sup>(٢)</sup> . وأما تقديم معمول الشرط عليها فجوزها الشيخ  
دون الفراء نحو: زيد إن تجيء اضرب<sup>(٣)</sup> .

(١) وفيه أيضاً (أي الرضي): « فإن تقدمه المنصوب فالفراء يمنع أيضاً جزم الجواب  
مطلقاً كما في المرفوع للعللة المذكورة ، والكسائي يفصل في الفاصل ، فإن كان ظرفاً  
للجزاء لغواً جزم الجزاء ، لأنه كلاً فصل ، نحو: إن تأتني اليوم ، غداً أنك ،  
وان تأتني إليك أقصد ، وإن لم يكن ظرفاً لم يجز للعللة المذكورة اه .  
(٢) أي لأن الأصل في الجزاء ان يكون مقدماً على « إن » كقولك:  
« اضرب إن تضرب » وكان ينبغي أن يكون مرفوعاً ، إلا أنه لما أختار  
النجزم بالجوار على ما بيننا ، وان كان من حقه ان يكون مرفوعاً ، كقوله:  
يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تُصرعُ  
والتقدير فيه : إنك تُصرعُ إن يصرع أخوك ( من الإيصال ) .

(٣) وقال الرضي : وأما تقديم معمول الشرط على أدواته فأجازه الكسائي  
دون الفراء ، ( قال ) : واعلم أنه اذا تقدم على أداة الشرط ما هو جواب من  
حيث المعنى فليس عند البصريين بجواب له لفظاً ، لأن للشرط صدر الكلام ،  
بل هو دال عليه كالعوض منه ، وقال الكوفيون بل هو جواب في اللفظ أيضاً  
لم ينجزم ، ولم يصدر بالفاء لتقدمه ، فهو عندهم جواب واقع في موقعه كما ذكرناه . -



مُثَمَّ إن كان الجزاء ماضياً انقلب بالأداة مستقبلاً<sup>(١)</sup> امتنع الفاء فيه<sup>(٢)</sup> ، وإن كان مضارعاً خُصَّ بها للاستقبال<sup>(٣)</sup> ، وإن لم يتأثر بها أصلاً وجبت كالاسمية والانشائية والفعل الجامد ، والماضي مع قد ، والمضارع مع ما أو السين أو سوف<sup>(٤)</sup> . وقد يقوم المفاجأة مقام الفاء<sup>(٥)</sup> . ويجوز أن يكون الشرط جملة اسمية نحو : إن امرؤ هلك<sup>(٦)</sup> وقوله :

— انما ينجزم على الجوار إذا تأخر عن الشرط . فترتبة الجزاء عند البصرية بعد الشرط ، وعند الكوفية قبل الأداة كما مر اه .

(١) لأنه لازم الشرط الذي هو مستقبل ، ولازم الشيء ، واقع في زمانه .  
(٢) في الرضي : وإذا كان الجزاء ماضياً بغير « قد » لفظاً أو تقديرأ ، لم يجوز الفاء ( نحو ان نصحت لي شكرت لك ) .

(٣) أي وقد كان قبل دخول أداة الجزم عليه يحتمل الحال والاستقبال .  
(٤) يعني بتأثر الجزاء بالأداة تخليصه للاستقبال إن كان مضارعاً ، وقلبه إليه إن كان ماضياً ، فإن لم يتأثر بها وجب دخول الفاء عليه كجملة الاسمية الخ فتدخل على المضارع المصدر بالسين وسوف وان لتمحُّضه للاستقبال بدون أداة الشرط ، وكذا في الانشائية لتجردها عن الزمان ، وفي الطلبية لتمحُّضها للاستقبال ، وتدخل على الماضي الباقي على معناه وذلك إذا كان مصدرأ بقدر ظاهرة أو مقدرة ، لأنه إذن متمحُّض للماضي وذلك لأن « قد » لتحقيق مضمون ما دخلت عليه ماضياً كان أو مضارعاً . ( انظر الرضي ٢/٣٤٥ ) . (٥) أي ويجوز قيام « إذا » الفجائية مقام الفاء ، وفي التنزيل : « وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون » . (٦) في الرضي : وكلمة « إن » لأصالتها في الشرطية ، وكونها « أم الباب » جاز أن تدخل اختيارأ على الاسم بشرط أن يكون بعده فعل . فان كان ذلك الاسم مرفوعاً فهو عند الجمهور مرفوع بفعل مضمر يفسره ذلك الفعل الظاهر ، وذهب بعض الكوفيين الى أن رفعه على الابتداء لكنه —

إذا باهلي<sup>١</sup> تحته حنظلية له ولد منها فذاك المذرع<sup>(١)</sup>  
 ثم إن الأفعال المتعدية منه ما يتعدى الى واحد ، كضرب<sup>(٢)</sup> ، وإلى  
 اثنين وهما متغايران كأعطيت ، ومتوافقان وهو أفعال القلوب<sup>(٣)</sup> ، ومنه ما يتعدى  
 إلى ثلاثة وهو باب « أعلّم »<sup>(٤)</sup> .

— مبتدأ يجب كون خبره فعلاً لطلب كلمة الشرط الفعل سواء وليها أو لا ،  
 ونقل عن الاخفش في مثله أنه مبتدأ ، لكن العامل عنده في المبتدأ هو الابتداء ،  
 وعند الكوفيين الخبر أو الضمير في الخبر كما تقدم في باب المبتدأ ( ا هـ ملخصاً ) .  
 (١) (حنظلية) نسبة لحنظلة ، أشرف قبيلة في تميم ، والبيت للفردق ،  
 والمذرع ( بالذال المعجمة ) من أمه أشرف من أبيه ، واشتهرت باهلة بالخسة ،  
 وأصل باهلة امم امرأة من همدان ، كانت تحت معن بن اعصر بن سعد بن قيس  
 ابن عيلان ( بالمهمله ) فنسب ولده اليها ( ملخصاً عن الأمير على المعنى ) .  
 (٢) ونصّر وعرف وفهيم . (٣) إنما قيل لها ذلك لأن معانيها  
 قائمة بالقلب . يعني أن المتعدي إلى اثنين على ضربين : إما أن لا يكون مفعولاه  
 في الأصل مبتدأ وخبراً ، كأعطيت زبداً درهماً ، (فهما متغايران) ولا حصر  
 لهذا النوع من الأفعال ، وإما ان يكونا في الأصل مبتدأ وخبراً كعلمت  
 زبداً قائماً (فهما متوافقان) وعند الكوفيين ثاني مفعولي باب علمت حال ،  
 وكذا قالوا في خبر « كان » أيضاً ( أي نصب على الحال كما ترى في الانصاف )  
 (٤) (٤٨٩/٢) . (٤) تدخل الهزرة على فعلين من جملة الأفعال المتعدية الى  
 اثنين وهما من أفعال القلوب فيزيد بسبب الهزرة مفعول آخر ، موضعه الطبيعي  
 قبل المفعولين ، والعادة جارية بأن يذكر الذات أولاً ، ثم اللفظ الدال على المعنى  
 القائم بها كما في المبتدأ والخبر ، فعنى : أعلمتك زبداً منطلقاً حملتك على أن تعلم  
 زبداً منطلقاً .

أفعال القلوب . علمت <sup>(١)</sup> ووجدت <sup>(٢)</sup> لليقين ، وحسبت <sup>(٣)</sup> وخات <sup>(٤)</sup>

(١) نحو قوله :

علمتك الباذلَ المعروفَ فانبعثت اليك بي واجفات الشوق والأمل  
والبيت لم ينسب لقائل معين ، وإعرابه ظاهر ، والمعنى : أيقنت بأنك جواد  
كريم ، ولهذا أعمت المطيَّ وساقفتي النوازع اليك . وتقول : وجفَّ البعير  
- مثل وعد - وجفًا ووجيفًا : اذا سار ، وأوجفه صاحبه ، وفي التنزيل : « فما  
أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب » . وقد تعدى فعل ( علم ) الى اثنين كاف  
الخطاب و « الباذل » وقد تأتي علم بمعنى عرف ، فتتعدى لواحد ، وقد تأتي  
بمعنى : صار « أعلم » أي مشقوق الشفة العليا ، فلا تتعدى أصلاً .

(٢) نحو « تجدوه عند الله هو خيراً » فان كانت بمعنى أصاب : تعدت إلى  
واحد ، ومصدرها الوجدان ، او بمعنى حزن : فهي لازمة .

(٣) كقوله :

وكننا حسينا كلَّ بيضاء شحمةً عشية لاقينا جذام وحميرًا

وهو لزفر بن الحارث الكلابي . جذام وحمير قبيلتان .

يثرَّب الشاعر على قومه حين ظنوا بعودهم الضعف وهو قوي شديد ، ولكنه  
يصف قومه بالشجاعة والثبات لأنهم صمدوا لأعدائهم وقادومهم ، وقد وصف  
مخاربي قومه بأنهم أثبت عند اللقاء ، وأصبر على الموت فقال :

سقيناهموا كأساً سقونا بثلبها ولكنهم كانوا على الموت أصبراً

ولو كان لنا يوم فلسطين مثل هذا الإنصاف ، والاعتراف بقوة الخصوم ،  
لكنا أعددنا القوة ، وصدقنا اللقاء ، وقهرنا الأعداء ، فحسبنا الله ونعم الوكيل .

(٤) كقوله :

إخالك إن لم تغضض الطرف ذا هوى يسومك ما لا يستطيع من الوجد

والمعنى : إن لم تغضض بصرك قادم الهوى الي ما لا تستطيع تحمله من الحزن .

للظن ورأبت<sup>(١)</sup> وزعمت<sup>(٢)</sup> لها .

تنصب جزئي الجملة الاسمية<sup>(٣)</sup> ، ومن خواصها عدم الاقتصار على أحدهما<sup>(٤)</sup> ،

— والآلام و « إن لم تفضض » شرط ، جوابه ما قبله وهو « إخالك » المضارع المرفوع ، على قاعدة الكوفيين في أن الأصل في الجزاء التقدم على الشرط ، وأن يكون مرفوعاً لتقدمه ، فهو عندهم جواب واقع في موقعه كما تقدم ، وإنما ينجزم على الجوار إذا تأخر عن الشرط ( أما عند البصريين « فأخالك » في البيت دليل الجواب ، وهو كالعوض عنه كما سبق ، وقد تعدى فعل « إخال » إلى « الكاف وذا هوى » . ( ٢١٠ ) أي لليقين والظن ، كقوله جل ثناؤه : « إنهم يرونه بعيداً ونراه قريباً » فمعمولاً الأولى ( الماء ) في يرونه و ( بعيداً ) ومعمولاً الثانية ( الماء ) من نراه و ( قريباً ) والأولى للظن والثانية لليقين ، أي يظنون البعث ممتعاً ، ونراه واقعاً لا محالة . وفي معنى اليقين والظن يأتي الفعل الثاني « زعم » فيتعدي الى اثنين . ( ورأى ) بمعنى الرأي أي المذهب يتعدى إلى واحد ، نحو رأى أبو حنيفة حيل كذا . وكذا « زعم » إن كان بمعنى كفل أو ضمن . تعدى الى واحد . ( ٣ ) أي تنصب أفعال القلوب جزئي الجملة الاسمية ، لأن الفعل الداخل على الجملة لا بد أن يعمل في جزئها لتعلق معناه بضمونها .

(٤) قال في الكافية : ومن خصائصها أنه إذا ذكر أحدهما ذكر الآخر

بخلاف باب « أعطيت » وفي شرحها : اعلم أن حذف المفعولين معاً في باب ( أعطيت ) يجوز بلا قرينة دالة على تعيينها فتحذفها نسبياً منسياً ، تقول : فلان يعطي ويكسو ، إذ يستفاد من مثله فائدة من دون المفعولين ، بخلاف مفعولي باب ( علمت ) وظننت ) ، فإنك لا تحذفها معاً نسبياً منسياً ، فلا تقول علمت ولا ظننت لعدم الفائدة ، لأن من المعلوم أن الإنسان لا يتخلو في الأغلب من علم أو ظن ، فلا فائدة في ذكرهما من دون المفعولين ، وأما مع قيام القرينة فلا بأس بحذفها —

وجواز إغائها<sup>(١)</sup> سواء تقدم أو لا نحو :

كذلك أدبت حتى صار من خلتي إني وجدت ملاك الشيمة الأدب<sup>(٢)</sup>

وليس منه : وما إخال لدينا منك تنويل<sup>(٣)</sup>

— نحو مَنْ يَسْمَعُ يَخْلُ ، أي يَخْلُ مسموعه صادقاً ، وقال ( أي الكهيت شاعر  
آل البيت عليهم الرضوات ) :

بأي ككتاب أم بأية سنة ترى حبهم عاراً علي وتحسب

( أي وتحسبه عاراً ؟ ) وهذا أيضاً من خواص هذه الأفعال . وأما حذف

أحدهما دون الآخر فلا شك في قلته ، مع كونها في الأصل مبتدأ وخبراً ،

وحذف المبتدأ والخبر مع القرينة غير قليل ، وسبب القلة هنا أن المفعولين معاً

كلم واحد ، إذ مضمونها معاً هو المفعول به في الحقيقة كما تكرر ذكره ،

فلو حذف أحدهما ، كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة ( ٢٥٩/٢ ) .

(١) الفرق بين التعليق والإلقاء - مع أنها بمعنى إبطال العمل - أن التعليق

إبطال العمل لفظاً لا معنى ، والإلقاء : إبطال العمل لفظاً ومعنى .

(٢) البيت لبعض بني فزارة ، « كذلك » أي مثل الأدب المذكور في قوله :

أ كنيه حين أناديه لأكرمه ولا ألقبه والسؤاة اللقب

والمعنى : أدبت أدباً مثل ذلك الأدب ، حتى صرت اعتقد أن رأس الأخلاق

وقوام الفضائل هو الأدب ، والشاهد في قوله : وجدت ملاك الخ حيث ألقى

العامل المتقدم على رأي الكوفيين . (٣) صدره : « أرجو وآمل أن تدنو

مودتها » والبيت من قصيدة كعب بن زهير بن أبي سلمى الشهيرة التي أولها

« بانت سعاد » . تنويل : إعطاء . و ( أن ) مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر

منصوب يتنازعه الفعلان قبله ، وكل منهما يطلبه مفعولاً به ، وإعمال أولها أولى

عند الكوفيين ، ولثاني منها مفعول محذوف يدل عليه هذا المذكور ، وكأنه

قال : أرجو دنو مودتها ، وآمل دنو مودتها .

بل المبتدأ ذو الفاعل هنا مع فاعله قام مقام مفعولين<sup>(١)</sup> .  
ومن خواصها التعليق<sup>(٢)</sup> قبل اللام<sup>(٣)</sup> والاستفهام<sup>(٤)</sup> والنفي نحو: « علمت

(١) اي « تنويل » وهو الفاعل بقوله « لدينا » قام معه مقام معمولي « إخال »  
وعجيب قول المؤلف رحمه الله: وليس منه: « وما إخال الخ معزواً ذلك إلى  
المذهب الكوفي ، مع أن المعروف في كتب النحو أن مذهبهم في « إخال »  
الإلغاء مع تقدمها ، وأجيب عنه بوجوه (أحدها) ان يكون من التعليق باللام  
الابتداء المقدر ، والأصل لَمَلَّاك وَلَمَلَدُنِيَا ، ثم حذفت وبقي التعليق ، ويراجع  
الرضي (٢٦٠/٢) وشرح الألفية عند قوله :

وانو ضمير الشأن او لام ابتداء في يوم الغاء ما تقدماً  
و « المنار » على « الاوضح » لابن هشام . (٢) وهو ابطال العمل لفظاً  
إذا وقع الفعل قبل شيء له الصدر . (٣) ذهب الكوفيون إلى ان اللام  
الداخلة على المبتدأ في مثل قولهم (زيد افضل من عمرو) جواب قسم مقدر ،  
والتقدير: والله لزيد الخ فأضمر اليمين ، اكتفاء باللام منها ، ونحو « ولقد علموا  
لمن اشتراه ماله من خلاق » اللام في لقد للقسم وفي من الابتداء وهي في  
جواب قسم مقدر ، و (من) اسم موصول مبتدأ اول وجمله (اشتراه) صلة ، وعائده  
الفاعل المستتر ، و (ما) نافية ، و (له) خبر مقدم و (خلاق) مبتدأ ثان مؤخر  
على زيادة (من) وجمله « من اشتراه » سدت مسد معمولي علم المعلقة  
عن العمل في اللفظ بلام الابتداء بعدها . ولام القسم ايضاً في نحو :

ولقد علمت لتأتين مني إن المنايا لا تطيش سهامها  
وهو للبيد بن ربيعة بن مالك ( - ٥٤١ ) اللام في (اقد) للتأكيد ،  
وفي لتأتين للقسم و (تأتين) جواب قسم مقدر (ومني) فاعله . وجمله القسم  
المقدرة وجوابه في محل نصب سدت مسد معمولي (علم) المعلقة بلام القسم .  
(٤) نحو « وإن أدري أقرب أم بعيد ما توعدون » ؟ (إن) نافية ، و (ادري)  
فعل مضارع ، والفاعل انا ، والمهزة الاستفهام ، و (أقرب) مبتدأ (ما) -

ما زيد قائم» واتحاد فاعلها ومفعولها الأول مكنيين متصلين نحو: علمتني قائماً<sup>(١)</sup>.  
وقد يكون علمت ورأيت ووجدت وظننت، بمعنى عرفت وابهت وصادفت  
واتهمت فتعدى إلى مفعول واحد<sup>(٢)</sup> ومن أفعال القلوب: عدّ وحجا ودرى  
وجمل بمعنى اعتقد<sup>(٣)</sup>، وهب وتعلم غير متصرفين<sup>(٤)</sup>، وقد يجري القول  
بجري (الظن)<sup>(٥)</sup>.

— فاعل، سدّ، مسدّ الخبر، و (بعيد) معطوف عليه و (توعدون) صلة والعاثد  
محذوف (وله اعراب آخر) وعلى كل فالجملة في محل نصب بأدري، أي  
ما ادري جواب هذا السؤال . (١) عبارة الكافية: ومنها أنه يجوز ان  
يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد، مثل علمتني منطلقاً وفي شرحها:  
يجوز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي المعنى نحو علمتني قائماً . . .  
وأما أفعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الأول في الحقيقة، بل هو  
مضمون الجملة كما مضى فجاز اتفاهما لفظاً، لأنها ليسا في الحقيقة فاعلاً ومفعولاً به .  
(٢) هذا لفّ ونشر مراتب فعلت بمعنى عرفت وهكذا، وقد سبق بيان  
ذلك في أول الكلام على «أفعال القلوب» . (٣) أي فتتصب معمولين .  
أما اذا كانت عدّ بمعنى حسّب . وحجا بمعنى غلب في الحاجة او قصد، اوردّ،  
والأكثر بـ «درى» أن يتعدى الى واحد) وجمل بمعنى أوجد، فانها تتعدى  
الى واحد . (٤) هب فعل أمر بمعنى ظنّ، تتعدى لمفعولين، أما من  
المية فتتعدى لواحد، وتعلم فهي أمر بتحصيل العلم في الحال، أما اذا كانت  
بمعنى حصّل العلم في المستقبل كتعلّم الحساب، تعدّت إلى واحد .  
(٥) كما تقول: كيف تقول في هذه المسألة أي كيف تعتقد؟ فيلحق  
بالظن في نصب المفعولين .

أفعال التحويل <sup>(١)</sup> : تنصب جزئي الجملة الاسمية كأفعال القلوب <sup>(٢)</sup> ،

نحو : صيرَ عمراً عالماً .

وربته حتى إذا ما تركته أخا القوم واستغنى عن المسح شاربه <sup>(٣)</sup>  
 و: رمى الحدَّ ثانياً نسوة آل حرب بمقدار سمحت له سموداً  
 فرداً شعورهن السود بيضاً وردَّ وجوهن البيض سوداً <sup>(٤)</sup>  
 ولا تعلق ولا تُلغى <sup>(٥)</sup> .

وعما يجوز تعليقه أفعال الحواس الخمس <sup>(٦)</sup> ، وأفعال الامتحان <sup>(٧)</sup> ، وبقيصة  
 الأفعال القلبية نحو : شككت ، ونسبت وتبينت .

(١) أي التصيير والانتقال من حالة الى أخرى . (٢) يراجع بحث أفعال  
 القلوب . (٣) هذا البيت لفرعان بن الأعراف من أبيات بقولها في ابنه منازل  
 ومنها :

أإن أرعشت كفا أيبك وأصبحت بذاك بدا ليث فإنك ضاربه ؟  
 والشاهد في قوله : تركته أخا القوم حيث نصب بـ ( تركت ) جزئي الجملة  
 الاسمية ، وهما ( ضمير الغائب وأخا القوم ) ( وانظر الأبيات في ديوان الحماسة  
 بشرح التبريزي ( ٤ - ١٨ ) . (٤) عزاه هذه الأبيات أبو تمام لعبد الله  
 ابن الزبير ( بفتح الزاي ) الأسدي ( التبريزي ٣ - ٣٩٤ ) والشعور : الغفلة  
 عن الشيء ، وذهاب القلب عنه ، وقال أبو العلاء : المراد بالسود في هذا البيت  
 تغير الوجه من الحزن ، ومعنى : فرد شعورهن الخ أي صارت شعورهن بيضا  
 من الحزن ، وجوهن سوداً من اللطم . والشاهد في قوله : «رد شعورهن  
 بيضاً ورد وجوهن سوداً» حيث نصب جزئي الجملة برد التي بمعنى صير .  
 (٥) التعليق والإلقاء معاً يختصان بأفعال القلوب دون ما عداها من الأفعال .  
 (٦) نحو : است ، وأبصرت ، ونظرت ، واستمعت ، وشمعت ، وذقت .  
 (٧) وهي كل فعل يطلب به العلم نحو : امتحنت ، وبلوت ، وسألت ، واستنهمت . -



باب أعلم وأرى : يتعدى الى ثلاثة مفاعيل ، الأول كفعول ضربت والثاني والثالث كفعولي علمت ، ومنه : نبأ وأخبر ، وحدث وأنبأ وخبر (١) .

أفعال المقاربة : وهي ثلاثة أقسام ، أفعال الدنو : كاد وكرب وأوشك ، وأفعال الرجاء : عسى وحرى واخلوق ، وأفعال الشروع ، وهي أنشأ وطقق وأخذ وجعل وعلق ، غير متصرفة إلا كاد وأوشك حيث ورد بكاد وبوشك وموشك . وروى الكسائي يجعل . ويقع بعدها مضارع وهو فاعله (٢) ، إلا أن يتقدم ما أصند إليه - عليه ، فإذا هو الفاعل ، والمضارع بدل عنه ، نحو عسى أن يخرج زيد ، وعسى زيد أن يخرج (٣) . ويدخل على هذا المضارع

— هذا وإن الجملة الواقعة بعد الفعل المعلق عن العمل في محل نصب باجماع الكوفيين والبصريين من النخاعة إذا لم يكن العامل قد استوفى معموله .

(١) يعني أن المتعدي يكون إلى واحد كضرب ، وإلى اثنين كأعطى وعلم ، وإلى ثلاثة كأعلم وأرى ، ومنه نبأ الخ وقد ذكرها المؤلف بترتيب بيت الالفيه :  
وكأرى السابق نبأ أخبرا حدث أنبأ ، كذلك خبرا  
وترى شواهدا نثراً وشعراً في ابن عقيل .  
وكتب عند قوله :

وما لمفعولي علمت مطلقاً للثان والثالث أيضاً حقاً

أي يثبت للمفعول الثاني والثالث من مفاعيل «أعلم وأرى» ما تئب لمفعولي «علم وأرى» من كونها مبتدأ وخبراً في الأصل ، ومن جواز الإلغاء والتعليق بالنسبة إليها ، ومن جواز حذفها أو حذف أحدهما إذا دل على ذلك دليل . وانظر الشواهد فيه ، وإنما آثرنا الإكتفاء بما كتبنا ، وفاءً بما وعدنا .

(٢) «فيقوم» في: عسى أن يقوم زيد ، هو فاعل: عسى أي يتوقع ويرجى قيام زيد .

(٣) ففي عسى زيد أن يخرج «زيد» هو الفاعل و«يخرج» بدل منه ،

بدل اشتغال ، وفي الرضي : وقال الكوفيون إن ( ان يفعل ) في محل الرفع بدلاً —

( أن ) إلا بعد أفعال الشروع ، وهو واجب بعد حرى واخلوق ، كثير بعد عسى وأوشك ، قليل بعد كاد وكرب .

**فعل التمجيب :** أفعل به ، أمر لفظاً ومعنى <sup>(١)</sup> ، وفيه كتابة خطاب ، وإنما التزم أفرادَه لأنه كلام جرى مجرى الممثل <sup>(٢)</sup> ، والباء للتعدي ، والكتابة مفعول ، فيجوز حذفه نحو قوله :

فذلك إن بلى النية بلفها حميداً وإن يستغن يوماً فأجدر  
أي فأجدر به <sup>(٣)</sup> . وورد من غير المتصرف : أعس به ، وما أعساه ،

— مما قبله بدل اشتال كقوله تعالى : « لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم » الى قوله « أن تبرؤم » اي لا ينهاكم الله عن أن تبرؤم ، والذي ارى أن هذا وجه قريب ، فيكون في نحو : يازيدون عسى أن تقوموا : قد جاء بما كان بدلاً من الفاعل ، مكان الفاعل ، والمعنى ايضاً يساعد ما ذهبوا اليه ، لأن عسى بمعنى يتوقع ، فمعنى عسى زيد أن يقوم : اي يتوقع ويرجى قيامه (٢٨١/٣) .  
(١) قال الفراء وتبعه الزمخشري وابن خروف إن أحسن يزيد أمر لكل أحد بأن يجعل زيداً حسناً ، وإنما يجعله حسناً كذلك ، بأن يصفه بالحسن ، فانه قيل صفة بالحسن كيف شئت ، فان فيه منه كل ما يمكن أن يكون فيه .  
(٢) وصار معنى أفعل به كعنى ما أفعله ، وهو محض إنشاء التمجيب ، ولم يبق فيه معنى الخطاب حتى يثنى ويجمع ويؤنث باعتبار تثنية المخاطب وجمعه وتأنثه .

(٣) وفي التنزيل : « أسمع بهم وأبصر » فلفظ بهم وإنما جاز حذفه عند الفراء لكونه مفعولاً . والبيت لعروة بن الورد الملقب بعروة الصعاليك ! (— نحو ٣٠٠ ق ٥٠) ومعناه : هذا الفقير — الذي وصفه في أبيات سابقة — إن بلى الموت وهو على فقره بلفه صابراً حميداً ، وإن يستغن فما أحقه بالغنى وما أجدره بالبسار ، والشاهد في قوله : « فأجدر » أي فأجدر به فحذف التمجيب منه وهو مفعول أجدر ، والفاعل مكفي الخطاب ، (أي ضميره المستتر) . م (٤) .

وورد: أحسن به ، ولا يقاس عليه <sup>(١)</sup> خلافاً لابن كيسان .

الأفعال الناقصة <sup>(٢)</sup> : ما لم يتمّ كلاماً إلاّ بحال <sup>(٣)</sup> ، (كان) للحكاية  
والثبوت دائماً أو منقطعاً <sup>(٤)</sup> ، وللانتقال <sup>(٥)</sup> ، وتكون تامة <sup>(٦)</sup> و(صار) للانتقال .  
وتكون تامة <sup>(٧)</sup> ، وأصبح وأمسى وأضحى لاقتران مضمون الحال بأوقاتها <sup>(٨)</sup> ،

(١) يعني أنه إذا ورد بناء فعل التعجب من شيء من الأفعال التي لا يبني منها  
« التعجب » فلا يقاس على ما سمع منه كقولهم « ما أخصره » من اختصر ،  
الخماسي المبني للمفعول ، و « ما أحقه » من فعل ، الوصف منه على الفعل ؛  
و « ما أعساه ، وأعس به » من « عسى » وهو فعل غير متصرف ، كما قال المؤلف .

(٢) إنما سميت ناقصة لأنها لا تتم بالرفوع بها كلاماً بل بالرفوع مع المنصوب  
بخلاف الأفعال التامة فإنها تتم كلاماً بالرفوع دون المنصوب .

(٣) ذهب الكوفيون الى أن خبر « كان » وأخواتها والمفعول الثاني لظننت  
نصب على الحال ، فقوله : « إلاّ بحال » أي إلاّ بخبر منصوب بعرب « حالاً » .  
(٤) قوله : « دائماً أو منقطعاً » فالأول في مثل قوله تعالى : « وكان الله  
سميماً بصيراً » فالاستمرار مستفاد من قرينة وجوب كونه تعالى سميماً بصيراً ،  
والثاني مثل كان زيد نائماً . (٥) أي التحول من صفة الى اخرى .

(٦) بمعنى ثبت قال الرضي : وقد تقدم ما يرشدك إلى أن الناقصة أيضاً تامة  
في المعنى ، وفاعلها مصدر الخبر (الحال) مضافاً الى الاسم (أي فاعلي) : كان  
زيد قائماً مثلاً : ثبت قيام زيد) . (٧) هذا معناها إذا كانت تامة ،  
ومعناها إذا كانت ناقصة كان بعد أن لم يكن فتفيد ثبوت مضمون (الحال)  
بعد أن لم يثبت ، ومعنى يصير يكون بعد أن لم يكن .

(٨) فاعلي أصبح زيد أميراً ، أن إمارة زيد مقترنة بالصبح في الزمن الماضي ،  
ومعنى يصبح قائماً أن قيامه مقترن بالصبح في الحال أو الاستقبال .

وتكون قائمة<sup>(١)</sup>، ومثلها ظل وبات، و (ليس) للنفي حالاً<sup>(٢)</sup> وما يروح وما فتي، وما فتاً، وما أفتاً وما ونى وما دام وما زال وما انفك، لهوام مضمون الحال مذ قبله، وما دام لتوقيت ما قبله بمدة انصاف الفعل بالحال، وكل شيء فعل، جاء بمعنى صار، يتقدم الأحوال على ما (\*) في أوله «ما» النافية، لا المصدرية خلافاً للفرء بكل حروف النفي، فلا يجوز عنده قائماً لم يزل زيد<sup>(٣)</sup>.  
وبليها معمول الأحوال نحو: كان طعامك زبد أكلًا<sup>(٤)</sup>. ولا يزداد

(١) كقولك أصبحنا والحمد لله وأمسيتنا والملك لله، أي وصلنا إلى الصبح والمساء ودخلنا فيها، ومثلها ما بعدهما. (٢) في الرضي: وجهور النخاعة على أنها لنفي الحال، وقال الأندلسي: خبر ليس إن لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الإيجاب عليه في نحو: زيد قائم، وإذا قيد بزمان من الأزمنة فهو على ما قبله، هذا قوله. وحكم «ما» كحكم «ليس» في كونها عند الإطلاق، لنفي الحال، وعند التقييد على ما قيدت به.

(\*) في الأصل ما ليس في أوله، والظاهر حذف «ليس» والعبارة من قوله: وكل شيء الخ مضطربة، والمراد أن «ما زال» وأخواتها بما في أوله «ما» النافية يجوز تقدم أحوالها (أي أخبارها) عليها.

(٣) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم خبر «ما زال» عليها، وما كان في معناها من أخواتها، واليه ذهب أبو الحسن بن كيسان. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك، واليه ذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفرء من الكوفيين، (وعمم المنع في حروف النفي) وأجمعوا على أنه لا يجوز تقديم خبر «ما دام» عليها (١/٣٩ من إنصاف الأندلسي). (٤) واحتج الكوفيون بنحو قوله:

فناشد هذاجون حول بيوتهم بما كان إياهم عطية عوداً

وهو للفرزدق يهجو به قوم جرير، والمعنى: هؤلاء قوم شبهون بالقناقد، -

« كان » في الآخر خلافاً له <sup>(١)</sup> ، ويزاد غير كان نحو : ما أصبح أبوده <sup>(٢)</sup> ،  
وقد يأتي الحال جملة مصدرية بالواو ، وهو أكبر دليل على أن نصبه ليس  
بالتشبيه بالمفعول ، كقول الشاعر :

ليس شيء إلا وفيه إذا ما قابلته عين الصبر اعتبار  
وقول الآخر :

ما كان من بشر إلا وميته محتومة لكن الآجال تختلف  
وقول الآخر :

وكانوا أناساً بنفحون فأصبحوا وأكثر ما يطمونك النظر الشزرا  
وقول الآخر :

فظلوا ومنهم سابق دمه له وآخر بثني دمة العين بالمهل <sup>(٣)</sup>

-- يسون ليلاً وراء البيوت للخيانة والنفور ، مشية الشيخ الضعيف ( وهي الهدجان )  
لثلا يشعر بهم أحد وقد اكتسبوا هذه الصفة الدائمة من عطية أبي جرير ،  
لأنه علمهم ذلك وعودهم إياه . والشاهد تقديم « إياهم » - وهو معمول الخبر ،  
وليس بظرف ولا جار ومجرور ، فإن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً جاز  
ابلاؤه ( كان ) عند البصريين والكوفيين نحو : كان عندك زيد مقياً ، وكان  
فيك زيد راغباً . ( ١ ) أي للفراء وفي الرضي : وتعمان - أي كان الزائدة ،  
والدالة على الزمن دون الحدث - ( والزمن وحده لا يطلب مرفوعاً ولا منصوباً )  
في الحشو كثيراً : وفي الأخير على رأي ، نحو قولك ، حضر الخطيب كان .  
( ٢ ) وحكى الأخفش زيادة أصبح وأمسى بعد ما التمجيد ككان في لفظين  
وهما : ما أصبح أبودها وما أمسى أدفاها وفي الأشموني : وأجاز بعضهم زيادة  
سائر الأبواب إذا لم ينقص المعنى . ( ٣ ) في كل بيت من هذه الآيات  
الأربعة جملة اسمية حالبة مصدرية بالواو كما لا يخفى .

وكثير حذف « كان » بعد إن الشرطية ، ولو مع الفاعل أو الحال ، ففي مثل :  
 « إن خير فخير » وجوه بحسب التقدير ، نقول : إن خيراً فخير ، أي إن كان  
 العمل خيراً ، فالجزء خير ، وهو أحسن الوجوه ، وإن خيراً فخير ، أي فيجزى  
 خيراً ، وإن خير فخير ، أي إن كان في العمل خير فالجزء خير ، وإن خير  
 فخير ، أي إن كان فيه خير فيجزى خيراً <sup>(١)</sup> . ويحذف وحده بعد أن  
 المفتوحة الشرطية وبموضع عنه « ما » نحو :

أبا خراشة أما كنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبع  
 فإن شرطية ، لا مصدرية بقريئة الفاء <sup>(٢)</sup> . وقد يحذف « كان » مع فاعله نحو :

(١) فهذه أربعة وجوه حذف فيها « كان » العامل ، وإعساها مع تقديره ظاهر .  
 (٢) قال في الألفية :

وبعد « أن » تعويض « ما » عنها ارتكب كمثل أما أنت برأ فاقترب  
 ذكر في هذا البيت أن « كان » تحذف بعد « أن » المصدرية ، وبموضع  
 عنها « ما » ويبقى اسمها وخبرها نحو : « أما أنت برأ فاقترب » والأصل  
 « أن كنت برأ فاقترب » فحذفت « كان » فانفصل الضمير المتصل بها وهو التاء ،  
 فصار « أن أنت برأ » ثم أتى « بما » عوضاً عن « كان » فصار « أن ما أنت  
 برأ » [ ثم أذغمت النون في الميم ، فصار « أما أنت برأ » ] ومثله قول الشاعر :

أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبع  
 فإن : مصدرية ، وما زائدة عوضاً عن « كان » وأنت : اسم « كان » المحذوفة ،  
 وذا نفر : خبرها ، ولا يجوز الجمع بين كان وما ، لكون « ما » عوضاً عنها ،  
 ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض ، وأجاز ذلك المبرد فيقول : « وأما كنت  
 منطلقاً انطلقت » ( ابن عقيل ) .

قالت بنات العم ياسلمى وان كان فقيراً معدماً قالت وإن<sup>(١)</sup>

الحروف . حروف الإضافة<sup>(٢)</sup> : « مِـن » <sup>(٣)</sup> للإبتداء في الزمان  
والمكان كقوله تعالى « مِـن أول يوم »<sup>(٤)</sup> والتبيين<sup>(٥)</sup> والتبويض<sup>(٦)</sup> والتبديل<sup>(٧)</sup> ،

(١) نسبوا هذا البيت لرؤبة بن العجاج « سلمى » امم امرأة « معدماً » هو  
الذي لا يجيد شيئاً ، والمعنى ظاهر ، وقوله : وان : الواو عاطفة على محذوف ،  
تقديره : إن كان غنياً واجداً ، وان كان فقيراً معدماً ترضين به ، قالت : وإن ،  
( تريد : إنى أتوجه وان كان فقيراً معدماً ) وزيدت النون في الوقف ، كازيدت  
نون « ضيفسن » في الوصل والوقف . ويسمى « التنوين الغالي » والغلو الزيادة ،  
وهو زيادة على الوزن . والشاهد في قوله : وان في آخر البيت ، فقد حذف  
الفعل والفاعل بعد أداة إن الشرطية ، وحذف الحال أيضاً .

(٢) إنما سماها الكوفيون حروف الإضافة لأنها تضيف معاني الأفعال الى  
الأسماء وتوصلها إليها . (٣) بدأ بين لأنها أقوى حروف الجر ، ولذلك  
دخلت على ما لم يدخل عليه غيرها نحو : مِـن عندك . (٤) في المعنى :  
« مِـن » تأتي على خمسة عشر وجهاً ( وعدّها ) ( احداها ) ابتداء الغاية وهو  
الغالب عليها ، حتى ادعى جماعة أن سائر معانيها راجعة اليه ، وتقع لهذا المعنى  
في غير الزمان نحو « من المسجد الحرام » « إنه من سليمان » قال الكوفيون  
والأخفش والمبرد وابن درستويه : وفي الزمان أيضاً بدليل « من أول يوم »  
وفي الحديث ( وهو في الصحيح ) « فمطرنا من الجمعة الى الجمعة » .

(٥) نحو « وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة » أي الذين  
آمنوا هم هؤلاء . (٦) نحو : « منهم » من كلم الله « أي بعضهم » .  
(٧) نحو : « أرضيتم بالحياة الدنيا مِـن الآخرة » أي بدلها .

وزائدة في الموجب وغيره <sup>(١)</sup> ، و « إلى » للانتهاء <sup>(٢)</sup> ، و « حتى »  
الانتهاء الى الآخر بتدريج <sup>(٣)</sup> ، ولا تدخل المكني <sup>(٤)</sup> ، و « في »

(١) ومن الموجب قولهم : « قد كان من مطر » أي قد كان مطر ، لأن  
« كان » هنا تامة ، و « مطر » فاعل ، ولا يشترط عندم تقدم النبي ولا شبهه  
عليها ، وفي النبي نحو : ما جاء من أحد . (٢) في المعني : « إلى » حرف جر ،  
لها ثمانية معان (أحدها) انتهاء الغاية الزمانية ، نحو : « ثم أقموا الصيام إلى  
الليل » ، والمكانية نحو : « من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى » الخ .  
(٣) نحو : أكلت السمكة حتى رأسها ، وفي التنزيل « سلام هي حتى مطلع  
الفجر » . (٤) أي الضمير وفي ابن عقيل : « وقد شدت جرها للضمير كقوله :

فلا والله لا يُلفى أناس فنى حتاك يا ابن أبي زياد

والبيت من الشواهد التي لم يعين قائلها ، ومعناه أن الناس لا يجردون  
أو لا يلقون ( كما في الرواية الأخرى لا يلقى بالقاف ) فنى يرجونه لئيل  
مطالبهم حتى يبلغوك ، فإذا ما بلغوك وجدوا فيك ما يرجون ، والشاهد في  
قوله : « حتاك » حيث دخلت « حتى » الجارة على الضمير ، وفي المعني : وتستعمل  
( أي حتى ) على ثلاثة أوجه أحدها ان تكون حرفاً جارياً بمنزلة ( إلى )  
في المعنى والعمل ، ولكنها تخالفها في ثلاثة أمور ( أحدها ) أن لحقوضها شرطين  
( أحدهما ) عام وهو أن يكون ظاهراً لا مضمراً خلافاً للكوفيين والمبرد ،  
فأما قوله :

أت حتاك تقصد كل فنج ترجى منك أنها لا تخيب

فضرورة ، واختلف في علة المنع الخ ( ١٠٢/١ ) قلت : ويثب هذا الشاهد  
وما قبله تمسك الكوفيين والمبرد في دخول حتى الجارة على المكني ( أي الضمير )  
وجره بها ، وهو عند البصريين ضرورة . وقد عرفت الآن ما في قول —



للمحلية<sup>(١)</sup> و «على» للاستعلاء<sup>(٢)</sup>، و «عن» للمجاوزة<sup>(٣)</sup>، وقد يكونان اسمين<sup>(٤)</sup>، و «الباء» للإلصاق<sup>(٥)</sup>، وتستعمل للسببية<sup>(٦)</sup> والمصاحبة<sup>(٧)</sup>، والتعدية<sup>(٨)</sup> والمقابلة<sup>(٩)</sup>، و «اللام» للاختصاص<sup>(١٠)</sup>، وللتعليل<sup>(١١)</sup>،

— (المؤلف رحمه الله) ولا تدخل المكنية، وأن هذا مذهب جمهرة علماء البصرة لا الكوفة والله أعلم . (١) (أي للظرفية) إما تحقيقاً نحو زيد في الدار أو تقديرًا نحو : انظر في الكتاب وتفكر في العلم، وإما مكانية نحو : «في أدنى الأرض» أو زمانية نحو : «في بضع سنين» وقد عدّ لها في أوضح ابن هشام ستة معان (٥٥/٢) . (٢) ويكون حقيقة ومجازاً نحو : «وعليها وعلى الفلك تحملون» ونحو : «فضلنا بعضهم على بعض» وعدّ لها في المغني تسعة معان (١١٦/١) وفي الأشموني عشرة عند قوله (على الاستعلاء) البيت .

(٣) نحو : صافرت عن البلد ورغبت عن كذا وعدّ لها في المغني وفي الأشموني عشرة معان، وتجد شواهدا وشواهد سائر الحروف فيها وفي غيرهما من كتب النحو والشواهد، ولا مجال لإيرادها هنا . (٤) وتكون «على» بمعنى فوق، و «عن» بمعنى جانب، وتراجع الشواهد عند قول الألفية :

واستعمل اسما وكذا عن وعلى من أجل ذا عليهما «مين» دخلا

فقوله «واستعمل اسما» أي الكاف . وتراجع أيضاً في بحث «عن» و «على» من المغني .

(٥) وهو حقيقي كأمنسكتُ يزيد، ومجازي كمررت به . قيل وهو — أي

الإلصاق — معنى لا يفارقها فلهذا اقتصر عليه سيبويه . (٦) نحو : «فسكلاً

أخذنا بذنبه» . (٧) نحو : «اهبط بسلام منا وبركات» .

(٨) نحو : «ذهب الله بنورهم» أي أذهب . (٩) وهي الداخلة على الأعواض

نحو اشتربته بألف، وكأفأت إحسانه بضعف . (١٠) نحو : المنبر للخطيب،

وهذا الشعر «حبيب» . (١١) نحو «وأترانا إليك الذكر لتبين للناس» .

وتكون زائدة (١)، و«الكاف» للتشبيه (٢)، وتكون اسمياً (٣)، ولا تدخل  
المكفي إلا نادراً كقوله :  
وَأُمٌّ أَوْ عَالٌ كَهَا أَوْ أَقْرَبًا (٤)

(١) كقول الرمّاح (— ٥١٤٠ هـ) بن ميادة (امم أمه) يمدح عبد الواحد  
ابن سليمان بن عبد الملك أمير المدينة :

وملكت ما بين العراق وبثرب ملكاً أجار مسلم ومعاهد

بثرب : مدينة الرسول ، أجار : أنقذ وأغاث ، معاهد : مُعَالَفُ مسلم :  
مفعول أجار على زيادة اللام وهو الشاهد . والمعنى : إن سلطانك لقوي عادل  
بأن فيه المسلم وغيره . وفي المعنى : وللأم الجارة اثنان وعشرون معنى . ونحن  
نجتزئ ببيان ما ذكره المصنف . (٢) نحو : زيد كالأسد . (٣) مثل قول  
العجاج : « يضحكن عن كالبرد المنهم » في أبيات من الرجز المشطور .  
أنهم البرد والشحم : ذاب . شبه نعر الفساء بالبرد الذائب في الجلاء واللطافة .  
والشاهد في قوله : « عن كالبرد » فإن الكاف في هذه العبارة اسم بمعنى مثل  
بدليل دخول حرف الجر الذي هو ( عن ) عليها ، وحرف الجر إنما يدخل على الاسم .  
(٤) صدره : خلّتي الذنابات شملاً كئسباً ، والبيت للعجاج ( - ٥٩٠ )  
يصف حمار وحش وأنته ، وقد اراد ورود الماء معهن فرأى الصياد فهرب بهن .  
« الذنابات » جمع ذنابة وهي آخر الوادي ينتهي اليه السيل كما قال الأندلسي  
شارح المفصل ، وقيل هو اسم مكان بعينه ، « كئسباً » قريباً « أم اوعال »  
هي هضبة في ديار بني تميم ، ويقال لها : ذات اوعال ، ويقال لكل هضبة فيها  
اوعال : أم اوعال ، والأوعال : كيباش الجبل ، « كها » أي مثل الذنابات  
من البعد . والشاهد في قوله : « كها » حيث جرت الكاف المكفي المتصل .

وقوله :

ولا ترى بهلاً ولا حلائلاً كه ولا كهين<sup>(١)</sup> إلا حاظلاً

و كقوله :

وإذا الحرب شمرت لم تكن كسي<sup>(٢)</sup>

و كقول الحسن رضي الله عنه : أنا كك وأنت كي<sup>(٣)</sup> .

(١) البيت لرؤية بن العجاج أيضاً وهو من شواهد الرضي (٣/٣١٩) وغيره ، وفي رواية الرضي : فلا ارى ... إلا حائلاً ، وفسرها بالناقاة اذا لم تحمل أول سنة وأماً «حاظلاً» فهو امم فاعل من : حظل الرجل المرأة اذا منعهما من التزوج ، والمراد بالبعل ، والحلائل هنا : الحمار الوحشي والأثن التي تصحبه . المعنى : لا ترى من الأزواج والزوجات من يجبس نفسه على صاحبه ، ولا يتطلع إلى غيره كالحمار الوحشي وأثنه ، إلا من منع أثناه قهراً على التزوج بغيره . والشاهد في قوله : «كه» و «كهين» حيث دخل الكاف في العبارتين على المكني ، وهو نادر ، وأكثر دخولها على الظاهر .

(٢) تمام البيت : «حين تدعو الكفاة فيها نزال» وهذا بيت أشده الفراء ، وقال : «أشدنيه بعض أصحابنا ولم أسمعه أنا من العرب» .

(٣) قال الفراء : وحكى عن الحسن البصري : «أنا كك وأنت كسي . واستعمال هذا في حال السعة شذوذ لا يلتفت إليه» . وحكى الكسائي عن بعض العرب أنه قيل له من تعدون الصعلوك فيكم؟ فقال : هو الغداة كأننا ، لكنه لما اضطر (يريد المعاج) أبدلها من حكها حكم ما هي في معناه وهو «مثل» فجعلها تيجر الضمير المتصل كما تيجر الضمير المنفصل (أي كأننا) كما يجزه «مثل» .

ومنذ للابتداء في الماضي (١) . كثر ورودها اسمين صرفوياً ما بعدهما باضمار كان (٢) ، والحالية في الخال (٣) ، والجبر هنا أحسن (٤) ولا تدخلان المكثف (٥) . وحاشا للتنزيه (٦) ، وعدا وخلا للاستثناء مطلقاً (٧) ،

(١) في الرضي ، قال بعض الكوفيين : أصل « منذ » من إذ ، فركبها ، وضم الذال للساكنين ، فالمرفوع فاعل فعل مقدر ، فتقدير (مارأيت) منذ يوم الجمعة : من إذ مضى يوم الجمعة ، أي من وقت مضى يوم الجمعة .  
(٢) وفي المغني : وقال أكثر الكوفيين : ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها وبقي فاعلها ، والأصل مذ كان يومان ؛ واختاره السهلي وابن مالك .  
(٣) أي والظرفية في الحاضر نحو مارأيت مذ يومنا أي في يومنا .

(٤) قال ابن هشام في أوضحه : وبمعنى من وإلى معاً إن كان معدوداً نحو : مذ يومين ، أي من ابتداء هذه المدة إلى انتهائها . وفي «الإيضاح» : ذهب الكوفيون إلى أن « مذ ومنذ » إذا ارتفع الاسم بعدهما ارتفع بتقدير فعل محذوف ، وذهب ابوزكرياء يحيى بن زياد الفراء إلى أنه يرتفع بتقدير مبتدأ محذوف ، وذهب البصريون إلى أنها يكونان اسمين مبتدئين ، ويرتفع ما بعدهما لأنه خبر عنهما ، ويكونان حرفين جارّين ، فيكون ما بعدهما مجروراً بها (قلت) وتجد التفصيل والتعليل فيه (ص ٢٣٣ - ٢٣٩) .

(٥) في (الألفية) : « بالظاهر اخصص منذ مذ البيت ، أي خصص بالاسم الظاهر دون المكثف » . (٦) في الرضي وإذا استعمل «حاشا» في الاستثناء وفي غيره فعناه تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكر في غيره أو فيه ، فلا يستثنى به إلا في هذا المعنى . (٧) أي : ما يزين أو يشين ، وليستا كحاشا المشعرة بالتنزيه دائماً ، وأنه لا يستثنى بها إلا عند إرادة تنزيه المستثنى عما يشين .

ويكونان فعلين (١) . وواو القسم تخصّص بالظاهر (٢) ، وتاؤه بالله (٣) والرحمن ، ورب العالمين ، ورب الكعبة (٤) . وروي تحيانتك . وهو غريب (٥) .  
ويجب حذف فعلها (٦) ، ولا يكونان للطلب ، وتأؤه أعم ، وجوابه في طلب وفي غيره إيجاب باللام ، (٧) أو به وإن في الاسمية ،

(١) ومن الألفية :

وحيث جرّاً فهما حرفان كما هما إن نصبا فعلاّن

أي إن جررت بـ « خلا ، وعدا » فهما حرفا جرّ ، وإن نصبت بها فهما فعلاّن ، وهذا مما لا خلاف فيه (ابن عقيل) . (٢) في المفتي : ولا تدخل إلا على مظهر ، ولا تتعلق إلا بمحذوف نحو : « والقرآن الحكيم » .  
(٣) أي تخصّص بالله ، والرحمن الخ .

(٤) قال الزمخشري في « تالله لا أكيدنّ أصنامكم » الباء أصل أحرف القسم ، والواو بدل منها ، والتاء بدل من الواو ، وفيها زيادة معنى التمجيب ، أي إن المقسم عليه بها لا بدّ وأن يكون غريباً . وفي المفتي : وتختص بالتمجيب وبإمام الله تعالى ، وربما قالوا : تربي ، وترب الكعبة ، وتالرحمن .

(٥) وغريب في الدين أيضاً لما روي عن النبي (ﷺ) « من كان حالفاً فلا يحلف إلا بالله » أخرجه النسائي من حديث ابن عمر (رضي الله عنه) وفي الباب أحاديث كثيرة في النهي عن الحلف بغير الله تعالى .

(٦) أي واو القسم والتاء .

(٧) الباء أصل أحرف القسم ، ولذلك خصت بجواز ذكر الفعل معها ، نحو : أقسم بالله لتفعلن ودخولها على الضمير نحو : بك لأفعلن ، واستعمالها في القسم الاستعطافي نحو : بالله هل قام زيد : أي أسألك بالله مستحلفاً . (من المفتي) فالباء أعم من الواو والتاء في الجميع ، وربما قيل في قسم الطلب أيضاً : بالله لتفعلن ، فيكون خبراً بمعنى الأمر .

أو بانّ وحدها (١) ، وباللام والنون أو باحدهما في المضارع (٢) ، ومع قد في الماضي (٣) ، أو نفي بما أو لا أو إن (٤) . وقد يحذف « لا » من الفعلية (٥) .  
ويحذف حروف القسم نحو : الكعبة لأفعلن (٦) ، وحذف حرف الجر من أن وإن قياسي نحو : والله إن زيدا قائم ، وهي إذا منصوب عند الكسائي

(١) في الرضي : اعلم أن جواب القسم إما اسمية أو فعلية ، والاسمية إما مثبتة أو منفية ، فالمثبتة تصدر بإن مشددة أو مخففة ، أو باللام ، وإنما أوجب القسم بها لأنها مفيدان للتأكيد الذي لأجله جاء القسم . ومذهب الكوفيين أن اللام في مثل لزبد قائم جواب القسم أيضاً ، والقسم قبله مقدر ، فاعلى هذا ليس في الوجود عندهم (لام الابتداء) قالوا لأنك تقول : لطعامك زيد آكل ، فقد دخلت على غير المبتدأ ، اهـ ملخصاً (٤/٣١٤) .

(٢) نحو : لانصرن ، ولا يجوز عند البصريين الاكتفاء باللام عن النون إلا في الضرورة ، والكوفيون أجازوه بلا ضرورة ، ويحكي عن أبي علي موافقتهم في تجويز التعاقب بين اللام والنون . هذا كله إن كان المضارع استقبالاً ، فإن كان حالاً فالجمهور جوازاً وقوعه جواباً للقسم خلافاً للمبرد ، وذلك لأنه متحقق الوجود فلا يحتاج إلى تأكيده بالقسم كما مر في المضارع ، والأولى الجواز إذ ربّ موجود غير مشاهد يصح إنكاره ، أنشد الفراء :

لئن تكّ قد ضاعت علي بيوتكم ليعلم ربي أنّ بيتي واسع

وتقول : والله ليصلي زيد ، فيجب الاكتفاء باللام ، ولا يأتي بالنون لأنها علامة الاستقبال كما مر في المضارع (اهـ ملخصاً من الرضي) .

(٣) نحو : « لَطعامك زيد قد أكل » .

(٤) نحو : لزبد ما هو قائم ، والله لازيد في الدار ولا عمرو ، وإن في الدار أحد .

(٥) نحو : « تأله تفتأ تذكر يوسف » . (٦) هذه غفلة عن أنه لا يجوز

الحلف بمخلوق وقد تقدم ، وفي « المغني » ويقال في القسم : الله لأفعلن .

والخليل ، مجرور عند الفراء وسيبويه (١) .

محمد بن هرون البيطار

( يتبع )

(١) وقال المغني في حذف الجار أيضاً : بكثرة ويترد مع أن وأن نحو : « يمتنون عليك أن أسلموا » أي بأن ، وذكر له شواهد كثيرة من الكتاب العزيز (١٥٦/٢) وفي الأشموني : ( تنبيهان ) الأول : إنما اطرده حذف حرف الجر مع أن وأن لطولها بالصلة . الثاني : اختلفوا في محلها بعد الحذف ، فذهب الخليل والكسائي إلى أن محلها جر تمسكا بقوله :

وما زرت لبلبي أن تكون حبيبة إلي ولا دين بها أنا طالبه

يجر « دين » ( والبيت لهام بن غالب ( الفرزدق ) من قصيدة له ، والشاهد في قوله : « ولا دين » حيث عطف الجرور وهو « دين » على المصدر المنسبك من أن المصدرية مع ما بعدها ) . ( ثم قال الأشموني ) : وذهب سيبويه والفراء إلى أنها في موضع نصب ، وهو الأقيس ( ٢٢٢/٢ ) وقال في الانصاف : ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الخفض في القسم باضمار حرف الخفض من غير عوض ، واحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء عن العرب أنهم يلقون الواو من القسم ويخفضون بها ، قال الفراء : سمعناهم يقولون الله لنفعلن فيقول الحبيب : الله لأفعلن ، بألف واحدة مقصورة في الثانية ، فيخفف بتقدير حرف الخفض وإن كان محذوفاً ( ٢٣٩/٢ ) .

استدراك : سبق لي في بحث الجوررات أن قلت ( ص ٤٨ ) ان المؤلف

( رحمه الله ) لم يذكر حروف الجر ومعانيها ، ولا ما يختص منها بالظاهر ، وما يجز الظاهر والمضمر ، ولا ما يجز ملفوظاً ومحذوفاً . والآن تبين لي أن هذا مني وهم ، سببه أني لم اسبر الرسالة كلها جملة واحدة ، وإنما قرأتها وعلققت عليها في فترات متقطعة ، ولما تم لي درسها وجدت في أواخرها بحث الحروف (حروف الإضافة) وهو هذا ، وفيه بعض ما أشرت إليه كما يظهر من الشرح ، فاقضى التنبه .

## الموفي في النحو الكوفي

المسير صدر الدين الكنفراوي الاستاذ بولي الخفي

علق عليه الأستاذ محمد بهجة البيطار

- ٨ -

إنَّ وأخواتها : تنصب المبتدأ ، ذا فاعل كان <sup>(١)</sup> ، أو ذا خبر ، موافقاً كان أو مخالفاً ، نحو : إنَّ زبدآ قائمٌ ، وكان قائماً زيد ، وليت عندك عمرو <sup>(٢)</sup> .

(١) نحو : إنَّ قائماً زبدآ أو الزيدان ، والكوفيون جوزوا رفع الصفة للظاهر على أنه فاعل لها ، من غير اعتماد على الاستفهام أو النبي ، نحو قائم الزيدان ، كما يجيزون نحو : في الدار الزيدان بعمل الظرف بلا اعتماد ، فقائم وفي الدار كلاهما مبتدأ عند الكوفيين ، وزيد أو الزيدان فاعل أغنى عن الخبر ، فإذا دخلت ( إنَّ ) أو إحدى أخواتها نصبت المبتدأ وبقي الفاعل على حكمه ، وقد قال المؤلف في تعريف « المبتدأ الموافق ذي الفاعل » ( ص ٢٩ من هذه الرسالة بشرحها ) : هو شبه فعل أسند الى فاعله الظاهر ، وكتبت : « المراد بشبه الفعل :

اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل والمنسوب » .

(٢) ذكر المؤلف هنا ثلاثة أمثلة ، فالأول : ( إنَّ زبدآ قائمٌ ) مثال انصب

المبتدأ ذي الخبر الموافق « بان » ، وهو ما كان عين المبتدأ في المعنى ، لأن معنى ( قائمٌ ) ذات انصفت بالقيام ، والمراد بها في هذا المثال ( زيد ) موصوفاً بالقيام ، والوصف في المعنى هو الموصوف ، وهذا معنى كون الخبر موافقاً . والثاني ( كأنَّ قائماً زبدآ ) مثال لنصب المبتدأ الموافق ذي الفاعل ( بكأن ) ( وتقدم

المراد بالموافق ) وحكمه حكم الفعل مع فاعله الثالث ( ليت عندك عمرو ) -



«فإن» لتحقيقي مضمون الجملة و«أن» لتأويلها بالمصدر<sup>(١)</sup> ، و«كأن»  
للتشبيه ، و«لكن» للاستدراك<sup>(٢)</sup> ، و«ليت» للتمني<sup>(٣)</sup> ، و«لعل»  
للترجي<sup>(٤)</sup> ، ويميز بها في عُقيل<sup>(٥)</sup> .

— مثال المحلّ المخالف ، وهو «عندك» المنصوب «بكأن» . ولا يعني أن  
لفظ «عندك» ليس هو عمرأ في معناه ولذا سموه (المخالف) ، ففي (عندك  
عمرأ) المحلّ أو المبتدأ الذي هو (عند) منصوب وناصبه معنوي وهو المخالفة ،  
فصار بعد دخول (ليت) منصوباً بعامل لفظي . وقد ينصب «ليت» الجزء من  
عند الفراء نحو ليت زيدا قائماً ، لأنه بمعنى : (تمتبت) ومفعوله : مضمون الخبر ،  
مضافاً إلى الاسم ، نحو : تمتبت قيام زيد . (انظر ص ٤٥ من هذه الرسالة) .  
(١) (إن) هي موضوعة لتأكيد معنى الجملة فقط غير مغيرة لها ، و(أن)  
المفتوحة موضوعة لتكون بتأويل مصدر خبرها مضافاً إلى اسمها ، فعني بلغني  
أن زيدا قائماً ، بلغني قيام زيد . (٢) هو تعقيب الكلام بنفي ما يتوهم  
ثبوته ، أو إثبات ما يتوهم نفيه ، قال الأثبوني : وليست مركبة على الأصح ،  
وقال الكوفيون : مركبة من «لا» و«إن» والكاف الزائدة لا التشبيهية ،  
وحذفت الهزرة تخفيفاً . (٣) أي في الممكن والمستحيل نحو : ليت لي مالاً  
فأحسن ، وليت الشباب عائد . (٤) الترجي في المحبوب نحو : «لعل الله  
يحدث بعد ذلك أمراً» والإشفاق في المكروه ، نحو : (لعله أصابته حرفة  
الأدب!) وتكون عندهم للاستفهام نحو : «وما يدريك لعله يزكسى؟» .  
(٥) نحو :

فقلت ادعُ أخرى وارفع الصوت جهرة لعل أبي المغوار منك قريب  
وهو لكعب بن سعد الغنوي (نحو ٥١٠ هـ) من قصيدة يرثي فيها أبا المغوار ،  
واسمه هرم ، والشاهد في قوله : (لعل) حيث جرّ بها لفظ (أبي) والجرُّ بها  
لغة (عُقيل) وهو أبو قبيلة .

كما أن «متى» في هذيل حرف إضافة بمعنى «مين»<sup>(١)</sup> . ولا بدخان على الفعلية أبداً ، ولها الصدر<sup>(٢)</sup> إلا أن المفتوحة ، لأن الجملة معها كالمفرد ، ففتتح في محل المفرد ، كالفاعل ، والمفعول ، والمضاف اليه<sup>(٣)</sup> ، والمفعول لغير

(١) كقول أبي ذؤيب الهذلي (توفي نحو ٢٧ هـ) يصف السحاب :

شربن بماء البحر ثم ترفعت متى ليج خضر لهن نثيج

ترفعت : تصعدت وارتفعت . ليج : جمع لجة ، وهي معظم الماء . نثيج : صوت عال . والضمير في «شربن» للسحب ، وقد ضمنه معنى روين فعداه بالباء ، أو هي بمعنى (مين) . و(متى) : حرف جر ، ولجج مجرور بها على لغة هذيل ، وهو الشاهد ، وجملة (لهن نثيج) صفة للاجج ، أو حال من التون في شربن على زعم العرب . والمعنى : قال شراح هذا البيت إنه جاء على عقيدة العرب من أن للسحب خراطيم تدنو من البحر في بعض الأماكن فتأخذ من مائه بصوت مزعج ، ثم تصعد في الجو ، فيعذب ذلك الماء ، وينتقل الى حيث يريد الله فينزل مطراً . ولا مانع من أن يكون ذلك كتابةً عن تصعد الماء بواسطة حرارة الشمس ، وتنقله من جهة الى أخرى بالهواء ، ثم نزوله على هيئة مطر ، وبذلك يتفق مع ما قرره علماء الطبيعة اهـ من منار السالك قات : وهذا المعنى الأخير يتفق مع قول القائل :

كالبحر يطره السحاب وماله فضل عليه لأنه من مائه

(٢) كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وكان حرفاً فترتبه الصدر كحروف النفي ، وكحروف التنيه ، والاستفهام ، والنشبه ، والتخصيص ، والعرض ، وغير ذلك ، وانما لزم تصدير المغير الدال على قسم من أقسام الكلام ، ليبنى السامع ذلك الكلام من أول الأمر على ما قصد المتكلم .

(٣) لما كانت «أن المفتوحة» - مع جزئها في تأويل المفرد ، لكونها مصدرية - وجب وقوعها مواقع المفردات كالفاعل والمفعول وخبر المبتدأ والمضاف اليه نحو : بلغني أنك قائم ، أي قيامك ، وعلمت أنك قائم أي علمت قيامك الخ .

قول وجوباً<sup>(١)</sup> . وجواب القسم بلا لام ، فيجوز كسرهما ، والفتح أحسن<sup>(٢)</sup> ،  
وعن الطوال<sup>(٣)</sup> ايجاب الفتح . وتكسر في محل الجملة كالأبتداء<sup>(٤)</sup> ، والصلة<sup>(٥)</sup> ،  
ومقول القول<sup>(٦)</sup> ، وما في خبره لام<sup>(٧)</sup> ، وما بعد واو الحال<sup>(٨)</sup>  
فان احتملها فوجهان نحو : مَنْ يَأْتِي<sup>(٩)</sup> فإني أكرمه<sup>(١٠)</sup> . ولا تخفف

(١) إذا قصد بالقول الاعتقاد الشامل للظن والعلم ، فإنها تفتح إذن كما  
تفتح بعد الظن والعلم ، وأما إذا قصد بالقول الحكاية ، فإنها تكسر لأنه  
ابتداء للكلام المحكي . (٢) في الرضي الذي لخصنا عنه ما تقدم ، وكذا  
كسرت في جواب القسم ، لأنه جملة لا محالة نحو : بالله إنك قائم ، (قال)  
وقد تفتح إن في جواب القسم عند المبرّد والكوفيين إذا لم يكن في خبرها  
اللام ، ولعل ذلك لتأويلهم لها بالمفرد ، أي أقسمت بالله على قيامك .  
(٣) محمد بن أحمد بن عبد الله الطوال النحوي من اهل الكوفة ، أحد أصحاب  
الكسائي ، حدث عن الأصمعي ، وقدم بغداد ، وسمع منه ابو عمرو الدوري  
المقري ، قال ثعلب : وكان حاذقاً بالقاء العربية ، مات سنة ٢٣٤ هـ . (بغية  
الوعاء ص ٢٠) من الطبعة الأولى .

(٤) نحو : « إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً » .

(٥) في التنزيل : « وآتينا من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة »

(أي تنقلها) . (٦) نحو : « قال : إني عبد الله » .

(٧) نحو : « إن ربهم بهم يومئذ لخبير » . (٨) نحو : « كما أخرجك

ربك من بيتك بالحق ، وإن فريقاً من المؤمنين لكارهون » .

(٩) في الأصل تأتي ، وهو سهو .

(١٠) فالكسر على جعل « إن » ومعموليها جملة أجيب بها الشرط فكأنه

قال : مَنْ يَأْتِي فهو مكرم ، والفتح على جعل « أن » وصلتها مصدرأ مبتدأ ،

والخبر محذوف ، والتقدير : من يأتي فأكرامه موجود ، وما جاء بالوجهين قوله —

- المكسورة<sup>(١)</sup> ، وقد تخفف المفتوحة ، فتُلغى ، فتدخل الاسمىة والفعلىة<sup>(٢)</sup> .  
وأكثر دخولها على الفعلىة بالسن أو سوف ، أو قد ، أو لا ، أو إن ، أو لن ، أو لم<sup>(٣)</sup> .

تعالى « كتب ربكم على نفسه الرحمة أنه من عمل منكم سوءاً بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح ، فإنه غفور رحيم » قرئ ( فإنه غفور رحيم ) بالفتح ، والكسر ، فالكسر على جعلها جملة جواباً لمن ، والفتح على جعل أن وصلتها مصدراً مبتدأ خبره محذوف والتقدير : ( فالغفران جزاؤه ) .

(١) في الرضى : ولا يجوز عند الكوفيين إعمال الخففة . وفي المفتى : فان دخلت على الاسمىة جاز إعمالها خلافاً للكوفيين وتعبه الأمير فقال : وظاهره أن خلافهم في الإعمال مع الموافقة على الخففة ، مع أنهم يجعلونها نافية ، ولام الفرق بمعنى « إلا » وفي منار السالك : نقل عن الكوفيين أنهم لا يجوزون تخفيف ( إن ) المكسورة ، ويؤلون ما ورد من ذلك على أن ( إن ) نافية ، واللام إيجابية بمعنى ( إلا ) . (٢) كتب الأستاذ الغلابي رحمه الله : إذا خفقت ( أن ) المفتوحة ، فذهب سببويه والكوفيين أنها مهجلة لا تعمل شيئاً ، لافي ظاهر ولا مضر ، وتدخل حينئذ على الجمل الاسمىة والفعلىة ، وهذا ما يظهر أنه الحق ، وهو مذهب لا تكلف فيه ، والجمهور يرون أنها عاملة كالشددة ، غير أن اسمها يجب أن يكون ضميراً محذوفاً ، ولا يجوز إظهاره إلا في الضرورة ، وفي قولهم ما فيه من التكلف اه باختصار قليل ( ج ٣٢٧/٢ ) من جامع الدروس العربية .

(٣) إذا وقع خبر ( أن ) الخففة جملة اسمىة لم يمتج الى فاصل ، فنقول : « علمت أن زيد قائم » وإن وقع خبرها جملة فعلىة ، فان كان الفعلى غير متصرف لم يؤت بفاصل نحو : « وأن ليس للإنسان إلا ما سعى » « وأب يكون عسى قد اقترب أجلم » وإن كان منصرفاً دعاه لم يفصل أيضاً ، -

ويحسُن دخولها بلاها ، أيضاً كقراءة ابن محيصن « لمن أراد أن يتم الرضاعة »<sup>(١)</sup> وقول الشاعر :

أن تقرأن على أسماء ويحكما . مني السلام وأن لا تشعرا أحدا<sup>(٢)</sup>

— نحو : « والخامسة ( أن عَضِبَ اللهُ عليها ) في قراءة من قرأ بصيغة الماضي ، وإن لم يكن دعاء فقال قوم يجب أن يفصل بينها إلا قليلاً ، وقالت فرقة منهم ابن مالك : يجوز الفصل وتركه ، والأحسن الفصل ، قال في الألفية : وإن يكن فعل ولم يكن دعا ولم يكن نصريفه ممتنعاً فالأحسن الفصل بقد أو نفي أو تنفيس ، أو لو ، وقليل ذكر ( لو ) ونحن الآن نتبع ترتيب « الموفي » في ذكر الشواهد على ما ذكر من الحروف الفاصلة نحو : « علم أن سيكون منكم مرضى » .

واعلم فعلم المرء بنفسه أن سوف يأتي كل ما قدرا

« ونعلم أن قد صدقتنا » « أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولاً »  
« أيجسب الإنسان أن ان نجمع عظامه » « أيجسب أن لم يره أحد » ولم أر مثلاً للفصل بان وانما رأيت بمن . قال الرضي : أو بأداة الشرط نحو : ( علمت أن من يضربك أضربه ) أو يربّ نحو : ( علمت أن ربّ خصم لي ) على مذهب الكوفيين هـ .

(١) برفع « يتم » . (٢) ( ويح ) كلمة ترحم ، وقبل البيت :

يا صاحبي فدت نفسي نفوسكما وحيثما كنتا لاقيتما رشداً

أن تحملها حاجة لي خف حملها ونصنعا نعمة عندي بها ويدا

وهذه الأبيات لا يعرف لها قائل . في المنفي : وزعم الكوفيون أن ( أن ) هذه هي الخفيفة من الثقيلة ، شدّاً اتصالها بالفعل ، وقوله هذا ، بناء على أن الفصل واجب ، والذي في الخلاصة أنه أحسن « فقط » ( وفي الأمير ) وقال مؤلفنا هنا : وأكثر دخولها على الفعلية بالسین الخ أي ومن الأقل ، دخولها —

ويجوز رفع المعطوف على منصوبها نحو : إن زيدا وعمرو قائمان ، خلافاً  
 للفرء فيما ظهر إعرابه ، دون ما خفي ، كقولنا : إن هذا وزيد قائمان <sup>(١)</sup> .  
 وقلّ إعمال « كأن » مخففة كقوله :  
 وبوماً توافينسا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو إلى وارق السّلم <sup>(٢)</sup>

— على الفعلية من دون فصل ، ومنه قوله :

علموا أن يؤمّلون فجادوا قبل أن يسألوا بأعظم سؤال  
 والمعنى : علموا أن الناس يرجون معرفتهم ، فلم ينجبوا رجاءهم ، ولم يحوجوم  
 إلى السؤال بل تكرموا عليهم قبل أن يسألوهم شيئاً بأعظم مسئول . والشاهد  
 في قوله : ( علموا أن يؤمّلون ) حيث استعمل فيه ( أن ) المخففة من الثقيلة ،  
 ولم يفصل بين ( أن ) وجملة الخبر بفاصل من الفواصل المعروفة ، وهي ملغاة  
 بالتخفيف لا عمل لها عند الكوفيين كما علمت .

(١) ذهب الفرء إلى أنه لا يجوز رفع المعطوف على منصوبها قبل تمام الخبر  
 إلاّ فيما لم يظهر فيه عمل ( إن ) بأن يكون مبنياً كمثل المؤلف ، أو مقصوداً  
 نحو : إن الفتى وسعيد متعلنان ، ومثل ذلك لو خفي إعراب المعطوف نحو :  
 إن محمداً ويحيى مسافران ، وانظر ما كتبناه في رفع تابع منصوب إن وأخواتها  
 ( ص ٤٥ و ٤٦ ) من هذه الرسالة .

(٢) هو لكعب بن أرقم البشكري بذكر امرأته ويمدحها . توافينا - تأتينا .  
 مقسم - محسن ، يقال : رجل قسم الوجه ، أي جميله . تعطو - تتناول  
 إلى الشجر لتناول منه . وارق - مورق . السّلم - شجر ذو شوكة ، واحده سلمة .  
 والمعنى ان هذه المحبوبة تأتي الينا في بعض الأحيان بوجه نضر كأنها في قدها  
 واعتدالها وخفتها ظبية تتناول الشجر المخصوص . قال في الأوضح : يروي (أي البيت)  
 بالرفع على حذف الاسم أي كأنها ( ظبية ) وبالنصب على حذف الخبر ، أي كأن  
 ظبية هذه المرأة ، وبالجر على أن الأصل كظبية ، وزيد « أن » بينهما .

وقوله : وصدر مشرق النحر كأن نديه حقان<sup>(١)</sup> .  
وقد روي بالرفع ، وهو الأشهر<sup>(٢)</sup> .

حروف العطف<sup>(٣)</sup> : الواو للجمع بلا ترتيب<sup>(٤)</sup> ، وقال بعضهم ترتب ، وهو منقول  
عن الإمام أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، وعن الشيبين أبي الحسن علي بن حمزة الكسائي ،  
وأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء . وقيل إن الدعاة اتفقوا على أنها لا ترتب<sup>(٥)</sup> .

(١) البيت لم ينسب الى فائل معين ، وهو أحد الآيات الحسين التي  
لم يعرف قائلها كما قال البغدادي في خزائنه . النحر - أعلى الصدر أو موضع  
الفلادة . حقان تثنية حقة بعد حذف التاء ، وهي الوعاء المعروف . والمعنى أن  
هذا الصدر مضي عنقه ، كأن الثديين فيه حقان (من العاج) في الاستدارة  
والاكتناز ونديه اسم (كأن) وحقان خبر .

(٢) أشرنا في البيت الأول الى وجوه الإعراب الثلاثة ، وعلى رواية الرفع  
في البيت الثاني ، يكون اسم (كأن) ضمير الشأن ، ونديه مبتدأ وحقان خبر ،  
والجملة خبر كأن . وهذه الرواية أشهر كما قال المصنف .

(٣) أي عطف النسق ، من نسقت الكلام ، إذا عطفت بعضه على بعض ،  
فالمعنى العطف الواقع في الكلام المنسوق بعضه على بعض ، بتوسط أحد الأحرف  
الآتي ذكرها . (٤) أي الاجتماع في الحكم بلا تقييد بجمية أو زمان  
أو مكان ، لا دليل في الواو على شيء منها . (٥) هذا مذهب جميع البصريين  
والكوفيين وتقل بعضهم عن الفراء والكسائي وثعلب والرعي وابن درستويه  
- وبه قال بعض الفقهاء - انها للترتيب . دليل الجمهور ، استعمالها فيما يستحيل  
فيه الترتيب نحو : المال بين زيد وعمرو ، وتخاصم زيد وعمرو ، وفي التنزيل :  
« وانجدي واركي » (انظر الرضي ٣٣٨/٢) .

والفاء للتعقيب<sup>(١)</sup>، ثم للتراخي<sup>(٢)</sup>، وأو وأم لواحد منهم<sup>(٣)</sup> . وتجيء أوللاً ضرباً<sup>(٤)</sup> ،

- (١) هو أن يكون المعطوف بها منصلاً بلا مهلة ، والتعقيب في كل شيء بحسبه نحو : « أماته فأقبره » ونحو : « فوكزه موهى ففضى عليه » .
- (٢) نحو : « أماته فأقبره ثم إذا شاء أنشره » .
- (٣) أي لامتناع الجمع بين المتعاطفين في التخيير كقوله : تزوج هنداً أو أختها . وبعد الخبر للشك نحو : « لبثنا يوماً أو بعض يوم » أو للإيهام نحو : « وإنا أو إياكم لملى هدى أو في ضلال مبين » والمعنى أن احد الفريقين منا ومنكم لثابت له احد الأمرين كونه على هدى أو كونه في ضلال مبين ، وأخرج الكلام في صورة الاحتمال - مع أن من وحد الله وعبده فهو على هدى ، وأن من عبد غيره فهو في ضلال مبين - نوطيناً لنفس المخاطب ليكون أقبل لما يلقى إليه . ( منار السالك ) . (٤) في الأوضح : وللإضراب عند الكوفيين وأبي علي ، حكى الفراء : اذهب الى زيد ، أو دع ذلك فلا تبرح اليوم ( فأو للإضراب بمعنى بل ) . وبمعنى ( الواو ) عند الكوفيين ، وذلك عند أمن اللبس كقوله :

قوم إذا سمعوا الصريح رأيتهم ما بين ملجم مهرة أو سافع  
وهو حميد بن ثور ( في كتاب الوافي بالوفيات للصفدي أنه مات في حدود  
السبعين للهجرة ، وفي معجم الأدباء لياقوت : مات حميد بن ثور في خلافة  
عثمان رضي الله عنه ج ١١ ص ١٣ ) أو سافع : آخذ بناصية فرسه . و ( أو )  
هنا بمعنى الواو ، لأن البيئية من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها إلا بالواو -  
وهو الشاهد . والمعنى أن هؤلاء القوم أولو شجاعة ونجدة ، إذا سمعوا  
صوت المشغيث أسرعوا لأجابه ، فبعضهم يلجم الأهمار ، والآخر يأخذ  
بنواصيها ( المنار ) .



ومثلها الواو مع إِمَّا<sup>(١)</sup> ، و (بل) لا يُجِيبُ النفي ، فلا يعطف بها على التثنية<sup>(٢)</sup> .  
و (لكن) للاستدراك<sup>(٣)</sup> . و (أم) المتصلة لا تفارق المحززة

(١) عبارة الكافية : وأو وإما وأم لأحد الأمرين مبهماً ، وأم المتصلة لازمة لمحززة الاستفهام يليها أحدُ المتويين ، والآخِر المحززة بعد ثبوت أحدهما لطلب التعيين ، ومن ثم لم يميز : أرأيت زيداً أم عمراً ، ومن ثم كان جوابها بالتعيين دون نعم أو لا . والمنقطعة كـ «بل» الخ .

وفي الشرح : اعلم أن الأحرف الثلاثة لأحد الأمرين أو أحد الأمور ، وأو وإما العاطفتان في المعنى سواء ، إلا في شيء واحد ، وهو أن (أو) يجيء بمعنى إلى أو إلا ، وتجييء (أو) للإضراب بمعنى (بل) .

وفي الأوضح وشرحه : وزعم أكثر النحويين أن (إمّا) الثانية في الطلب والخبر - نحو : تزوج إمّا هنداً وإمّا أختها ، وجاءني إمّا زيد وإمّا عمرو - بمنزلة (أو) في العطف والمعنى ، فتكون بعد الطلب للتخيير والإباحة ، وبعد الخبر للشك والإيهام ، وللتفصيل نحو : «إمّا شاكراً وإمّا كفوراً» والواو زائدة لازمة . (٢) قال المغني : ومنع الكوفيون أن يعطف بها بعد غير النفي وشبهه ، قال هشام : محال : ضربت زيداً ، بل إياك اه ومنعهم ذلك مع سعة روايتهم دليل على قلته . وفي ابن عقيل : يعطف ببل في النفي والنهي فتكون لكن في أنها تقرر حكم ما قبلها وتثبت نقيضه لما بعدها نحو : (ما قام زيد بل عمرو ، ولا تضرب زيداً بل عمراً) .

(٣) وفي ابن عقيل عند قول الناظم : «وأول (لكن) نفيًا أو نهياً» البيت أي : إنما يعطف (بالكن) بعد النفي ، نحو : (ما ضربت زيداً لكن عمراً) وبعد النفي نحو : (لا تضرب زيداً لكن عمراً) وفي الرضي : أجاز الكوفيون محيي ، لكن العاطفة للمفرد بعد الموجب أيضاً نحو : جاءني زيد لكن عمرو ، حملاً على (بل) .

الاستفهامية<sup>(١)</sup> ، والمقطعة للإضراب مع الشك في الثاني<sup>(٢)</sup> ، و (إمّا) يجب تكرارها خلافاً للفراء<sup>(٣)</sup> . وقد يجيء (أو) بمعنى الواو كقوله<sup>(٤)</sup> :  
كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية لولا رجائك قد قتلت أولادي  
ومن العواطف : (أي) للتفسير<sup>(٥)</sup> و (إلا) المثبتة<sup>(٦)</sup> .

- (١) تقدم قول الكافية (وأم المتصلة لازمة لمعزة الاستفهام) الخ وفي المعنى :  
أم المتصلة التي تستحق الجواب إنما تجاب بالتعيين لأنها سؤال عنه ، فإذا قيل :  
أزيد عندك أم عمرو ، قيل في الجواب زيد أو قيل عمرو ، ولا يقال (لا) ولا نعم .  
(٢) قال الفراء يقولون : هل لك قبيلنا حتى أم أنت رجل ظالم ؟ يريدون  
بل أنت . ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين أنها أبدأ بمعنى بل والمعزة  
جميعاً ، وإن الكوفيين خالفوه في ذلك قال ابن هشام في المعنى : والذي يظهر  
لي قولهم ، إذ المعنى في «أم جعلوا لله شركاء» ليس على الاستفهام (١/٤٠) .  
(٣) في المعنى : «إمّا» يبنى الكلام معها من أول الأمر على ما جيء بها لأجله  
من شك أو غيره ، ولذلك وجب تكرارها في غير ندور . . . وقد يستغنى عن  
(إمّا) الثانية بذكر ما يقني عنها نحو : إمّا أن تتكلم بخير وإلا فاسكت .  
. . . وقد يستغنى عن الأولى لفظاً ، وبعد أن أورد شاهدتين لذلك (قال) :  
والفراء يقبسه فيجيز : زيد يقوم وإمّا يقعد ، كما يجوز أو يقعد .  
(٤) أي جرير ، يمدح معاوية بن هشام بن عبد الملك ، وقبله :  
ماذا ترى في عيال قد برمت بهم لم أحص عدّتهم إلا بعدّاه  
والعيال جمع عيّل بوزن سيد ، وهو من عاله يعوله : إذا قام بمصالحه ، وبرمت :  
تعبت وزناً ومعنى . وقد أورده في المعنى شاهداً للكوفيين على أن (أو) تأتي  
للإضراب ، (١/٥٨) . (٥) تقول : عندي عسجد أي ذهب ، وغضنفر أي أسد .  
(٦) وهي عندهم بمنزلة (لا) العاطفة في أن ما بعدها مخالف لما قبلها ، لكن  
ذلك منفيٌ بعد إيجاب ، وهذا موجب بعد نفي .

حروف الشرط : إن للمستقبل غالباً ، وإن دخلت على الماضي <sup>(١)</sup> .  
وقد تفتح همزتها <sup>(٢)</sup> ولو للماضي <sup>(٣)</sup>

(١) يعني سواء دخلت على المضارع أو الماضي ، وكذا ( لو ) للمضي على أيها دخلت قال تعالى : « لو يطيعكم في كثير من الأمر » هذا وضعها كما مرَّ في الظروف المبنية ( ٣٦٣ / ٢ الرضي ) . وقد تستعمل ( إن ) الشرطية في الماضي على أحد ثلاثة أوجه : إما على أن يجوز المتكلم وقوع الجزاء ولا وقوعه فيه ، كقوله تعالى : « إن كان قبصه قُدًّا من قُبُلِ فصدقت » وإما على القطع بعدمه فيه ، وذلك المعنى الموضوع له ( لو ) كقوله تعالى : « إن كنت قلنت فقد علمته » وإما على القطع بوجوده نحو : زيد وإن كان فقيراً لكنه كريم ، وأنت وإن غضبت حلیم ، واستعمالها في الماضي على خلاف وضعها انظر الرضي ( ١٠٣ / ٢ ) . ( ٣ ) في المعنى : ( تنبيه ) وقد ذكر ( لأن ) معان أربعة آخر ، ( أحدها ) الشرطية كأن المكسورة ، واليه ذهب الكوفيون وفي الرضي : والكوفيون جوزوا جزمه بأن المفتوحة الشرطية .

( ٣ ) ذكر المعنى لها أوجهاً خمسة ( أحدها ) : لو المستعملة في نحو : لو جاءني لأكرمته ، وهذه تفيد ثلاثة أمور أحدها الشرطية ، أعنى عقد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها . ( والثاني ) : تقييد الشرطية بالزمن الماضي ( قال ) : وبهذا الوجه وما يذكر بعده فارقت ( إن ) فإن تلك لعقد السببية والمسببية في المستقبل ولهذا قالوا الشرط ( بإن ) سابق على الشرط ( بلو ) وذلك لأن الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضي ، عكس ما بثوم المتبدثون ، ألا ترى أنك تقول : إن جئتني غداً أكرمتك ، فإذا انقضى الغد ولم يجيئني قلت : لو جئتني أمس أكرمتك . ( الثالث ) : الامتناع ، وقد اختلف النحاة في إفادتها له ، وكيفية إفادتها إياه على ثلاثة أقوال الخ ( ١ / ٦٨٩ ) .

وكثير اللام في جوابها <sup>(١)</sup> . وتدخلان على الفعلية والاسمية <sup>(٢)</sup> . و «أما» لتفصيل ما أجمل في الذكر أو الذهن <sup>(٣)</sup> .

حروف الاستفهام : الهمة وهل ، ولها الصدر <sup>(٤)</sup> . والهمة تكون للإينكار <sup>(٥)</sup> . ويجوز حذفها كقوله « شعيت بن سهم أم شعيت بن منقر <sup>(٦)</sup> »

(١) نحو: «لو نشاء لجمالناه حطاما» ومن تجرده منها: «لو نشاء لجمالناه أجاجا» .  
 (٢) أما دخولها على الجملة الفعلية فقد رأيت أمثاله هنا ، وأما دخولها على الاسمية فقد تقدم بحثه في آخر الكلام على (الجوازم) عند قول المؤلف : ويجوز أن يكون الشرط جملة اسمية نحو : «إن امرؤ هلك» . (ص ١٢٢) .  
 (٣) نحو قولك : هؤلاء فضلاء : أما زيد فعالم ، وأما عمرو فأديب ، وأما بشر فطيب . (٤) وتدخلان على الجملة الاسمية والفعلية نحو : (أخالد شجاع أم سعيد) ؟ ونحو : أتعلّم خليل ؟ وهل عليّ مجتهد ؟ وهل قرأت النحو ؟ (٥) نحو : «أتعبدون ما تنحتون» «أغير الله تدعون» ؟ (٦) أوله : «لعمرى ما أدري وإن كنت دارياً» والهمة مقدّرة قبل (أم) المتصلة ، والأصل : أشعيت بالهمز في أوله ، والثنونين في آخره ، فحذفها للضرورة ، والمعنى : ما أدري أي النسبين هو الصحيح . وقوله : شعيت ، مضمر ، ومنقر (بوزن درهم) من تميم ، ينتسب له شعيت . وأما سهم ، فمن قيس . أراد الشاعر هجوم بأنهم أديبا في نسبهم اختلاط . والبيت الأسود بن مفر (مات نحو سنة ٢٢ قبل هـ) . ومثله قول المتنبي :

أحيا - وأيسر ما قاسبت ما قتلا والبين جار على ضعفي وما عدلا  
 أحيا فعل مضارع ، والأصل أحيا ، فحذفت همزة الاستفهام ، والواو للحال ، والمعنى : التعجب من حياته يقول : كيف أحيا وأقل شيء قاسبته قد قتل غيري ؟  
 وذكر المغني له شواهد أخرى (٢ / ٣٦١) .

ويجوز دخولها على الاسم مع وجود الفعل ، بخلاف هل في الكل <sup>(١)</sup> .  
**حروف الإيجاب :** ( بَلَى ) للإيجاب النفي <sup>(٢)</sup> ، و ( نعم ) للتقرير <sup>(٣)</sup> ،  
 و ( إي ) كنعم ، ويخص القسم المحذوف فعله <sup>(٤)</sup> ، وأجل <sup>(٥)</sup> ،

(١) لاشك أن الهضرة أعم تصرفاً ، أي إنها تستعمل فيما لم تستعمل فيه  
 ( هل ) ، ويراجع بحثهما في الرضي ، وقال النحاة ان ( هل ) أصلها ( قد )  
 وهي من لوازم الأفعال ، فان رأيت فعلاً في حيثها مالت إليه ودخلت عليه ،  
 كما قال الشاعر الغزل :

مليحة عشقت ظبياً حوى حورا فذ رأته سعت فوراً لخدمته

ك(هل) إذا مارأت فعلاً بجزئها حنت إليه ولا ترضى بفرقته !

(٢) أي إن ( بلى ) تنقض النفي المتقدم سواء كان ذلك النفي مجرداً ، نحو :  
 بلى في جواب من قال : ما قام زيد . أي بلى قد قام ، أو كان ذلك النفي  
 مقروناً باستفهام ، فهي إذن انقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى :  
 « ألسن بربكم قالوا بلى » أي بلى أنت ربنا . قال في المغني : واعلم أن  
 تسمية الاستفهام في الآية تقريراً عبارة جماعة ، ومرادهم أنه تقرير بما بعد النفي .  
 (٣) أي مقررة لما سبقها ، أي مثبتة ، سواء كان موجباً نحو ( نعم ) في جواب  
 من قال : قام زيد ، أي نعم قام . أو منفيّاً نحو : نعم في جواب من قال  
 ما قام زيد أي نعم ما قام .

(٤) نحو : « إي وربّي إنه لحن » وفعل القسم محذوف .

(٥) جواب مثل نعم ، فيكون تصديقاً للمخبر ، واعلاماً للمستخبر ، ووعداً  
 للطالب ، نحو : حضر الأستاذ . وهل حضر الأستاذ ؟ ونحو : « اجتهد » في  
 دروسك » فتقول : أجل في ذلك كله كما تقول : نعم .

وجير<sup>(١)</sup> ، وإن<sup>(٢)</sup> .

**حروف النفي** : لم ولما ، لقب المضارع ماضياً<sup>(٣)</sup> ؛ ولا ، للماضي المتكرر<sup>(٤)</sup> ، والمستقبل<sup>(٥)</sup> ، وورد للعالم<sup>(٦)</sup> ، وإن ، للاستقبال بلا تأييد

(١) في الرضي : ويقوم مقام الجملة القسمية أيضاً بعض حروف التصديق ، وهو (جير) بمعنى : نعم ، والجامع أن التصديق ، توکید وتوثيق ، كالتقسيم ، تقول : جير لأفعلن كأنك قلت : نعم والله لأفعلن ، وهي مبنيّة على الكسر ، وقد يفتح ككيف .  
(٢) نحو قوله :

ويقلن شيب قد علا ك وقد كبرت فقلت إنّه

وهي حرف جواب بمعنى : نعم ، والبيت لعبد الله بن قيس الرقيات ، مدح عبد الملك بن مروان ، ومصعب بن الزبير ، ولقب بالرقيات لأنه تغزل بنسوة اسم كلهن (رقية) وقبله :

بكر العواذل في الصّبوح يلمني وألومهنه

وبكر بالتخفيف : خاص بأول النهار . والهاء هاء السكت .

(٣) أي قلب معنى الفعل المضارع للمضي ، ويجوز انقطاع نفي منفي «لم» ، ومن ثمّ جاز : لم يكن ثمّ كان ، وامتنع في (لما) وقد تقدم هذا في بحث الجوازم (ص ١١٨) من هذه الرسالة .

(٤) نحو : «فلا صدّق ولا صلّى» .

(٥) في المنفي : وإن كان ما دخلت عليه فعلاً مضارعاً لم يجب تكرارها ،

نحو : «لا يجب الله الجهر بالسوء» . (٦) ويتخلص المضارع بها للاستقبال عند الأكثرين وخالفهم ابن مالك لصحة قولك جاء زيد لا يتكلم ، بالاتفاق ، مع الاتفاق على أن الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال . ٥١

ولا تأكيداً<sup>(١)</sup> . وما وإن ، للعال ، والماضي القريب منها<sup>(٢)</sup> .

حروف الاستثناء : إلا ، واللام ، بعد ( إن ) النافية ، كقوله :

ثات يميناك إن قتلت مسلماً حلت عليك عقوبة المتعمد<sup>(٣)</sup>

ونصب « كلاً » ، في قراءة « وإن » كلاً لما ليوفيتهم ، بتقدير :

( أرى )<sup>(٤)</sup> .

محمد بهجة البيطار

( يتبع )

(١) تقدم مثل هذا للمؤلف في نواصب الفعل المضارع . ( ص ١١٤ )

(٢) نحو : « وما تنفقون إلا ابتغاء وجه الله » وإن أدري لعله فتنة

لكم ومتاع الى حين » « إن أردنا إلا الحسنى » .

(٣) قائلة هذا القول هي عائكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل صحابية ميابعة

مهاجرة ، أخت سعيد أحد العشرة . تخاطب به عمرو بن جرموز قاتل الزبير

ابن العوام ، في وقعة الجمل ( أو قبلها ) . ثات : يست وجدت والقصد :

الدعاء على القاتل . حلت : وجبت . والمعنى : أشل الله يدك أيها القاتل ، لأنك

قتلت مسلماً ، ووجبت عليك عقوبة متعمد القتل : « ومن يقتل مؤمناً

متعمداً . . . الآية ) .

وفي منار المسالك : نقل عن الكوفيين أنهم لا يميزون تخفيف ( إن )

المكسورة ، وبؤولون ماورد من ذلك على أن ( إن ) نافية ، واللام إيجابية

بمعنى ( إلا ) .

(٤) الكوفيون يجعلون ( إن ) نافية ، ويقدرن فعلاً ، أي : وما أرى

كلاً إلا ليوفيتهم ، و ( ما ) صلة ، أو نكرة بمعنى حقاً .

## الموفي في النحو الكوفي

للسيد صدر الدين الكنراوي الاستانبولي الحنفي

علق عليه الأستاذ محمد بهجة البيطار

- ٩ -

حروف النداء : « يا » أعم<sup>(١)</sup> . و ( أي ، والهمزة ) للقريب .  
وأيا وهيا وآي وآآي للبعيد<sup>(٢)</sup> .

حروف التنيية : ألا ، وأما ، لها الصدر<sup>(٣)</sup> ، و (ها) تدخل على

(١) فإنها تدخل على كل نداء ، وتتمين في نداء اسم الله تعالى ، وفي باب الاستغاثة نحو : يا لله للمسلمين ! وينادى بها القريب والبعيد .  
(٢) في الرضي : وقد جاء : ا ( بهمزة بعدها ألف ) و ا ( بهمزة بعدها الف ، بعدها ياء ساكنة ) وقال : ( وأيا وهيا ، وآآ ، وآي ، ووا ) في البعيد . قلت : وقد تقدم حكم المنادى والمستغاث والمندوب سفي بحث « النداء والمنادى » ( ٦٤ - ٧٠ ) من هذه الرسالة .

(٣) في الرضي : اعلم أن ( ألا وأما ) حرفا استفتاح ، يبدأ بها الكلام ، وفائدتها المنوية تو كيد مضمون الجملة ، وكأنها مركبتان من همزة الإنكار ، وحرف النفي ، والإنكار نفي ، ونفي النفي إثبات ، ركب الحرفان لإفادة الإثبات والتحقيق ، فصارا بمعنى ( إن ) إلا أنها غير عاملين ، تدخلان على الجملة خبرية كانت أو طلية . . . وتختصان بالجملة بخلاف ( ها ) وفائدتها اللفظية كون الكلام بدمها مبتدأ به ، وقد نسب التنيية اليها ( ٣٥٣/٢ ) قلت : وتجد الشواهد عليها في حرفها من معني الليب .



المفرد أيضاً<sup>(١)</sup> .

حروف التحضيض<sup>(٢)</sup>: هلاً ، وألاً ، ولوما ، ولولا ، لها الصدر ،  
في المستقبل للعض ، وفي الماضي لوم<sup>(٣)</sup> .

(١) وأما (ها) فتدخل - على اسم الإشارة ، وعلى ضمير الرفع المخبر عنه  
باسم اشارة نحو «ها أنتم أولاء» وعلى النعت أي في النداء نحو: يا أيها الرجل ،  
وعلى اسم الله تعالى في القسم عند حذف الحرف ، يقال : ها الله بقطع المحزة  
ووصلها ، وكلاهما مع إثبات ألفها وحذفها (انظر المغني) واعلم انه ليس المراد  
بقولك : (ها أناذا أفعل) أن تعرف مخاطب نفسك ، وأن تعلم أنك است  
غيرك ، لأن هذا محال ، بل المعنى فيه استغراب وقوع مضمون الفعل  
المذكور بعد اسم الإشارة ، قال تعالى : «ها أنتم أولاء تحبونهم» فالجمله  
بعد اسم الإشارة لازمة لبيان الحال المستغربة ، ولا محل لها إذ هي مستأنفة  
(عن الرضي ملخصاً) . (٢) إن معناها إذا دخلت في الماضي التوبيخ  
واللوم على ترك الفعل ، ومعناها في المضارع الحض على الفعل والطلب له ،  
فهي في المضارع بمعنى الأمر ، ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات ،  
إلا أنها تستعمل كثيراً في لوم المخاطب على أنه ترك في الماضي شيئاً يمكن  
تداركه في المستقبل ، فكأنه من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات .  
(٣) ذكر في الأوضح من هذه الحروف لولا ولوما نحو «لولا نزل علينا  
الملائكة» «لو ما تأتينا بالملائكة» قال : ويساويها في التحضيض والاختصاص  
بالأفعال هلاً ، وألاً (بالتشديد) وألاً (بالتخفيف) قال الناظم :  
وبها التحضيض من هلاً ، ألاً ، وألاً ، وأوليسنها الفعلا

حروف المصدر : « ما » للفعلية (١) و « أن » (١) و « لو » (٢) ،  
وقد يرد أن بمعنى « إذ » كقوله جل جلاله : « عَبَسَ وَتَوَلَّى أَنْ جَاءَهُ  
الْأَعْمَى » (٤) . و « أن » للاسمية ، إلا أن مخففتها تدخل على الفعلية أيضاً (٥) .  
ولا يرد ( أن ) للتفسير (٦) .

(١) « ما » المصدرية نوعان ، زمانية وغيرهما ، فغير الزمانية نحو « وضاعت عليهم  
الأرض بما رحبت » أي برحبها ، وزمانية نحو : « وأوصاني بالصلاة والزكاة  
مادمت حياً » أي مدة دوامي حياً . وتوصل بالفعل المتصرف ، إذ الذي  
لا يتصرف لا مصدر له حتى يؤول الفعل مع الحرف به .

(٢) أن هذه موصول حرفي وتوصل بالفعل المتصرف ، مضارعاً كان نحو  
« وأن تعفو أقرب للتقوى » أو ماضياً نحو : « لولا أن من الله علينا » .  
(٣) تكون حرفاً مصدرياً بمنزلة ( أن ) إلا أنها لا تنصب ، وأكثر وقوع  
هذه بعد وء أو يود نحو « وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ » « يودُّ أحدكم لَوْ يُعَمَّرَ »  
ومن وقوعها بدونها قول الأعشى :

وربما فات قوماً جل أمرهم من التأني وكان الحزم لو عَجِلُوا

(٤) أي كما تجيء عندهم إن الشرطية بمعنى « إذ » أيضاً كقوله تعالى  
« وإن كنتم في ريب » وقوله « إن كنتم مؤمنين » .

(٥) وقد تقدم شرح هذا عند قول المؤلف : وقد تخفف المفتوحة ، فتلاني ،  
فتدخل الاسمية والفعلية ( ص ١٤٨ ) . (٦) أن للتفسير : هي المسبوقة بحملة  
فيها معنى القول دون حروفه ، نحو : « فأوحينا إليه أن اصنع الفلك »  
وفي المعنى : وزعم الكوفيون أن ( أن ) هذه ، هي المخففة من الثقيلة ،  
شذاً اتصالها بالفعل .

حرفا الاستقبال : السين <sup>(١)</sup> وسوف <sup>(٢)</sup> .

حرف التعريف : «أل» للعهد <sup>(٣)</sup> ، أو الاستغراق <sup>(٤)</sup> ، أو الجنس <sup>(٥)</sup> .

حرف التوقع : «قد» للتقريب في الماضي ، والتحقيق في الحال ،  
والنقليل في الاستقبال <sup>(٦)</sup> .

حرف الردع : كلا . وقد جاء بمعنى «حقاً» <sup>(٧)</sup> .

(١) حرف يختص بالمضارع ، ويخلصه للاستقبال ، ويتنزل منه منزلة الجزاء ،  
ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به - وليس مقتطعاً من سوف خلافاً للكوفيين  
قلت ورجح ابن مالك مذهبهم ( انظر الأمير على المغني ) .

(٢) مرادفة للسين أو أوسع منها على الخلاف ، والثاني للكوفيين .

(٣) إما أن يكون مصحوبها مفعولاً ذكرياً ، نحو «فهما مصباح ، المصباح  
في زجاجة ، الزجاجه كأنها كوكب دري» أو ذهنياً نحو «إذهما في الفار» .  
ونحو : «إذ يباعونك تحت الشجرة» . (٤) نحو : «وخلق الإنسان  
ضعيفاً» . ونحو «إن الإنسان لبي خسر إلا الذين آمنوا» .

(٥) نحو «الرجل أقوى من المرأة» . (٦) فنيه إذن ثلاثة معان  
مجتمعة : التقريب ، والتحقيق ، والتوقع ، وقد يجتمع مع التحقيق ، وتقريب  
الماضي من الحال ، التوقع ، ومنه قول المؤذن : قد قامت الصلاة ، أي يكون  
المصدر ، متوقفاً . (٧) الردع بمعنى الزجر ، فإذا قال إنسان : فلان  
يرتكب الإثم ، فيقول الآخر : كلا ، ردعاً له ، أي ليس الأمر كما تقول .  
وتكون بمعنى «حقاً» وفي التنزيل «كلا إن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى» .

حروف الزيادة<sup>(١)</sup> : الباء في الحال بعد « ليس »<sup>(٢)</sup> والظير بعد « ما » ،  
وما يشبهها في غيرها سماع<sup>(٣)</sup> ، و « مين » في الموجب وغيره نحو قوله تعالى :  
« يغفر لكم من ذنوبكم »<sup>(٤)</sup> و « اللام » قليلاً<sup>(٥)</sup> . و « لا » بعد واو العطف<sup>(٦)</sup> .

(١) إنما سميت هذه الحروف (حروف الزيادة) لأنها قد تقع زائدة ،  
لأنها لا تقع الا زائدة ، بل وقوعها غير زائدة أكثر ، وسميت أيضاً  
حروف الصلة لأنها يتوصل بها الى زيادة الفصاحة ، او الى اقامة وزن او سجع  
او غير ذلك . (٢) نحو : « أليس الله بكاف عبده » وقد ذهب الكوفيون  
الى أن خبر « كان » وأخواتها ، والمفعول الثاني لظننت بنصبان على الحال ،  
فمعنى قوله : الباء في الحال بعد « ليس » أي يزداد الباء في خبر ليس الذي  
يعرب حالاً . (٣) نحو : ما زيد براكب ، وتزاد سماعاً في المفعول به نحو :  
ألقى يده ، وتضمر كثيراً مع لفظ الجلالة في القسم نحو : الله لأفعلن ،  
وشاذاً قليلاً في غيره كقول رؤبة (خير) لمن قال له : كيف أصبحت ؟  
وبقية البحث في الرضي (٢/٣٠٥) . (٤) ف (مين) في حيز الإيجاب ،  
وهي داخلة على المعرفة كما رأيت ، وفي غير الموجب نحو قوله : ما رأيت من  
أحد ، والكوفيون والأخفش لا يشترطون كونها في غير الموجب ، ودخولها  
في النكرات ، كما يشترط البصريون . (٥) نحو « وإذبو أنا لإبراهيم  
مكان البيت ) لقوله : « ولقد بوأنا بني إسرائيل » . (٦) نحو : « ما جاءني  
زيد ولا عمرو » قال في المعنى : ويسمونها زائدة ، وليست زائدة البتة ،  
ألا ترى أنه اذا قيل : ما جاءني زيد وعمرو ، احتمال أن المراد نفي مجيء كل  
منها على كل حال ، وأن يراد نفي اجتماعها وقت المجيء ، فاذا جيء بلا ،  
صار الكلام نصّاً في المعنى الأول ه .

«ما» بعد إذا ، ومتى ، وأيّ وأين الشرطيات <sup>(١)</sup> ، وحرف الجر <sup>(٢)</sup> ،  
 وإنّ ، بعد ما المصدرية قليلاً <sup>(٣)</sup> ، ولما ، وأن بعد لمّا <sup>(٤)</sup> ، وبين القسم  
 ولو <sup>(٥)</sup> ، وبعد بعض نواصب المضارع كما ذكرنا <sup>(٦)</sup> .

الجملة اسمية وفعلية <sup>(٧)</sup> : وأصلها التمام ، فلا إعراب لها إلا إذا قامت

(١) في المعنى : وتزاد بعد أداة الشرط جازمة كانت نحو : «أبنا تكونوا  
 بدر ككم الموت» «ولمّا تخافن» أو غير جازمة نحو : «حتى إذا ما جاء وما  
 شهد عليهم سمهم» وفي الرضي : ويجوز اتصال (ما) الزائدة بإن ، وأيان ،  
 وأين ، ومتى ، إذا أفادت معنى الشرط ، نحو : «إذا ما تكرمني أكرمك» الخ .  
 (٢) نحو : «فبما رحمة من الله أنت لهم» وقلّت زيادتها بعد المضاف نحو :  
 من غير ما جرم . (٣) نحو :

ورجّ الفتى للخير ما إنّ رأبته على السنّ خيراً لا يزال يزيد

(٤) نحو : «فلما أن جاء البشير» .

(٥) نحو : «وأن لو استقاموا على الطريقة لأسقيناهم ماء غدقا» .

(٦) وفي الرضي : وأجاز الأخصش أن تنصب (أن الزائدة) .

(٧) الجملة : قول مؤلف من مسند ومسند إليه ، والاسمية هي التي صدرها

اسم ، والفعلية هي التي صدرها فعل نحو : «جاء الحق ، وزهق الباطل» ،

إنّ الباطل كان زهوقاً» . وقد عقد ابن هشام في المعنى باباً فيما يجب على

المسؤول في المسؤول عنه أن يفصل فيه ، لاحتماله للاسمية والفعلية ، لاختلاف

التقدير ، أو لاختلاف الضميرين ، وذكر لذلك عشرة أمثلة (٤٠/٢) .

مقام المفرد؛ فالأول<sup>(١)</sup> كالمستأنفة<sup>(٢)</sup>، والمعتزلة<sup>(٣)</sup>، والصلة<sup>(٤)</sup>، وجواب القسم<sup>(٥)</sup>،

- (١) أي القسم الأول وهو الجُمْلَة التي لا محل لها .  
 (٢) المستأنفة أضح من قولهم الابتدائية ، لأن الجملة الابتدائية تطلق أيضاً على المصدرة بالابتداء ، ولو كان لها محل ، والمستأنفة نوعان (١) المفتوح بها النطق نحو : «الله نور السموات والأرض» ومنه الجمل المفتوح بها السور .  
 و (٢) المنقطعة عما قبلها ، نحو : مات فلان ، رحمه الله ، وقوله تعالى في شأن ذي القرنين : «قل سأتلو عليكم منه ذكراً ، إنا مكنا له في الأرض» .  
 (٣) كقول عوف بن محلم الخزامي مات (نحو ٢٢٠هـ) من قصيدة :

إِن الثَّانِينَ - وَبَلَّغَتْهَا قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تَرْجَمَانِ

وقوله : وبلغتها دعاء للمخاطب بأن يبلغها ، وأبو المنهال هذا هو أحد العلماء الأدباء ، انظر ارشاد الأريب (٩٥/٦) ثم ان الجملة المعتزلة بين شيئين تفيد الكلام تقوية وتسدبداً ، أو تحسبنا ، وقد وقعت في مواضع كالمبتدأ وخبره ، والفعل ومرافوعه ، والفعل ومنصوبه ، والشرط والجواب ، والحال وصاحبها ، والصفة والموصوف ، وحرف الجر ومتعلقه ، والقسم وجوابه ، وتجد شواهدا في المعنى وغيره .

- (٤) الواقعة صلة للموصول الاسمي كقوله تعالى : «قد أفلح من تركتني» فن في موضع رفع ، والصلة لا محل لها . او الحرفي كقوله سبحانه : «نخشى أن نصيبنا دائرة» والمراد بالموصول الحرفي : الحرف المصدرية — وهو يؤول ما بعده بمصدر .

(٥) في الكتاب الكريم : «والقرآن الحكيم ، إنك لمن المرسلين» قال في المعنى (٥٤/٢) : ومن أمثلة جواب القسم ما يخفى نحو : «أم لكم إيمان علينا بالغة الى يوم القيامة ؟ إن لكم كلاً تتحكون» «وإذ أخذ الله —

وجواب الشرط <sup>(١)</sup> ، والتابعة لجملة لا محل لها <sup>(٢)</sup> . والثاني <sup>(٣)</sup> كالخبر <sup>(٤)</sup> ،

— ميثاق بني اسرائيل ، لا تعبدون إلا الله « » واذا أخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم « وذلك لأن أخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف قاله كثيرون منهم الزجاج ، وبوضحه : « واذا أخذ الله ميثاق بني اسرائيل لتبينته للناس » وقال الكسائي والفرّاء ومن وافقها التقدير : بأن لا تعبدوا إلا الله ، وبأن لا تسفكوا ، ثم حذف الجار ، ثم ( أن ) فارتفع الفعل ، وجوزّ الفرّاء أن يكون الأصل النهي ، ثم أخرج مخرج الخبر ، ويؤيده :  
وقولوا ، وأقيموا وآتوا .

(١) غير الجازم : « كما إذا ، ولو ، ولولا » نحو : « ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض ، لفستت الأرض » . أو الجازم نحو : « إن تتعلم تتقدم ، ومهما أحسنت أثبت » أما الأول ، فلظهور الجزم في لفظ الفعل ، وأما الثاني فلأن المحكوم لموضعه بالجزم الفعل ، لا الجملة بأسرها .

(٢) نحو : « اذا نهضت الأمة ، بلغت من الجهد الغاية ، وأدركت من الظفر النهاية » فجملة بلغت جواب شرط غير جازم وهو ( اذا ) فلا محل لها من الاعراب ، ومثلها جملة ( أدركت ) المعطوفة عليها .

(٣) أي القسم الثاني — وهو ما له محل من الاعراب .

(٤) ومحلّه الرفع إن كان خبراً للمبتدأ ، أو الأحرف المشبهة بالفعل ، أو لا التانيئة للجنس نحو : « العلم يرفع قدر صاحبه ، إن الفضيلة تعشق ، لا ظالم سيرته محمودة » والنصب إن كان خبراً عن فعل غير واقع ، أي غير متعدي ، نحو : « أنفسهم كانوا يظلمون » ونحو : « وما كادوا يفعلون » .  
وخبر « كان » عند الكوفيين والمفعول الثاني لـ « ظننت » بمربان ( حالاً ) .

والحال (١) ، والمفعول (٢) ، والمضاف إليه (٣) ، والشرطية الاسمية (٤) ،  
والتابعة لجملة لها محل (٥) ، أو لفرد (٦) .

- (١) نحو : « وجاءوا أباهم عشاءً بيكون » .
- (٢) نحو : « قال إني عبد الله » فجملة ( اني عبد الله ) في محل نصب  
مفعول به لقال .
- (٣) نحو : « هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم » فيوم مضاف ، والجملة  
بعده مضاف إليه في محل جر ، والتقدير : هذا يومٌ نفع الصادقين صدقهم .
- (٤) الواقعة بعد الفاء أو إذا جواباً لشرط جازم ، مثال المقرونة بالفاء :  
« ومن يضل الله فما له من هاد » فجملة « فما له من هاد » من المبتدأ والخبر  
في محل جزم جواب الشرط . والفاء المقدرة كالموجودة في مثل قوله :  
« من يفعل الحسنات الله يشكرها » ، ومثال المقرونة بإذا : « وإن نصيبهم  
سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون » فجملة « إذا هم يقنطون » في محل جزم  
جواب الشرط أيضاً .
- (٥) ومحلها بحسب المتبوع نحو : « العلم ينفع ويرفع » فجملة ينفع  
خبر المبتدأ ، ومحلها الرفع ، وما بعدها معطوفة عليها ، والمعطوف له حكم  
المعطوف عليه .
- (٦) قال ابن هشام في المغني : ومن غريب هذا الباب قولك : « قلت لهم  
قوموا ، أولكم وآخركم » يعني بدل الجملة من الجملة ، لا المفرد من المفرد ،  
إذ المتبادر في المثال بدل المفرد ، وإن لم يتسلط عامل الأول ، فيُغْتَفَرُ  
في التابع ما لا يقتدر في الأوائل . وقال الفراء ، في قراءة بعضهم :  
« فشربوهم إلا قليل منهم » إن ( قليل ) مبتدأ حذف خبره : أي لم يشربوا .



وكل جملة خبرية فضلة ، بعد انكسرة محضة ، نعت <sup>(١)</sup> . وبعد معرفة محضة .  
 حال <sup>(٢)</sup> . وبعد غير المحضة تحتملها <sup>(٣)</sup> ، ما لم يتعين أحدهما <sup>(٤)</sup> أو غيرهما بدليل <sup>(٥)</sup> .

(١) في التذييل : « حتى تنزل علينا كتاباً نقرؤه » ، « لم تعظون قوماً  
 الله مهلكهم أو معذبهم » ، « من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه » فهذا هو  
 النوع الأول - وهو الواقع صفة لا غير ، لوقوع الجمل الفعلية والاسمية بعد  
 التكررات المحضة وهي « كتاباً » « قوماً » « يوم » .

(٢) نحو « لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى » وهذا هو النوع الثاني ،  
 وهو الواقع حالاً لا غير ، لوقوع الجملة الاسمية بعد المعرفة المحضة - وهي « الصلاة » .  
 (٣) نحو : « وهذا ذكر مبارك أنزلناه » فلك أن تقدر جملة « أنزلناه »  
 نعتاً للنكرة وهو ذكر ، وهو الظاهر ، ولك أن تقدرها حالاً منها ، لأنها  
 قد تخصصت بالوصف « مبارك » وذلك يقربها من المعرفة - وهذا هو النوع  
 الثالث ، ومثال النوع الرابع وهو المحتمل لها بعد المعرفة : « وآية لهم الليل  
 نسلخ منه النهار » فان المعرف بالجنسي يقرب في المعنى من النكرة ، فيصح  
 تقدير « نسلخ » حالاً ، أو وصفاً .

(٤) نحو : « لولا كتاب من الله سبق » يتعين كون « سبق » نعتاً ثانياً ،  
 لا حالاً من الكتاب ، لأن الابتداء لا يعمل في الحال ، ولا من الضمير المستتر  
 في الخبر المحذوف لأن الحال لا يذكر بعد (لولا) كما لا يذكر الخبر .

(٥) نحو : « زارني زيد سأكافئه » أو ان أنسى له ذلك » فان الجملة  
 بعد المعرفة المحضة حال ، ولكن السين وان مانعان ، لأن الحالية لا تصدر  
 بدليل استقبال ، ويتعين حينئذ الاستثناف .

المحل : إن تعلق بفعل ففعل فيه له <sup>(١)</sup> ، وإلا فيقع صفة ، وحالاً ،  
 وخبراً ، ومبتدأ . ويعمل كالفعل ، وهو بعد المعرفة والنكرة كالجملة <sup>(٢)</sup> ،  
 ثم إن المحل إذا وقع خبراً وكان نكرة ، يرفع نحو : البرُّ يوم ، والصوم  
 شهر ، وإلا فينصب على الخلاف ، ومثله الجار والمجرور <sup>(٣)</sup> .

(١) نحو : «سرت يوماً ، وسريت ليلاً» .

(٢) حكم المحل - ومثله الجار والمجرور بعد المعرفة والنكرة - حكم الجمل ،  
 فهما صفتان في نحو : «رأيت طائراً فوق غصن ، أو على غصن» ، لأنها بعد نكرة  
 محضة ، وحالان في نحو : «رأيت الهلال بين السحاب» ، أو في الأفق ، لانها  
 بعد معرفة محضة ، ومحتملان لها نحو : «بعجبتني الزهر في أكامه والتمر على أغصانه» ،  
 لأن المعرفة الجنسي كالنكرة ، وفي نحو : «هذا ثمر يانع على أغصانه» ،  
 لأن النكرة الموصوفة كالمعرفة ، وخبران نحو : «زيد عندك أو في  
 الدار» ، ومبتدآن نحو : «عندك زيد ، أفي الله شك» وهذه أمثلة  
 لوقوع المحل صفة و و الخ .

(٣) قال الكوفيون : الناصب أمر معنوي - وهو كونها مخالفين للمبتدأ ،  
 أي ان الخبر مخالف للمبتدأ معنى ، اذ معنى (العند) ليس هو (زيد) وهذه  
 المخالفة المعنوية تعمل عندهم المخالفة اللفظية في الإعراب فتنصب الخبر .

هذا وقد اعتمدنا في ذكر الجملة وأقسامها وأحكامها ، وفي ذكر أحكام  
 ما يشبه الجملة - وهو المحل والجار والمجرور على البابين الثاني والثالث من الجزء  
 الثاني من كتاب المعنى لابن هشام .

## الجامعة

## في تبيان الفرق بين المذهبين البصري والكوفي

نختم هذا الشرح بنقل نبذة مما ختم به الجلال السيوطي ( - ٩١١ هـ ) كتابه : « الاقتراح في علم النحو » المطبوع في حيدرآباد الدكن - الهند سنة ١٣١٠ قال رحمه الله تعالى :

« قال ابن جنبي - يعني في كتابه ( الخصائص الذي طبع الجزء الأول منه بمصر ١٣٣١ هـ = ١٩١٣ م ) الكوفيون علامون بأشعار العرب مطلعون عليها ، وقال أبو حيان ، في مسألة العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ، الذي يختار جوازه ، لوقوعه في كلام العرب كثيراً ، نظماً ونثراً . قال : ولسنا متعبدين باتباع مذهب البصريين ، بل تتبع الدليل ، وقال الأندلسي في شرح المفصل : الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول ، جعلوه أصلاً وبنوا عليه بخلاف البصريين .

ثم قال السيوطي : شرط المستنبط شيء من مسائل هذا العلم ، المرتقي عن رتبة التقليد ، أن يكون عالماً بلغة العرب ، محيطاً بكلامها ، مطلعاً على نثرها ونظمها ، وبكفي في ذلك الآن الرجوع الى الكتب المؤلفة في اللغات والأبوية ، والى الدواوين الجامعة لأشعار العرب ، وان يكون خبيراً بصحة نسبة ذلك اليهم ، لئلا يدخل عليه شعر مولد أو مصنوع ، عالماً بأحوال الرواية ليعلم المقبول روايته من غيره ، وبإجماع النخبة كيلا يحدث قولاً زائداً فارغاً ، اذا قلنا باتباع ذلك . ( وقال ) لابن مالك في النحو طريقة سلكها بين طريقي البصريين والكوفيين ، فإن مذهب الكوفيين القياس على الشاذ ، ومذهب البصريين اتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر ، وابن مالك يعلم بوقوع ذلك من غير حكم عليه

بقياس ولا تأويل ، بل يقول : إنه شاذ أو ضرورة ، كقوله في التمييز :  
والفعل ذو التصريف نزرأ سُبِقاً ، وقوله في مد المقصور : « والعكس في الشعر  
يقع » . قال ابن هشام : وهذه الطريقة طريقة المحققين ، وهي أحسن الطريقتين .  
وختم السيوطي بحثه في المسألة الرابعة من الكتاب السابع الذي جعل مسائله  
في أحوال مستنبط هذا العلم ومستخرجه ( وقد رتب مؤلفه هذا في أصول النحو  
على مقدمات وسبعة كتب ) ناقلاً عن ابن جني في الخصائص قوله : إذا أدرك  
القياس الى شيء ما ، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره  
فدع ما كنت عليه . وهذا يشبهه شيء من أصول الفقه : نقض الاجتهاد  
إذا بان النص بخلافه .

وقد وقفنا في تعليقاتنا هذه على آخر ما وجدناه في نسخة المؤلف رحمه الله من  
« الموفي في النحو الكوفي » وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

محمد بهجة البيطار